قضايا شرق أوسطية

(ديسمبر ١٩٩٩)

الطبعة الأولى

عمان – ديسمبر ١٩٩٩

تطلب منشوراتنا من

- مركز دراسات الشرق الأوسط

بريدياً: ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمان (١١١١٨) – الأردن

هاتفياً: ٤٦١٣٤٥١ / ٤٦٥٦٩٠٧ – فاكس ٤٦١٣٤٥٢

شخصياً: عمان – العبدلي – عمارة جوهرة القدس – الدور الثالث – مكتب ٧٠٧

E-mail: mesc@mesc.com.jo

http://www.mesc.com.jo

قضايا شرق أوسطية

دراسات علمية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

ديسمبر ١٩٩٩

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٢٩٩ / ١٢ / ١٩٩٩)

- **رقم التصنيف** : ٣٢٠.٩٥٦
- **المؤلف ومن هو** في **حكمه** : مركز دراسات الشرق الأوسط.
- **عنوان الكتاب** : قضايا شرق أوسطية : دراسات علمية محكمة.
- **الموضوع الرئيسي :** الشرق الأوسط – أوضاع دولية.
- **بيانات النشر** : عمان / مركز دراسات الشرق الأوسط .

- تم **إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية**

المحتويـــــات

L

الافتتاحية

لا يزال مستقبل الدولة اليهودية ودورها، والحصار المفروض على العراق يمثلان أبرز الاهتمامات الدولية في منطقة الشـرق الأوسـط، فقـد انعكست نتائج الانتخابات الإسرائيلية بعودة حزب العمل إلى سدة الحكم على نظرة أوروبا والولايات المتحدة على وجه التحديـد لـدور إسـرائيل فـي المنطقة، لكن تفاعلات الخلاف داخل الدولة العبرية سياسياً ودينياً وأمنياً لا تزال تشكل عوامل مقلقة تهدد مستقبل الدولة، وتنذر بانقسامات واسعة تودي بها إلى الماضي من جديد كما حصل مع مملكة يهودا قبل الميلاد ، ويلعب تنامي الوجود العربي في المجتمع الإسرائيلي إلى قرابة ١٨% من السـكان دوراً مهماً في تفاقم هذا القلق فيما عرف بالمعركة الديمقراطية ، ومع تزايد احتمالات قيام الدولة الفلسطينية إلى جانب إسرائيل يصبح هذا العامل أكثـر حساسية وحرجاً لدور ومستقبل إسرائيل .

وعلى صعيد آخر مثل الحصار المفروض على العراق براً وبحـراً وجواً وبصرامة كاملة وطائرات مراقبة جوية، وقصف متواصل للإمكانـات العسكرية للعراق صورة غير إنسانية وغير مسبوقة في هذا القرن ضد شـعب كامل، وعانى العراق ولا يزال من آثار هـذا الحصـار اقتصـادياً وسياسـياً وصحياً وإنسانياً، وتذهب صرخات الأطفال والنساء في العراق أدراج الرياح عندما تقف عند أبواب مجلس الأمن الدولي،ولئن كان ثمة تغيرات مهمة فـي التعامل الدولي بمختلف أشكاله مع هذه المسألة ، غير أن إدراك الكنه والعمـق لطبيعة الحصار خلال التسع سنوات الماضية يعطي مؤشرات مهمة لمؤيـدي ومعارضي نظام الحكم في العراق أفراداً وأحزاباً ودولاً، كما أن دراسة هـذه المسألة تشكل قاعدة للاطلاع على فلسفة الحصارات التي باتت تتعامـل بهـا

الولايات المتحدة مع حصولها بشكل مفرط وغير أخلاقي، وقد مثلت الدراستين دفتي هذا العدد دراسة معمقة لهذين الهمين.

وعلى صعيد آخر وفي ظل العهد الأردني الجديد بقيادة الملك عبـد الله الثاني بن الحسين، كان لا بد من تناول طبيعة مكونات وتحديات المرحلة التي تواجه المصالح العليا للأردن، آخذاً بعين الاعتبـار حجـم التحـولات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية المحيطـة، كمـا يشـغل مسـتقبل الديمقراطية في الأردن والوطن العربي الرأي العام، خصوصاً فـي ظـل ترددات لوحظت لدى بعض الدول في الاستمرار يتبين هذا البرنامج القـائم على الحريات العامة وتداول السلطة السياسية، حيث كان هذان المحـوران مضمون تقريرين لندوتين عقدهما مركز دراسات الشرق الأوسـط خـلال الأشهر الثلاثة الماضية .

ويقدم هذا العدد من "قضايا شرق أوسطية" محاولات جادة لتنـاول مختلف هذه الجوانب من الهموم السياسية المحيطة بالأردن والمنطقة العربية بشكل عام ، وقد أعد هذه الدراسات والأبحاث من الخبراء كل فـي مجـال اختصاصه، على أمل أن تكون أساساً لإعداد أوراق السياسـات الخاصـة برسم ملامح ومستقبل الأمة العربية والإسلامية والأردن في قلبها .

آملاً أن يكون هذا العدد زاداً للبـاحثين والمفكـرين والسياسـيين، مكرراً دعوتنا الدائمة للزملاء البـاحثين للمشـاركة فـي هـذه الدوريـة المتخصصة في مجالات اهتمامها الشرق أوسطية وعلى الأخص في الجانب السياسي والاقتصادي ، والى اللقاء في العدد القادم .

رئيس التحرير

جـواد الحمـد

عمان – ديسمبر ١٩٩٩

المقالات البحثية

دراسة واستقراء في تعامل العراق مع الحصار الدولي
(١٩٩٠ ـ ١٩٩٩)

أ.د. سعد ناجي جواد*

مع انقضاء شهر آب عام ١٩٩٩ يكون الحصار الشامل والمتعدد الأهداف والغايات قد استمر تسع سنوات تاركاً آثاره على كـل مـواطن عراقي في أرجاء البلاد .

ويخطئ من يعتقد بأن الحصار المفروض علـى العـراق جـاء بسبب احتلال الكويت بعد ٢ آب، ولو أن هـذا الحـدث بـرر فـرض الحصار وسهل أمر تنفيذه ، ومكن مريديه والعاملين من أجله (ومن أجل العدوان والهجوم العسكري الذي صاحبه) من الحصول علـى التأييـد الدولي له، وإكسابه شرعية لم يكن من السهل الحصول عليها.

إن المتتبع للتطورات السياسية في المنطقة منذ بداية السـبعينات يجد أن الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت سياسات مختلفة مع العراق كان الهدف منها جعله تحت التأثير الأمريكي وليس خارجه ، أو ، في حـال عدم حصول ذلك، خلق المشاكل للعراق لكي يبقى مشغولاً بها ولا يظهر كقوة إقليمية. وعندما تم التوقيع على معاهدة الصداقة بين العراق والاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧٤ شعرت الإدارة الأمريكيـة أن الأمـر يتطلـب المواجهة، "راجع مذكرات الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون" ، وتم في تلك الفترة دعم الحركة الكردية المسلحة في كردستان العراق إلى

---

* **أستاذ العلوم السياسية** في **جامعة بغداد – العراق** .

الحد الذي جعلها تنهج نحو المواجهة المسلحة التي استمرت حتـى آذار ١٩٧٥[1] ، عندما أيقنت الحكومة العراقية أن الحـرب فـي كردسـتان العراق لا يمكن أن تنتهي إلا بالاتفاق مع شاه إيـران آنـذاك. تغيـرت السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد سـقوط الشـاه وقيـام الجمهوريـة الإسلامية في إيران، حيث وجدت الإدارة الأمريكية أن هنـاك إمكانيـة لضرب قوتين إقليميتين معاديتين للولايات المتحدة إحداهما بالأخرى.

وهكذا اتبعت الولايات المتحدة سياسـة "الموازنـة " لإضـعاف الطرفين (العراق وإيران) ، لكي يستنـزف أحدهما الآخر، بحسب تعبير هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق. وخير دليل على ذلـك هو إهمال هذه الحرب وجعلها تستمر ثماني سنوات مـن دون أي جهـد دولي حقيقي لإيقافها .ولقد ظهر الكثير من الوثـائق التـي أكـدت دور الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها (وبخاصة الكيان الصـهيوني) فـي دعم استمرار الحرب من أجل التخلص من نظامين عبـرا دائمـاً عـن تأييدهما للمطالب الفلسطينية، ورفضهما للتوسع الصهيوني ولاسـتمرار احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية (سوريا ولبنان) . وعندما حاولت إيران بعد عام ١٩٨٢ ، العام الذي انسحبت منه القوات العراقيـة مـن الأراضي الإيرانية، احتلال أراضٍ عراقية ورفضت أية محاولة لإنهـاء الحرب، تسربت معلومات عن تقرب أمريكي من العراق من أجل منـع

---

(١) أنظر في هذا المجال : Saad V. Jawad, Iraq and the Kurdish question 1958-1970, Ithaca, London 1982, Chapter (9).

إيران من كسر شوكة المقاومة العراقية المواجهـة لمحـاولات القـوات الإيرانية الرامية إلى الامتداد نحو بقية مناطق الخليج العربي .

لقد فاجأت القوات المسلحة العراقية الجميع وبخاصـة الولايـات المتحدة وإسرائيل وإيران، بالسرعة التي تمكنت فيها من إخراج القـوات الإيرانية من كل الأراضي العراقية التي احتلتها ما بعـد عـام ١٩٨٢، ابتداء من تحرير الفاو، ووصولاً إلى تحرير جميع المناطق في الشمال ، حيث كانت هذه الانتصارات الساحقة سبباً في قبول إيران بوقف إطلاق النار في تموز ١٩٨٨ وفقاً لقرار ٥٩٨ . وأصبح واضحاً بعـد ذلـك أن القوة العسكرية العراقية لا يمكن أن يستهان بها بعد الآن، وأنها أصبحت قوة إقليمية ذات شأن. وأفزع هذا الأمر أطرافاً كثيرة (إقليميـة ودوليـة) وبالذات الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكيـة. وبـدأت هـذه الأطراف بإعداد خطط جديدة لمواجهة هذا المتغير الجديد .

ومع بداية عام ١٩٩٠ بـدأت تظهـر بـوادر تنفيـذ المخطـط الأمريكي-الإسرائيلي الجديد ، وكان القرار الأمريكي (شـباط/فبرايـر ١٩٩٠) القاضي بفرض مقاطعة وحظر على تصدير مواد أمريكية إلـى العراق واضحاً ومعلناً . وتبعته بريطانيـا بقـرار ملاحقـة الشـركات المتعاونة مع العراق وحجز المواد المصدرة له بحجة أن هـذا التعـاون يعزز من القدرات العسكرية العراقية . وأصدر الكونغرس الأمريكي في هذا التاريخ قراراً يقضي بحظر تصدير الحبوب إلى العراق، وهو ما يعد

إجراءاً عقابياً إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن العراق كان يعد واحداً مـن أهم الدول المستوردة للحبوب من الولايات المتحدة[٢].

وعندما اتخذت الولايات المتحدة قرارها في التاريخ نفسه بمنـع تصدير المواد الغذائية إلى العراق أصبح واضحاً أن النية كانت متجهـة نحو فرض حصار على العراق على شكل خطوات (علماً بأن هذا النوع من السياسة كان قد استعمل ضد مصر طيلة فترة حكم عبد الناصـر) . ولما كانت المشكلة الاقتصادية وتراكم الديون هي المشكلة الأكبر التـي كان يعاني منها العراق بعد الحرب (الديون حوالي سبعين مليـار دولار) فلقد تم التركيز على هذا الجانب من أجل إخضاع العراق، أو على الأقل إيقاف الخطوات التي اتخذها في مجال التنمية. وفي الوقت الذي ساد فيه شعور عراقي (رسمي وشعبي) بأن الديون العربيـة (٤٠-٤٥ مليـار) سوف تشطب أو في أقل تقدير تخفض ، وبخاصة من جانب بلدان الخليج الميسورة التي كانت المستفيد الأكبر من إنهاء التهديد الإيراني لأراضيها أو لأنظمة الحكم فيها، فوجئ الجميع، ليس فقط بعدم فعـل ذلـك وإنمـا أيضاً، بعملية التلاعب بـأسعار النفط والتأثير عليها من جانـب بعـض الأنظمة الخليجية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عائدات النفط، وأضـاف أعباء جديدة على الاقتصاد العراقي[٣]، هذه السياسة التي حدت بـالرئيس

---

(٢) انظر : جيف سيمونز، التنكيل بالعراق، العقوبات والقانون والعدالة، المستقبل العربي .

(٣) اشتكى العراق أيضاً من قيام الكويت باستخراج واستثمار النفط في حقول الرميلة الجنـوبي العراقية مما سبب خسارة مادية كبيرة للعراق قدرت ب (١٠ مليارات دولار) .

صدام حسين أن يذكر ذلك صراحة في مؤتمر قمـة بغـداد ١٩٩٠، وأن ينهي حديثه بالمقولة المعروفة "قطع الأعناق ولا قطـع الأرزاق" . ثـم كشفت الوثائق التي تم نشرها بعد دخول العراق إلى الكويت هذه السياسة الهادفة إلى الإضرار بالعراق بوضوح، وكشفت بعض المشجعين عليهـا في الأوساط الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة وحلفاؤها .

وأخيراً وليس آخراً فإن من يراجع الصحف العالمية الصادرة في الفترة ما بين تاريخ قبول إيران لقـرار وقـف إطـلاق النـار وحتـى ١٩٩٠/٨/٢، أو من يعود بالذاكرة إلى تلك الفترة يستطيع أن يقدر الكيفية (والكمية) التي أخضع فيها العراق إلى حملة إعلامية مستمرة ومحمومة، وبخاصة بعد تصريح الرئيس صدام حسين في نيسان ١٩٩٠ بأن العراق سيحرق نصف إسرائيل إذا ما تجرأت الأخيـرة علـى الاعتـداء علـى العراق[٤]. تصريح الرئيس صدام حسين هذا جاء على خلفيـة التصـعيد السياسي والإعلامي الذي مارسته إسرائيل ضد العراق بعد نهاية حربـه مع إيران، وفي الحقيقة كان القلق الإسرائيلي الرئيسي يتركز على احتمال أن تؤدي قوة العراق الناهضة إلى الإخلال بالموازين الاستراتيجية فـي المنطقة لصالح الدول العربيـة علـى حسـاب إسـرائيل، وقـد كـان الإسرائيليون يعرضون خلال اتصالاتهم مع الولايات المتحدة قبل نهايـة الحرب العراقية الإيرانية "أن العراق إذا انتصر فإنه سيستخدم كل ما لديه

---

(٤) جاء هذا الحديث بعد أن تسربت معلومات أكدت أن إسرائيل قررت توجيه ضـربة جويـة للعراق ضد منشآته العسكرية والصناعية .

ضد إسرائيل، وأن مصلحة إسرائيل هي في إضعاف أي عدو محتمـل"، وبعد الحرب تركزت الادعاءات الإسرائيلية حول احتمالات اتجاه العراق لاقتناء أسلحة الدمار الشامل، وهو ما كان يوحي بأن إسرائيل تمهد الجو للإقدام على قصف المفاعلات النووية العراقية مجدداً، على غـرار مـا قامت به في شهر حزيران من عام ١٩٨١، الأمر الـذي اسـتدعى رداً عراقياً حازماً تجلى في التصريح السابق للرئيس صدام حسين[٥].

وبعد إعدام الصحفي الإيراني الأصل البريطاني الجنسية بازوفت بتهمة التجسس على العراق[٦]، وكان قد ألقي القبض على "فرزاد رباطي بازوفت" في شهر أيلول من عام ١٩٨٩ عندما كان يسعى لجمع بعـض المعلومات الاستخبارية بالقرب من أحد المواقع العسكرية العراقيـة فـي

---

(٥) انظر : سعد البزاز، العقرب: إسرائيل وحرب الخليج التفتت والتطويق، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر، لندن، ١٩٨٧، ص ص ١٥٧-١٦٩ .

(٦) إن قضية بازوفت تبقى قضية مثيرة وذات دلالة كبيرة، فلقد تم إلقاء القبض عليـه خـارج بغداد يجمع شظايا ومخلفات في معمل حكومي تعرض الى حريق هائل، ومعه ممرضة بريطانية تعمل في إحدى المستشفيات العراقية كانت ترشده على الطريق، وبدلاً من أن تعمد بريطانيا (كما هو متعارف عليه) الى اتباع الأسلوب الدبلوماسي الهادئ للإفراج عنه أخذت أعلـى المستويات فيها تصدر التهديدات للعراق، وتحذر قيادته بأسلو فج غير لائق ومتعالي في حال معاقبة بازوفت، إن هذا التصرف خلق لدى الكثير من المحللين السياسـيين الشـعور بـأن بريطانيا كانت غير مهتمة بمصير بازوفت، فهو بالمحصلة الأخيرة إيراني الأصل، وأرادت لـه الاعدام، كي يخلق مشكلة للعراق، علماً بان بريطانيا لجأت الى توسط رئيس دولة إفريقيـة صديقة للعراق (كينيت كاوندا عندما كان رئيساً لزامبيا) من أجل إطلاق سراح الممرضـة البريطانية، ولقد تم ذلك لها .

بابل، وقد أذيعت اعترافاته من على شاشة التلفزيون العراقي، اعتبـرت الحكومة البريطانية ذلك نوعاً من انتهـاك حقـوق الإنسـان، وطالبـت بالإفراج عنه، ولما كانت الحكومة العراقية قد رفضت الانصياع للضغوط البريطانية، وقامت بمحاكمة بازوفت وإعدامه في سجن أبي غريب، فإن بريطانيا استغلت هذا الحادث للانضمام إلى الحملة الأمريكية الإسرائيلية المعادية للعراق[٧]. وإلى محاولات الولايات المتحدة وبريطانيـا خلـق المشاكل والأزمات المتتالية للعراق من أجل تبرير الإجراء المدبر ضده .

وبعد ٢ آب أصدرت الأمم المتحدة سلسلة من القـرارات كـان الهدف الأساسي منها إجبار العراق على الخروج من الكويت، وتطورت لكي تهدف إلى تدمير العراق تدميراً شاملاً وبدون ترك أي مجال له في استعادة مكانته في المنطقة ، وعلى الرغم من أن القرارات استندت إلـى ميثاق الأمم المتحدة واعتمدت من قبل مجلس الأمن ، إلا أننا سنجد، من خلال توضيح القرارات ودراستها، أنها شـكلت خرقـاً لمبـادئ الأمـم المتحدة، وبخاصة المبدأ المتعلق بسعادة الشعوب ورفاهيتها، والعمل على عيشها بطمأنينة وسلام. الأمور التي حرم الشعب العراقي منها منـذ آب ١٩٩٠، وبالتحديد بعد العدوان العسكري الهائل على العراق .

---

(٧) انظر : احمد عبد امجيد، المجمع رقم ٣٤: قضية الجاسوس فرزاد رباطي بازوفت، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٠، ص ص ١٧١ – ١٩٣ .

طبيعة الحصار:

أ - **الجوانب القانونية:** يستند الجانب القانوني للحصار المفروض على العراق إلى مجموعة القرارات الدولية التي أصدرها مجلس الأمن ابتداء بالقرار ٦٦٠، والتي عالجت حدثاً سياسياً هو اجتياح القوات العراقية للكويت في ١٩٩٠/٨/٢، لقد وصف القرار الأول الحدث بأنه خرق للسلم والأمن الدوليين، وطالب العراق بسحب جميع قواته، ودعا كلاً من العراق والكويت إلى البدء بمفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما، مؤيداً جهود جامعة الدول العربية. إن هذا القرار الذي اعتمد بأغلبية ١٤ صوتاً جاء انسجاماً مع المادتين ٣٩،٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة (الفصل السابع) الذي يعالج الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان (المواد من ٣٩-٥١). والملاحظ هنا أن المجلس (أو بعض أعضاء منه) لم يكن جاداً فعلاً بمسألة السلم والأمن الدوليين، وإلا لعمل على توفير الفرصة الحقيقية لكي تأخذ الجامعة العربية دورها الحقيقي في حل المشكلة، سيما وأنها قد ذكرت في القرار ٦٦٠ (وكان هذا هو مطلب العراق منذ البداية، أن تحل المشكلة عربياً بين العرب). حيث أن المجلس أصدر قرارات لاحقة فرضت على العراق نظاماً للعقوبات، بدءاً بالعقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي وانتهاء باستخدام القوة العسكرية (الوسائل اللازمة) ضد العراق. ولقد تم تحديد هذه العقوبات في القرار ٦٦١ الصادر في ١٩٩٠/٨/٦ وضمن الفصل السابع أيضاً (ناهيك عن تعطيل دور الجامعة العربية في حل

المشكلة، كما سنأتي إلى شرحه فيما بعد)، اتضح عجـز الجامعـة العربية عن النهوض بدورٍ مهم على هذا الصعيد منذ بداية الأزمـة بين العراق والكويت، إذ أن الوساطة العربية كانت مقتصرة علـى الجهد المنفرد لبعض الزعماء العرب، ولم تكن هناك أية نية واضحة لحل الخلاف بين البلدين عن طريق الدور القانوني الذي يمكـن أن تنهض به الجامعة، وبعد ٢ آب تولى مجلس الأمن، بضغط أمريكي، مهمة التعامل المباشر مع الأزمة، ولعبت الاعتبارات السياسية دوراً أساسياً في تهميش دور الجامعة العربية، بالإضافة إلى افتقار هـذه الأخيرة لآلية قانونية محددة للتعامل مع النـزاعات التي تنشأ بـين الدول العربية، فضلاً عما عرف عنها من ضعف الفاعلية، وربمـا المصداقية . إن الملاحظات الأساسية التي يمكن أن تدون على هذه العقوبات هي :

١- أنها فرضت لتحقيق هدف محدد هو الانسحاب الفـوري، ومـن دون شروط، لجميع القوات العراقية، وإعادة السـلطة للحكومـة الشرعية الكويتية.

٢- أنها كانت كلية وشاملة لكل شيء، حيث منعت جميع الدول مـن استيراد أية بضائع عراقية، ومنع تصدير أية مواد إلى العـراق، بما في ذلك المواد الغذائية والأدوية والاحتياجات المدنية والمواد التعليمية والخدمات الفنية والأجهزة الصحية والمـواد اللازمـة للصحة العامة والأسمدة والمعدات الإنتاجية ومواد البناء وغيـر

ذلك. والاستثناء الوحيد الذي أورده القرار يخـص التجهيـزات المخصصة للأغراض الطبية، وعند ظهـور ظـروف إنسـانية تتطلب السماح باستيراد المواد الغذائية. (وعندما ظهرت ظروف إنسانية تتطلب استيراد الدواء والغذاء لشعب العراق وأظهـرت دول التحالف المعادي للعراق موافقتها على ذلك ، لم يتم إطلاق الأرصدة العراقية المحتجزة في الخارج لشراء ما هو ضروري، وعليه فإن هذا السماح ظل لا معنى له). بل ولا يزال لا معنى له الآن بسبب تدخل لجنة المقاطعة التي شكلت لتشرف علـى -أو بالأحرى لتمنح موافقتها على- حاجات العراق الأساسية ، هـذه اللجنة التي ترفض الموافقة على العقود التـي يوقعهـا العـراق ضمن خطة النفط مقابل الغذاء والدواء، بدعوى أن مـا يطلبـه العراق يمكن أن يكون ذا استخدام مزدوج مدني عسكري.

٣- نتائج الموقف الدولي المعادي للعراق إنعكسـت علـى بعـض العراقيين المقيمين في الخارج لأغراض العمـل أو الدراسـة أو العلاج، حيث أرغم بعضهم على مغادرة الدول المقيمـين فيهـا، وتجميد أرصدتهم المالية، وحرمانهم مـن مواصـلة دراسـتهم الجامعية.

٤- إسناد أمر تنفيذ العقوبات إلى لجنة مكونة من ممثلين من أعضاء مجلس الأمن سميت بلجنة ٦٦١ ، ويكفي اعتراض أحد الأعضاء لمنع مرور أي قرار مهما كان نوعه وغايته .

٥- إن القرار ٦٦١ حدد أهداف العقوبات، لكنه لـم يتطـرق إلـى موضوع رفع العقوبات، وهذا يعني وجود هدف سياسي أبعد في تحقيق ما ورد في القرار ٦٦٠، وهو انسحاب القوات العراقيـة من الكويت .

ثم جاء القرار ٦٦٥ الصادر فـي ٢٥ آب / أغسـطس ١٩٩٠ ليوسع في مفهوم العقوبات إلى مسألة الحصار البحـري، حيـث خـول القرار، وبشكل مطلق، عدداً غير محدد من الدول والأسـاطيل البحريـة العسكرية منع أية باخرة يشك أنها تروم دخـول المـوانئ العراقيـة أو مغادرتها والحق في تفتيشها وتدقيق البضائع التي تحملها. وأخطر ما في القرار المتعلق بالحصار البحري أنه غير جوهرياً مـن وسـائل تنفيـذ العقوبات الاقتصادية بإعطائه سلطة مطلقة للقـوات البحريـة الأجنبيـة لاستعمال القوة، عند الضرورة، ضد السفن التجارية التي يرتاب بأمرها، وبذلك غيب المجلس طبيعة العقوبات الاقتصادية ووسائل تنفيذها . علمـاً بأن عدداً غير قليل من أساتذة القانون الدولي يعتبرون الحصار البحـري عملاً من الأعمال الحربية ، ولا يمكـن أن ينـدرج ضـمن العقوبـات الاقتصادية[٨]. وعليه فإن اللجوء إليه كان الخطوة الأولى لإعلان الحرب ضد العراق ولم يكن الهدف منه إرغام العراق علـى تطبيـق قـرارات مجلس الأمن المتعلقة بالكويت .

---

(٨) **انظر تعقيب الأستاذ خليل إسماعيل الحديثي حول القرار** في مجلة **آفاق عربية العدد(٩) أيلول ١٩٩٠ .**

وبذلك جاء القرار ٦٧٨ الصادر في ١٩٩٠/١١/٢٩، الذي جمع المجلس بموجبه ما بين جواز استعمال القوة واستمرار العقوبات الاقتصادية . والقصد الأساسي من هذا القرار يتضح في الفقرة الثانية التي جاء فيها "يؤذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت .. بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة (في نسق آخر الضرورية) لدعم تنفيذ القرار ٦٦٠، وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة" والملاحظ أن هذا القرار لم يشر صراحة إلى استخدام القوة، إلا أن ذلك يدخل ضمنياً في مفهوم (كل الوسائل الضرورية) وهذا التعبير يبدو أنه كان مقصوداً لتجنب المجلس في الخوض بالشروط والميكانيكيات المطلوب مراعاتها عند لجوء المجلس إلى استعمال القوة بموجب الفقرات (٤٢-٤٩) من الفصل السابع من الميثاق . وعلى العموم فإن مصطلح (كل الوسائل الضرورية اللازمة) قد يعني أكثر من استعمال القوة العسكرية التقليدية ويشمل الأسلحة ذات الدمار الشامل، وهذا ما حدث فعلاً في العدوان على العراق . ثم إننا نجد في آخر الفقرة الثانية في القرار ٦٧٨ ذكر إعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة ، حيث لا نجد لذلك ذكراً في القرارات التي سبقته ، وبهذا فقد وسع المجلس وغير من أهداف العقوبات الاقتصادية كما حددها القرار ٦٦١، ووسع أيضاً من آفاقها إقليمياً ومادياً وزمنياً وسكانياً لتشمل جميع منطقة الخليج والشرق الأوسط (علماً بأننا لم نسمع عن لجان تفتيش وعقوبات

تفرض على إسرائيل القوة الوحيدة التي تمتلك أسلحة الدمار الشاملة فـي المنطقة).

وبعد استعادة قوات التحالف للكويت لم تتغير القرارات الدوليـة التي كان من المفروض أن تنتهي بتحقيق الغرض الذي صدرت من أجله والمطالب بها في القرار ٦٦٠، والذي تشكلت قوات التحالف بسببه، وهو انسحاب القوات العراقية وإعادة الحكومة الكويتية، ولم تـنص قـرارات مجلس الأمن على انتهاء العقوبات والإجراءات المفروضة على العـراق "تلقائياً" في حالة زوال المسبب الذي برر فرضها – وهـو وفقـاً لهـذه القرارات دخول القوات العراقية إلى الكويـت – بـل إن إنهـاء تلـك الإجراءات كان يتطلب إصدار قرار جديد من مجلس الأمـن يحظـى – بالطبع- بإجماع الدول الدائمة العضوية، وهو ما كان يمـنح الولايـات المتحدة وبريطانيا فرصة الاستمرار بفـرض العقوبـات، بـل وتجديـد وتطوير مبرراتها وأهدافها، وللتأكيد على ما قيل أعلاه فلقد صدر القرار ٦٨٦ في ١٩٩١/٣/٢ الذي أقر نهاية مؤقتة للأعمال العدائية، علـى أن تتبعها نهاية قطعية للعمليات العدائية.

ثم صدر القرار ٦٨٧ بعد شهر واحد من صدور القرار ٦٨٦ ، الذي لم ينص على نهاية قطعية للعمليات العدائية كما نصت عليه الفقـرة الأخيرة من القرار السابق ، وإنما أكد على أنـه عنـدما يبلـغ العـراق المجلس رسمياً قبوله أحكام القرار يتحقق وقف إطلاق نار رسمي . وهذا ما تحقق في ١٩٩١/٤/٦ عندما أبلغ العراق الأمين العام للأمم المتحـدة

هذا القرار أبقى على جميع القرارات السابقة بما فيها القرار ٦٦٠، وكذلك القرار ٦٧٨ الذي أجاز استعمال كل الوسائل اللازمة لضمان تنفيذ العراق قرارات المجلس .

وعن القرار ٦٨٧ قال الدكتور بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة (أنه يمثل واحداً من أكثر القرارات تعقيداً وينطوي على أحكام بعيدة المدى جداً لم يسبق للمجلس أن اتخذ مثلها، لقد استهدف القرار إشراك العراق وتعاونه في إجراءات ما بعد الحرب لبناء سلام دائم واستقرار في المنطقة ، وفي الوقت نفسه فإن إجراءات التنفيذ ظلت نافذة المفعول بما في ذلك نظام العقوبات، وتخويل مجلس الأمن بعض الدول الأعضاء استعمال كل الوسائل الضرورية لضمان امتثال العراق)[٩]. فعلى سبيل المثال نجد أن القرار ٦٨٧ أخذ يربط قضايا لا علاقة لها بموضوع الحصار الاقتصادي بمسألة تخفيف الحظر الاقتصادي ، مثل قضايا ترسيم الحدود العراقية - الكويتية ، وتدمير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ، وقدرات العراق النووية وإزالتها، وتشكيل لجان التفتيش، وإنشاء صندوق تعويضات .

ومن ناحية أخرى نجد أن مجلس الأمن أخذ يتدخل في صميم نطاق السيادة الوطنية ، ففي الفقرة الثانية من القرار ٦٨٨ في ٥ نيسان

---

(٩) **وردت** في **د. عبد الأمير الأنباري، نظام الأمم المتحدة للعقوبات لاقتصادية: حالة العراق، مجلة أم المعارك (بغداد) ١٠ أيار /مايو ١٩٩٧، ص١٣ .**

١٩٩١ طالب المجلس العراق بأن يقوم "بإزالة الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة بوقف قمعه لسكانه المدنيين".

وهكذا نجد أنه في الوقت الذي كان فيه القرار ٦٦٠ يتحدث عن (الغزو) العراقي الذي يهدد السلم والأمن الدوليين تحول هذا التهديد إلى الحديث عن (القمع) للسكان المدنيين في القرار ٦٨٨ . وتناسى مجلس الأمن أن (القمع) الذي ذكره إنما كان محاولة لتوطيد الأمن والنظام العام الذي تزعزع بفعل تدخل قوات التحالف عسكرياً وقوات أجنبية أخرى في العراق، وأن محاولة الحكومة العراقية لتوطيد الأمن والنظام العام يماثل بل ويحقق هدف مجلس الأمن في تحقيق السلم والأمن في المنطقة، ويماثل ما حدث في الكويت بعد خروج القوات العراقية منها ، علماً بأنه يجب أن لا يغيب عن بالنا أن مجلس الأمن نفسه في قراره ٦٨٦ يؤكد على استقلال العراق والكويت وسيادتهما وسلامة أراضيهما[١٠] .

أما إذا وصلنا إلى القرار ٩٨٦ الصادر في ١٤ نيسان / ابريل ١٩٩٥ فسنجد أنه يعود في خلفياته إلى القرارات السابقة (٧١٢/٧٠٦/٧٠٥) ، وأن هذا القرار يهدف إلى تخفيف وقع العقوبات على الشعب العراقي والسماح للحكومة العراقية ببيع نفطه في حدود

---

[١٠] **لغرض اطلاع على قرارات الأمم المتحدة فيما يخص الحالة بين العراق والكويت انظر:**

- **الأمم المتحدة، قرارات ومقررات مجلس الأمن ١٩٠/ مجلس الأمن، الوثائق الرسمية، السنة الخامسة والأربعون، نيويورك ١٩٩٠ .**
- **الأمم المتحدة، قرارات ومقررات مجلس الأمن وبيانات رئيسية بشأن الحالة بين العراق والكويت ٢ آب ١٩٩٠، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، نيويورك ١٩٩٤.**

ملياري دولار أمريكي خلال فترة ستة أشهر، على أن تستخدم عائـدات البيع في استيراد مواد غذائية ومدخلات زراعية وأدوية وحاجات إنسانية أخرى كالأدوية. وتم توقيع مذكرة تفاهم في ٢٠ آيار / مايو ١٩٩٦ بـين حكومة العراق والأمم المتحدة لتطبيق القرار ٩٨٦، وتضع مذكرة التفاهم التفاصيل المتعلقة ببيع النفط وإدارة العائدات ومشتريات الغذاء والمـواد الأخرى وعملية المراقبة . وتم تجديد هذه الصيغة أكثر من مرة .

وفي تقرير لبعثة منظمة الغذاء والزراعة وبرنامج الغذاء العالمي لتقييم إمداد الغذاء التي زارت العراق في الفترة مـا بـين ٩ حزيـران/ يونيو- ٨ تموز/ يوليو، وصفت قيمة الطاقة في حصص الغـذاء للفـرد العراقي وفقاً للقرار بأنها توفر (٢٠٣٠ كيلو كالوري/ يـوم) وأن هـذه القيمة غير كافية، إذ أنها لا تلبي أقل ما يمكن من حاجات سكان العـراق المقدرة بنحو ٢١٠٠ كالوري / اليوم . وأن البعثة تشعر بالقلق مـن أن هذه المواد الغذائية المقررة في الحصة تعتبر غير كافية لدفع معدل توفير الغذاء في البلاد إلى مستوى يزيل سوء التغذية الذي كان مرتفعاً جداً بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٥ ، ودعت البعثة إلى توفير إمدادات إضـافية فـي الغذاء إلى السكان المتأثرين بسوء التغذية لتصحيح هذا الوضع[١١] . وإذا ما علمنا أن العراق لا يزال يشتكي من أن لجنة المقاطعة لا زالت لم تعط

---

(١١) **تقرير مضاعفات نظام عقوبات الأمم المتحدة على الوضع الغذائي للسكان في العـراق. ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة المنشورة في مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٢ ، السنة ١٩٩٧، ص ٢٤ .**

موافقتها على عقود الغذاء والمواد الأساسية الأخرى لحاجات السكان وفق اتفاق الفترة الأولى لصيغة النفط مقابل الغذاء والدواء ، فإننا نستطيع أن نقدر حاجة السكان في العراق، ولقد تم تجديد اتفاق النفط مقابـل الغـذاء والدواء للمرة السادسة، ولا تزال لجنة المقاطعة لم تجـز الكثيـر مـن الاتفاقات التي تم التوقيع عليهامنذ الفترة الثانية، وبخاصة المتعلقة بالمواد الاحتياطية للكهرباء والماء والنفط.

ب. **الجوانب السياسية**: إذا ما أريد دراسة هذه الناحية بصورة صـحيحة فإننا يجب أن نجيب على جملة من الأسئلة ، والسؤال الأساسي الذي يبرز هنا أولاً هو : هل كان بالإمكان حل الأزمة سلمياً، سواء كان ذلك بجهود عربية أم كان بجهود دولية ؟ ويقيناً فإن الجواب سيكون نعم . لو أرادت الولايات المتحدة ذلك ، وهذا يعني من جهة أخرى أن حقائق الأمور تشير إلى إنه كان من مصلحة الولايات المتحـدة وحلفائها تعقيد الأمور إلى المستوى الذي جرت عليه، وتشير العديد من الوقائع إلى أن الولايات المتحدة اعتمدت نوعاً من السلبية عنـد اندلاع الأزمة بين العراق والكويت، وأن السفيرة الأمريكية في بغداد "إبريل غلاسبي" قد أعطت انطباعاً خاطئاً للمسؤولين العراقيين بـأن "المشكلة العراقية الكويتية لا تعدو كونها مشكلة عربية عربية، وأن الولايات المتحدة غير معنية بإقحام نفسها في شؤون عربية"، وهناك من يشير صراحة بأنه "إذا ما اعتقدت الولايات المتحـدة أن نزاعـاً عراقياً كويتياً قد يخدم مصالحها فإن من الممكن أن تكون قد سمحت

للأحداث وساعدتها بأن تتصاعد وتتفاقم"[١٢]. وهنا يبـرز السـؤال البديهي ، لماذا يبدو أن مع ظهور ملامح انهيار الاتحاد السـوفيتي بدأت أطراف عالمية وإقليمية تتسابق في سبيل رسم خارطة سياسية جديدة، وذلك بالاعتماد على مخزونهـا مـن القـدرات السياسـية والاقتصادية والعسكرية ؟

ومن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تبذل الجهـود الحثيثة لكي تحافظ على مواقع نفوذها في كل أرجاء العـالم فـي ظـل صراعها مع المعسكر الاشتراكي ، وهي لم تكن لتسمح بتغيير الخارطـة السياسية في السابق، ولن تسمح بذلك في الوقت الحاضر، وعليه فإن مـا فعلته مع العراق هو جزء من خطها السياسي الهادف إلى عدم السـماح لأية قوة بإرباك تأسيس أو رسم خارطة جديدة للعـالم وفـق صـياغات النظام الدولي الجديد المرسوم في ذهن الإدارة الأمريكية ، سـيما بعـد انفراد الولايات المتحدة لتكون قطباً واحداً يسير مقاليد الأمور في العالم، ولهذا لم يكن ما حدث بعد ٨/٢، أو بصورة أدق بعـد العـدوان علـى العراق، وليد تلك الساعة، بل جاء نتيجة لإرهاصـات عديـدة منهـا : التطورات الإقليمية والتحولات في أوروبا الشـرقية، وانتهـاء الحـرب الباردة، وبداية تآكل الاتحاد السوفيتي وتفكيكـه، وتطـورات الصـراع العربي-الإسرائيلي. الأولى تجسدها الرغبة الأمريكية في إيجـاد نظـام

---

(١٢) **انظر : عبد الحي يحيى زلوم، نذر العولمة : هل بوسع العـالم أ، يقـولا – لا – للرأسماليـة المعلوماتية؟، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٩٩ ، ص ٧٨ .**

عالمي جديد بقيادتها وحسب قوانينها، وبشكل يديم مصـالحها الحيويـة وهيمنتها . والثانية الرغبة الإسرائيلية في تحقيق أمنهـا، وتحطـيم كـل مصادر التهديد المحتملة وإزالتها، وإبقاء قوتها بدون وجود ما يعادلها أو يتحداها. والثالثة الرغبة العراقية في استئصال مصادر التهديـد للأمـن القومي العربي وحل قضايا المنطقة المستعصية بشرط أن تكون القضـية الفلسطينية في مقدمتها، وبهذا الصدد كان الرئيس صدام حسين قد أعلـن في أكثر من مناسبة بأن وجود قوات أجنبية، وبالتحديد أمريكية، في مياه الخليج العربي يعد تهديداً واضحاً للأمن القومي العربي، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة تعرضاً عراقياً صريحاً للهيمنة الاستراتيجية الأمريكيـة في المنطقة .

وفي الحقيقة فإن إسرائيل شعرت بعد نهاية الحـرب العراقيـة-الإيرانية ، بأن هناك تهديداً حقيقياً (لأمنها) برز مع النجاحات العسـكرية العراقية والتطور الذي شهدته الصناعة العسكرية العراقية التي عرضت نظرية الأمن الإسرائيلي إلى إرباك وضعف وتهديـد حقيقـي، وعلـى المستويات التالية:

١- المباغتة والحرب الخاطفة التي أسقطتها قدرة العراق علـى تحمـل حرب السنوات الثماني والخروج منتصراً.

٢- احتكار الرادع النووي، الذي أسقطته العراق بـامتلاك أسـلحة ذات تدمير يساوي مقدرة الأسلحة الإسرائيلية.

٣- مبدأ الحدود الآمنة والذي سقط هو الآخر بعـد أن أصـبح العمـق الإسرائيلي هدفاً ممكناً للصواريخ العراقية[١٣].

وربما من المفيد أن نذكر ما ذكره رئيس الأركـان الإسـرائيلي السابق مردخاي غور في عام ١٩٨٩ ليتسنى لنا بشكل واضـح مغـزى الاهتمام الأمني الإسرائيلي ، يقول غور : " وليكن واضحاً لكـل دولـة عربية، مهما كان مدى بعدها عن دولة إسرائيل ، إنها بالقدر الذي تهـدد فيه أمتنا ووجودها فإنها قد تواجه مشكلة حقيقية ونحن الذين سنحدد كيف، ونحن الذين سنحدد متى ونحن الذين سنحدد أين ، فهذا الخيار هـو مـن حقنا"[١٤] .

لهذا لعلنا لا نجانب الصواب إذا ما قلنا أن المسألة ليست مرتبطة بالكويت أو تحرير الكويت ، المسألة مرتبطة بأهداف النظـام العـالمي الجديد، وبقواعد أمريكية - إسرائيلية . وللتدليل على نية فرض الحصار التي كانت موجودة أصلاً وقبل ٨/٢ (كما ذكرنا في المقدمة) نورد رأي زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس النواب الأمريكي أمام المـؤتمر ٣١ للجنة الأمريكية-اليهودية الذي عقد خلال الفترة من ١٠-١٩٩٠/٦/١٢، حيث قال: "عليكم أن تحثّوا الإدارة الأمريكية وتضـغطوا عليهـا لكـي تفرض حصاراً اقتصادياً وسياسياً ضد العراق أو أية دولة عربية تؤيـد

---

(١٣) **محسن خليل، الخليج والنظام الأمني للشرق الأوسط، مجلة أم المعارك، العدد ٤ / ١٩٩٥، ص٤٥.**

(١٤) **المصدر السابق ، ص ص ٤٦ – ٤٧ .**

صدام حسين، وطالبوا بتشجيع الدول العربية على الوقوف بوجه العراق، لأن ذلك يعد عملاً تنتفع من ورائه إسرائيل بصورة غير مباشرة"[١٥] .

وإذا ما تذكرنا إن الفقرة الثامنة -ب- من القرار ٦٨٦ قد قررت أن يقبل العراق دون أي قيد أو شرط القيام، تحت إشراف دولي، بتدمير أو إزالة أو إبطال "جميع القذائف التسيارية التي يزيد مداها عـن (١٥٠) كيلومتراً، والقطع الرئيسية المتصلة بها، ومرافق إصـلاحها وإنتاجهـا"، نستنتج بدون كثير عناء أن هذه الفقرة، على وجه التحديد، كانت تعبر عن وجهة نظر أمنية إسرائيلية أكثر مما كانت تعبر عن وجهة نظر كويتية أو خليجية أو دولية .

وانطلاقاً من كل ذلك، وخشية من أن ينجح العرب عن طريـق الجامعة العربية أو عن طريق مؤتمر القمة الذي عقد في القاهرة في حل المشكلة عربياً، لم تسمح الولايات المتحدة للدور العربي بأن يثبت نفسه ، ومن المؤسف أن هذه السياسة الأمريكية قد نجحت عن طريق الدور الذي لعبته بعض الأطراف العربية .

وفي مناقشة الجانب السياسي لابد من دراسة دور الأمم المتحـدة في كل ما حدث ويحدث ، وقبل المناقشة لابد أن يتبادر السؤال التالي إلى الذهن: أين كان مجلس الأمن طوال فترة الحرب العراقية - الإيرانيـة؟ وأين كانت قرارات الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة ؟ألم تكن حرب الثماني سنوات في المنطقة ذاتها وفي الموقع الجغرافي ذاته مخلة بالسلم

---

[١٥] **المصدر السابق ، ص ص ٤٦ – ٤٧ .**

والأمن الدوليين ؟ والجواب بالتأكيد يكمن في المقاصد السياسية واعتبارات المصالح الدولية[١٦] .

إن هذه الاعتبارات والمصالح يمكن أن توضح لنا مبادرة الولايات المتحدة في أزمة الخليج إلى "تكوين تحالف دولي عريض بقيادتها من خلال الأمم المتحدة واستخدام الخيار العسكري ، بينما نجدها قد احتكرت لنفسها الاقتراب الدبلوماسي نحو التسوية السلمية للصراع العربي–الإسرائيلي، وذلك بتهميش دور المنظمة الدولية الذي صاغته في مؤتمر مدريد للسلام، إذ لم يكن للمنظمة حضور ذو شأن، حيث شارك الأمين العام فيه بصيغة مراقب . وتلك حصيلة بائسة لـ (٧٧٦) قراراً وتوصية صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة منذ عرضت القضية الفلسطينية أول مرة على الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ إلى أن عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١"[١٧]، إن الدور الأمريكي لم يستهدف فقط تعطيل فاعلية المنظمة الدولية، بل إنه عمد أيضاً -وبنجاح- إلى تحجيم أي تأثير يمكن أن تمارسه قوى دولية منافسة، مثل : الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين، واليابان، سواء أكان ذلك عن طريق قيام الولايات المتحدة بدور

---

(١٦) **د. صالح جواد الكاظم، مباحث في القانون الدولي، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٩١، لمعرفة قرارات مجلس الأمن في الحرب العراقية – الإيرانية ومقارنتها مع قرارات ١٩٩٠ .**

(١٧) **الأستاذ خليل إسماعيل الحديثي، النظام الدولي الجديد واصلاح الأمم المتحدة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ١٩٩٤/١٢ ، ص ٥٠ ، ص ١٩ .**

الشرطي المنفذ لإرادة المجتمع الدولي أم كان بدور الحكم والراعي لعملية فرض الأمن والسلم الدوليين.

كما أن هذه الاعتبارات السياسية هي التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بمشروع مارشال لتعمير أوروبا وحتى ألمانيا التي هددت السلم والأمن في كل العالم ، في الوقت الذي تفرض فيه حصاراً شـاملاً على العراق بعد أزمة كان يمكن تفاديها ولم تهدد السلم والأمن في العالم.

أما إذا أردنا أن نبحث في تـأثيرات الولايـات المتحـدة علـى المنظمة الدولية فإننا سنجد سيلاً عارماً من التصرفات التـي تثبـت أن الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تاثيرها على المنظمة، لها القدرة علـى تسيير المنظمة وإجبارها على اتخاذ قرارات تنسجم مع أهداف السياسـة الأمريكية. حتى أن الولايات المتحدة "دفعت المنظمة لإصدار سلسلة من القرارات بموجب الفصل السابع ضد العراق تتعارض تماماً مع ميثـاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتخلط بشكل متعمد وغير مشروع بـين قانون مسؤولية الدول وقانون الأمن الجماعي، وتجعل حقوق والتزامـات الدول بموجب قانون مسؤولية الدولة خاضعة لسـلطة أجهـزة سياسـية وجعل سلطات مجلس الأمن غير محددة وتصل إلى حد تشريع القـوانين والقيام بوظيفة القضاء"[١٨] .

---

[١٨] **انظر: كلمة محمد سعيد الصحافي، وزير خارجية العراق في العراق والقدس الكبرى، مجلـة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغـداد، العـدد الثالـث ١٩٩٧، ص١٩.**

وهكذا وفي ظل استمرار الحصار ثماني سنوات بعـد اسـتعادة الكويت، وقصف العراق مرات ومرات بعد استعادة الكويـت، واعتمـاد أسلوب تجديد مناطق الحظر الجوي شمال العراق وجنوبه وقصف هـذه المناطق وغيرها بصورة يومية منذ كـانون الأول -ديسـمبر- ١٩٩٨ وحتى الآن، والحديث عن ضرورة العمل على تغيير النظام في العراق، لا يستطيع أحد أن يجادل زاعماً بأن هدف الحرب كان هـو (تحريـر الكويت)، بقدر ما كان رغبة الولايات المتحدة في وجود مادي محسـوس لها في الخليج، والسيطرة الكاملة على منابع النفط وطرق مساره، والأهم هو حماية أمن إسرائيل الذي شكل العراق خطراً وتهديداً واضحاً له خلال السنوات السابقة.

أثار الحصار:

أ- **الآثـار السياسـية** : إن فرض الحصار منذ آب ١٩٩٠ واستمراره إلى يومنا هذا ، ما هو إلا دلالة أكيدة على أن مسألة المواجهة العسـكرية مع العراق والعدوان عليه لم تكن بسبب الكويت ، بل إن للأمر أبعاداً سياسية واقتصادية وعسكرية، بل وحتى حضارية ، لا بل إن استمرار الحصار لا يمكن أن يعني سوى أن هناك أهدافاً بعيدة المدى يرمـي المخطط الاستراتيجي الأمريكي إلى تحقيقها بعد أن تجاوزت الهـدف المعلن آنذاك ألا وهو (تحرير الكويت وإعادة السلطة الشرعية لها).

ولو رجعنا إلى القرار ٦٨٦ الصادر في عام ١٩٩١ لوجدنا أنـه يتحدث في ديباجته عن التأكيد على (التـزام جميـع الـدول الأعضـاء

باستقلال العراق .. وسلامة أراضيه والنيـة لوضـع نهايـة لوجودهـا العسكري ودول التحالف في العراق في أقـرب وقـت ممكـن). إلا أن التساؤل الذي يثار هو: هل تحقق ذلك فعلاً؟ هل كـان مجلـس الأمـن حريصاً حقيقة على استقلال العراق وسيادته وسلامة أراضـيه؟ إن كـل ذلك لم يتحقق. فابتداء سبب وجود القوات المتحالفة في الأراضي العراقية خرقاً أو ثغرة في الجدار الأمني العراقي، مما أتـاح الفرصـة لوجـود الاضطرابات وأعمال العنف في أنحاء كثيرة من العراق. كما أن أطرافاً أجنبية استغلت الحالة وزجت بقواتها أو بقوات تـدعمها للتغلغـل فـي العراق. كل هذه الأمور هددت بشكل واضح سـلامة أراضـي العـراق وزعزعت الأمن في المنطقة، وعليه فإن السلم والأمن الذي أرادت قوات التحالف أعادته إلى نصابه قد تحقق من جانب، وسبب إخـلالاً بالسـلم والأمن من جانب آخر.

والأكثر من ذلك فإن الولايات المتحدة وبريطانيا عمدتا، وبشكل انفرادي، إلى تقسيم العراق حسب خطوط العرض إلى منطقة جنوب ٣٢ وأخرى شمال خط ٣٦، ومنع الطيران العراقي من تجاوزهما، مدعية أن ذلك لحماية مواطنين عراقيين، وبدون الرجوع إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وكذلك قصفت القوات الأمريكية العراق أكثـر مـن مـرة دون الرجوع لمجلس الأمن. بل إن الولايات المتحدة ذهبت أبعد من ذلك فـي إنشاء مراكز مخابراتية في كردستان العراق اتخذت للتآمر على العراق. لقد كشف هذا العمل الهدف السياسي الأمريكي-البريطاني غير المعلـن

وهو العمل على إضعاف العراق، ومن ثم عرقلة دوره القومي والإقليمي، وإبعاده كلية عن ساحة الصراع العربي-الإسرائيلي. علماً بأن إضـعاف الخط القومي العراقي "بعد إضعاف مصر الناصرية" سيمهد إلى إجـراء ترتيبات سياسية توضحت ملامحها بما يسمى بالشرق أوسـطية، حيـث تعمل الولايات المتحدة وإسرائيل على رسم خارطة جديدة وبنـاء نظـام جديد تكون إسرائيل الأداة المحركة له، بل وقائدته، ويتجاوز فيه عن كل ماله صلة "بوطن عربي" أو "أمة عربية" أو "قوميـة عربيـة" وإكسـاب إسرائيل شرعية في المنطقة[١٩] .

ثم اتخذ التدخل في الشؤون الداخلية للعراق صورة فاضحة أكثر عندما بدأت القيادات السياسية، الأمريكية والبريطانية تصرحان علنـاً أن الحصار لن يرفع عن العراق إلا إذا تم تغيير القيادة السياسية العراقيـة، كما أعلنت الإدارة الأمريكية في أكثر من مرة عن تخصيص مبالغ مادية ضخمة لتمويل العمليات المضادة للعراق التي تقوم بها ما تطلـق علـى نفسها اسم "المعارضة العراقية"، وقد أصدر الكونجرس الأمريكـي مـا عرف بقانون تحرير العـراق (Iraq Liberation Act) عـام ١٩٩٨ لإضفاء شرعية ملزمة على تلك الأهداف. كل ذلك كان يتم تغطيته فـي الحديث عن الديمقراطية وحقوق الفرد العراقي .

---

(١٩) نيفين عبد الخالق، المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٩٩٥/١٩٣، ص ٤ .

وفي حقيقة الأمر فإن التصرفات الأمريكية-البريطانية أدت إلـى نتائج عكسية. فابتداء انتقدت شرائح المجتمع العراقي فكرة التـدخل فـي الشؤون العراقية، واعتبرت أن مسالة التغيير هي من حق الشعب العراقي وليس لأحد أن يفرض عليه شيئاً في هذا المجال. كما أن كل الخطـوات التي خطاها العراق بعد نهاية الحرب مع إيـران باتجـاه الديمقراطيـة والتعددية قد تم تدميرها عن طريق تدمير كل مقومات المجتمع المدني في العراق نتيجة العدوان والحصار المسـتمر، بالإضـافة إلـى حقيقـة أن الولايات المتحدة وحلفاءها بدأوا ينتقون الأنظمة التي تعارضهم ويعملون على أزالتها، ويستثنون الأنظمة التي تساندهم مهما كانت دكتاتورية، أقول إن هذه العملية كشفت زيف الدعاية الغربية الأمريكية عن الديمقراطيـة. حيث بدأت النخب والقيادات السياسية في العالم الثالث تشعر، وبدون أي حق، من أن الحديث عن الديمقراطية لم يكن من أجل تطبيقهـا حقيقـة، وإنما من أجل تغيير الأنظمة.

وليس أدل على ازدواجية السياسة الأمريكية والبريطانيـة ممـا حدث في كردستان العراق التي أعلنتها الدولتان مناطق آمنـة للأكـراد "ومناطق راحة" لهم. ثم أصبحت هذه المناطق ممرات وطرقـاً لعبـور القوات التركية التي غزت المنطقة أكثر من مرة، وعاثـت فيهـا قـتلاً وتخريباً دون تدخل من قوات التحالف أو حتى الاعتراض على ذلـك. لا بل إن الحالة المأساوية التي عاشتها منطقة كردستان العراق، والمتمثلـة في الاقتتال الدامي ما بين الأحزاب والجماعات الكردية العراقية المختلفة،

لم يدفع قوات التحالف إلى أن تقف ضده أو توقفه بشتى الوسائل المتاحة لها وهي كثيرة. وإنما تركت المنطقة لتستباح في كل عام مرة أو مرتين وبدون أي رد فعل أمريكي لذلك. وإذا ما أردنا أن نتحدث عما يحدث لأكراد تركيا والمجازر التي ترتكب ضدهم والموقف الأمريكي والأوروبي فإن هذا سيحتاج إلى بحث آخر.

ب- **الآثار الاقتصادية للحصار**: على الرغم من شمولية التأثير للحصار على العراق إلا أنه يمكن القول بأن الأساس في الحصار هو الجانب الاقتصادي، وما تركه هذا الأخير من تأثيرات على كل المجالات المختلفة، وفي نواحي الحياة كافة للمواطن والدولة معاً. وبدون شك فإن من مقومات قوة الدولة ومكانتها توافر اقتصاد قوي قادر على تلبية احتياجات المواطنين من جهة، وإدارة عجلة مؤسسات الدولة من جهة أخرى، ناهيك عن أنه عامل من عوامل الاستقرار السياسي، ولهذا فإن زعزعة هذا العامل وإضعافه من شأنه أن يقود للضعف في مجمل نشاطات الدول والنظام السياسي.

وهكذا كان من الطبيعي أن يواجه البلد الذي يفرض عليه حصار شامل مشكلات اقتصادية متعددة تؤدي إلى زعزعة أركان أساسية للاقتصاد الوطني، مثل ارتفاع الأسعار، وانخفاض الإنتاجيه والاستثمار والاستهلاك، وفي تردي مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وفي الواقع هناك عوامل مهمة جعلت العراق يتأثر اقتصادياً بالدرجة الأولى من الحصار هي:

أ) أن اقتصاد العراق اعتمد بشكل أساسي على مبيعات النفط، حيث كونت ٩٠-٩٥% من دخل العراق .

ب) الاعتماد الكبير لاقتصاد العراق على التجارة ، فقد كانت حصة إجمالي الناتج المحلي منها عالية حيث تمثل الصادرات والاستيرادات بين ٣٥-٥٠% لكل منها من إجمال الناتج المحلي . هذا بالإضافة إلى اعتماد العراق على استيراد العديد من السلع الحيوية التي لا يمكن إنتاجها محلياً .

ج) سهولة قطع الطرق الرئيسة للصادرات النفطية العراقية (تركيا، السعودية، الخليج العربي)[٢٠] .

ويمكن تلمس آثار الحصار على الجانب الاقتصادي في العراق بما يلي:

١. شحة سلعية بسبب توقف استيراد السلع والخدمات الضرورية في الخارج، وشحة النقد الأجنبي اللازم لتمويل الاستيرادات الإنتاجية والاستهلاكية، وازدياد عمليات التهريب لسلع حيوية إلى خارج القطر.

٢. والتدهور في سعر صرف الدينار العراقي في سوق الصرف الأجنبي بسبب تنامي عرض العملة المحلية (التي أخذت تطبع محلياً)، والطلب الشديد على العملات الأجنبية، والسماح

---

(٢٠) **انظر عرض وتلخيص كتاب : باتريك كلوسن ، كيف صمد العراق، مجلة ام المعارك ، العدد ٧ ، تموز ١٩٩٦ ، ص ١٥٠ .**

بالاستيراد دون تحويل خارجي، وهبوط معـدل نمـو النـاتج المحلي، وارتفاع تكاليف المستورد من السلع الأجنبية .

٣. التضخم حيث الارتفاع الحاد المستمر منذ أواسط عام ١٩٩٠، بسبب العجز المالي الحكومي الكبيـر النـاتج عـن الانفـاق الحكومي الواسع في مجال الزراعة والبناء، ونضوب الإيرادات الاعتيادية الحكومية من الضرائب والرسوم الكمركيـة، وهـذا التضخم جاء أيضاً بسبب التمويل المصرفي للعجـز الحـالي المذكور، إذ تم تمويل هذا العجز من خلال الاستدانة داخلياً من البنك المركزي والمصارف التجارية، وذلك لعدم توافر وسائل تمويل أخرىغير تضخمية، وقد أدى ذلك إلى زيادة ضخمة في عرض النقد جاءت بشكل عملة متداولة .

٤. تنامي الدين العام .

٥. السياسة المالية التوسعية وتبعية السياسة النقدية، حيث لم تستطع هذه السياسة النقدية كبح جماح التضخم الواسع .

٦. توقف عمليات التنمية إلا في بعض أجزائهـا المحـددة (شـق الأنهار).

٧. تعطيل جزء كبير من الطاقة الإنتاجية في الصناعة بسبب عدم توافر مستلزماتها الأجنبية من المواد الأولية وقطع الغيار .

٨. عدم استقرار السياسة السـعرية واتصـافها بالظرفيـة وردود الفعل.

٩. تفاوت كبير في توزيع الدخل والثروة وتلاشي الطبقة الوسطى وتنامي الفئات ذات الدخل العالي جـداً والفئـات ذات الـدخل المنخفض جداً .

١٠. حدوث الاستنـزاف الكبير للعقول، وهجرة الكفاءات التـي لا تعوض .

١١. تشوهات اقتصادية عديدة، مثل : تشوهات في سـعر صـرف الدينار، وفي نظام الضرائب، وفي الأسعار، وفي هيكل أسعار الفائدة، وفي توزيع الدخل والثروة[٢١] .

ونتيجة لكل هذه الأمور تدهورت مكانة العراق من حيث التنمية في القائمة الدولية ، فبعد أن كان العراق يحتل المرتبة ٧٦ من بين ١٣٠ دولة قبل عام ١٩٩٠ ، أصبح ترتيبه ٩٦ من بين ١٧٣ دولة فـي عـام ١٩٩٣[٢٢] .

جـ- آثار الحصار الصحية: في تقريره إلى الأمين العام للأمـم المتحـدة السابق دي كويلار، في ١٥ تموز ١٩٩١، وصف المندوب التنفيذي للأمين العام صدر الدين آغا خان مدى الأضرار والتـدهور الـذي أصاب العراق بأنه "مذهل بالفعل" بعد أن وضع مقارنة بين منتصف عام ١٩٩٠ (أي قبل العدوان) وبين وقت تقديم التقريـر (أي بعـد

---

(٢١) **عبد المنعم سيد علي، لاقتصاد العراقي الى أين ؟ تأملات وتطلعات، مجلة المستقبل القريب، العدد ١٩٩٨/٢٢٨، ص ٧٥ .**

(٢٢) **د. جمال عزيزة مزحاف ، آثار العدوان الثلاثيني في مؤشرات الاقتصاد العراقي ١٩٩٨ – ١٩٩٣، مجلة أم المعارك، العدد ٧ تموز ١٩٩٦ ، ص ٩٧ .**

العدوان والحصار). ففي الفترة الأولى يقول آغا خان: "كان العراق يقترب بسرعة في نواح معينة من مستوى مماثل لما لقيته بعض البلدان العالية التصنيع في المجالات القطاعية التي تهم هذه البعثة. إذ أقيم نظام صحي متطور وواسع الانتشار قادر على القيام بشكل اعتيادي بتقديم الخدمات، مثل العلاج بغسل الكلى في المستشفيات الأقليمية .وكان توفير مياه الشرب النقية هو القاعدة، حيث كانت تتوافر ١٥٠٠ وحدة معالجة في جميع أنحاء القطر توفر كمية كبيرة جداً من المياه (ما يزيد على ٤٥٠ لتراً للشخص الواحد يومياً في بغداد).." ويضيف: "لم يكن سوء التغذية الحاد وما يصاحبه من أمراض مثل هزال الرضع يمثل مشكلة رئيسة من مشاكل الصحة العامة، وكان توليد الكهرباء من شبكة تضم ٣٠ محطة رئيسة.."[٢٣]. في حين أنه يذكر عن الفترة الثانية ما يلي:"فيما يتعلق بالمياه فالأضرار التي لحقت بمحطات معالجة المياه وعدم القدرة على الحصول على قطع الغيار اللازمة قد حرم ما يقدر بمليونين ونصف المليون من العراقيين من الشبكة الحكومية التي كانوا يعتمدون عليها قبل الحرب .."[٢٤] وقد أصيبت شبكة المجاري الوطنية أيضاً بضرر بالغ نتيجة فقدان الطاقة الكهربائية أثناء

---

[٢٣] **انظر نص التقرير في المجلة العربية للعلوم السياسية، بغداد ، العددان (٥و٦)، ١٩٩٢،ص١٨٦.**

[٢٤] **بالإمكان القول أن العجز في شبكات توليد الطاقة الكهربائية قد تضاعفت بسبب عدم توفر قطع الغيار ومنع استيرادها والزخم الكبير الذي وقع على المحطات المتبقية .**

الحرب، ومعظم هذا الضرر لم يصلح، وتتدفق حالياً فضلات المجاري غير المعالجة في بعض شوارع المدن وفي الأنهار. وزادت أمراض الإسهال حالياً إلى أربعة أمثال مستواها، ويعاني البلد من حالات انتشار التيفوئيد والكوليرا، وصحة سكان العراق يتهددها حالياً تزايد الأخطار البيئية"[٢٥].

وفي تقرير لفريق الدراسة التابع لجامعة هارفرد الأمريكية الذي زار العراق للفترة من ٢٨ نيسان لغاية ٦ أيار ١٩٩١ ذكر أن معدل وفيات الأطفال الصغار سيتضاعف، وأن ما لا يقل عن ١٦٠ ألف طفل دون سن الخامسة سيموتون خلال السنة المقبلة (١٩٩٢) .

وقد بني هذا الاستنتاج على ما يلي :

١- البيانات الخاصة بالوفيات التي جرى تجميعها خلال زيارة المستشفيات.
٢- البيانات المتعلقة بمعدلات انتشار الأمراض المعدية وأوبئة الكوليرا والتايفوئيد.
٣- سوء التغذية الحاد.
٤- النظام الصحي الذي يعمل بجزء ضئيل من طاقته التي كان يعمل بها.

---

[٢٥] المصدر السابق، ص ١٨٨، وقد قدر حجم المبالغ اللازمة للخدمات الصحية بما يلي : ١٨٠ مليون دولار للمياه والنظافة، ٥٠ مليون دولار للخدمات الصحية .

٥- العمل المتدني للبنى التحتية الأساسية الخاصة بتنقية الميـاه ومعالجة المجاري ومحطات توليد الطاقة الكهربائية[٢٦].

وفي تقرير أعدته منظمة الصحة العالمية في ١٩٩٦/٣/٣١ برقم ♦(EHA/96) بعنوان "الأوضاع الصحية لسكان العراق منذ أزمة الخلـيج" جاء فيه ما يلي :

١- إن الضغوطات المالية الناتجة عن العقوبات حالت دون اسـتيراد الضروري من الغذاء والدواء، وإن الغالبية العظمى من السـكان تعيش منذ سنوات على الطعام الذي توافر فـي حـالات شـبه المجاعة. إن هذا الوضع المأساوي له أثار مفجعة على السـكان وعلى نوعية الحياة، ليس للجيل الحالي فقط بل للجيل القادم .

٢- إن نوعية الرعاية الصحية في العراق قد أرجعت حرفيـاً إلـى ٥٠عاماً إلى الوراء بسبب الحرب والعقوبات الاقتصـادية، وإن أمراضاً مثل الملاريا والتايفوئيد والكوليرا قد عادت من جديد بعد أن كانت تحت السيطرة في السابق.

٣- تحطم عوامل كثيرة وحدوث تشوهات في القيم الاجتماعية نتيجة ندرة الطعام التي تصل إلى حد المجاعـة، والارتفـاع العـالي بمستوى الأمراض وندرة العقاقير .. الخ[٢٧] .

---

(٢٦) انظر تقرير الجامعة المنشور بصورة دراسة مفصلة، ولقد بلغت نسبة سوء التغذية التي أحصتها اللجنة في أربعة مستشفيات عراقية كالآتي : ٣٢% ، ٥٧% ، ٥٢% ، ٤٨%.

(٢٧) د. عبد الأمير الانباري، مصدر سابق .

والملاحظ أن أطفال العراق هم الأكثر تضرراً من جراء النقص الكبير في الخدمات الصحية والاجتماعية والتربوية والبيئيـة ، فانتشـار العديد من الأمراض المعدية والسارية بين الأطفال مثل أمـراض سـوء التغذية وفقر الدم وأمراض الجهاز التنفسي الحاد وأمراض الإسهال الحاد أدت إلى زيادة واضحة في معدل الوفيات للأطفال في الأعمار المختلفة، وكذلك الحوامل والأمهات في سن الإنجاب .

وقال السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقـي ، فـي الكلمة التي قدمها لمجلس الأمن في منتصف ١٩٩٢ أن مجموع وفيـات الأطفال دون سن الخامسة من العمر في عام ١٩٩١ بلغ (١٩٧٧ طفلاً) لأسباب لها علاقة مباشرة بالحصار، في حين بلغ عدد الوفيـات للفئـة نفسها عام ١٩٩٢ ، (٣٨٢١) حالـة أي بزيـادة ٩٣%[٢٨]. وأشـارت صحيفة (لوماند دبلوماتيك) في عددها الصادر فـي ١٠ نيسـان ١٩٩٥ إلى تقرير كتبه (وليم ام.آركن) رئيس معهد الأمن القومي الأمريكي في واشنطن ذكر فيه بأن عدد الطلقات ذات حجم ٣٠ ملم التي تحتوي كـل منها ٣٠٠ غرام يورانيوم مخصب والتي أطلقت من طائرات A 16 بلـغ ٩٤٠ ألف طلقة، وبلغ عدد القذائف ذات الحجم ١٢٠ ملم والتي تحتـوي كل منها على كيلو غرام واحد من اليورانيوم المنضب التي كانت تطلقها الدبابات أربعة آلاف قذيفة، وقد تركت هذه الأسلحة أثـراً سـلبياً علـى

---

(٢٨) **د. حسني علي السعدي، تأثيرات الحرب العدوانية والحصار على البنية والصحة العامـة في العراق، مجلة أم المعارك، العدد ٤ ، ١٩٩٥ ، ص ١٧٠ .**

الواقع الصحي في العراق من حيث تسببها بتلوث البيئة، وزيـادة نسـبة الأوبئة والأمراض، وهو ما تأكد من خلال الارتفاع المذهل فـي عـدد المصابين بالسرطان، حيث كانت نسبة المصابين بهذا المرض "المسجلين رسمياً" عام ١٩٩٤ (١٠٢١٢) حالة، كما ارتفعت نسبة حالات الإجهاض في العام نفسه إلى (٤١٧١٦) حالة[٢٩].

كما أن عدم توافر المستلزمات الصحية الطبية كالأدوية واللقاحات وغيرها قد أثرت في تقليص الخدمات العلاجية والتشخيصية ، وبخاصـة خدمات الطفولة بعد العدوان والحصار، مما نتج عنه زيادة واضحة فـي ظهور الأمراض عند الأطفال، والجدول التالي يبين ذلك[٣٠]:

المرض	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
شلل الأطفال	٥٦	١٨٦	١٢٠	٧٥	١٧
الخناق	١٦٨	٥١١	٣٦٩	٢٣٩	٧٢
الحصبة	٥٧١٥	٧٥٢٤	١١٣٥٨	-	-
ذات الرئة	١١٧١٣	٢٣٥٢٩	١٧٣٧٧	١٩١١٤	٤٠٠٧
حمى مالطا	٢٨١٦	١٣١٠٦	١٤٥٤٦	١٤٩٤٩	٧٧٤٠
التايفوئيد	٢٢٤٠	١٧٥٢٤	١٩٢٧٦	٢٢٦٨٨	٩٥٢٣

---

(٢٩) **انظر : رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران ١٩٩٨، مرسلة الى الامين العام من الممثل الدائم لدى الامم المتحدة، A/53/165 , S/1998/661 , July 1998.**

(٣٠) **د. حسني علي السعدي ، مصدر سابق ، ص ١٧٢ .**

(ويلاحظ تدني النسبة في عام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ وذلـك بسـبب الجهد الاستثنائي الذي بذلته الجهات الرسـمية والإنسـانية فـي تـوفير اللقاحات المطلوبة وبطرق غير مباشرة وغير رسمية).

وفي ١٩٩٦/١٠/٢٨ صرحت الناطقة الرسمية لليونسـيف بـأن ٤٥٠٠ طفلاً عراقياً يموتون كل شهر بسبب المجاعـة والأمـراض[٣١]. وعلينا أن لا ننسى أن البيانات الخاصة بالأمراض والوفيات لا تعكس كل الواقع، حيث لايقل أهمية عنها أن معظم هذه الأمراض يسـبب عاهـات دائمة غالباً ما ننساها.وإذا علمنا أن تقديرات أطفال العراق تشكل نسـبة عالية مقارنة بالدول الأخرى، إذ تبلغ النسبة حوالي نصف أفراد المجتمع، وأن إصابة هذه النسبة ، أو نسبة عالية منها، بسوء التغذية وتصاعد نسب الوفيات فيها يعني بصورة واضحة التأثير على نمو المجتمـع العراقـي والقضاء المتعمد على جزء أساسي في الشريحة المعدة للمستقبل .

من جانب آخر نجد أن البيئة قد تضررت ضرراً جسيماً بفعـل العدوان والحصار ، فقد لوث هواء العراق ومياهه بمواد سامة ومشـعة خطرة على الحياة البشرية. وذلك بعد أن شـنت دول التحـالف (١١٠) آلاف غارة قذفت خلالها ما مجموعه (١٣٥) ألـف طـن مـن القنابـل الموجهة بأشعة ليزر والقنابل العنقودية وصواريخ كروز والتـي تعـادل قوتها التدميرية أكثر من ست قنابل ذرية كالتي ألقيت علـى هيروشـيما

---

[٣١] **د. عبد الأمير الأنباري ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .**

وناغازاكي[٣٢]. علماً أن مصادر محايدة بريطانية أمريكية قـد اعترفـت مؤخراً بأن قوات التحالف استخدمت قنابل وأسلحة مشبعة بـاليورانيوم، ويذكر الأمين العام في تقريره السابق بأن "مراقبو الأمم المتحدة أفـادوا بأن كميات كبيرة من مياه المجاري غير المعالجة تصب فـي الأنهـار، نظراً لأن محطات معالجة مياه المجاري إما أنها متعطلة عن العمـل أو أنها تعمل بكفاءة متدنية للغاية، ويتوقع حدوث مزيد من التدهور بسـبب انعدام المعدات الكافية وقطع الغيار اللازمة"[٣٣]، وبالإضافة إلى ما ذكره أعلاه فإن هناك عوامل أخرى ساعدت في زيادة نسبة التلوث وهي:

١- اختراق المواد الملوثة أو تسربها في المنشـآت الصـناعية بسـبب القصف المعادي مثل (٢٤) مليون لتر نفط أسود، و(٣٩) مليون لتر زيت وقود، و(٥٣) ألف طن كبريت سائل، و(٩٥) طـن مبيـدات حشرات، و(٧٠٠) طن مركبات كيماوية.

٢- تسرب او اختراق (١١.٢) مليون برميل نفط خام، و(٢.٢) مليـون متر مكعب غاز طبيعي، و(٣.٤) مليون برميل خـام مـن حمولـة الناقلات المحترقة ، وكل ذلك حدث بسبب القصف العدواني.

٣- توقف محطات معالجة المياه الثقيلة. وقد أشار التقرير الصادر عـن اليونسيف إلى أن ٥٠% من سكان الأرياف فقط يحصلون على الماء الصالح للشرب[٣٤] .

---

(٣٢) د. حسني علي السعدي ، مصدر سابق ، ص ١٥٨ .

(٣٣) انظر تقرير الأمين العام ص ١٢ .

(٣٤) البيان الصحفي الصادر عن اليونيسيف .

٤- توقف وحدات تصفية مياه الشرب، وقد تبين من المسح الذي أجرته منظمتا اليونسكو واليونسيف في شباط عام ١٩٩٩ أن المدارس في الوسط والجنوب تواجه نقصاً حاداً في المواد الأساسية اللازمة لتهيئة الظروف المناسبة للتدريس، وبالنسبة لعينة المدارس التي تمت زيارتها في بغداد والبصرة ومسيان وصلاح الدين ونينوى ، يتوافر في المدارس العادية ٥٥% من مقاعد الدراسة، و ٢٣% من الحد الأدنى من مواد التدريس اللازمة لقاعات التدريس، و ٦٤% من الكتب المدرسية اللازمة[٣٥].

٥- تدمير منظومات الصواريخ والأسلحة الكيماوية من جانب فرق التفتيش[٣٦].

د- **أثار الحصار على الجانب التعليمي**: للحصار الاقتصادي أثر سلبي كبير على العملية التعليمية برمتها . فابتداء كان أول آثار الظروف الاقتصادية السيئة عزوف الطلبة عن العلم والدراسة ، وهذا سيؤدي، إذا ما استمر على معدلاته الحالية، إلى وجود جيل جديد لا يتسلح بالعلم، وهذا الجيل هو الذي سيقود المجتمع ونحن على أعقاب القرن الواحد والعشرين عصر حضارة المعلومات . ويمكن تلمس الأثار السلبية في النقاط التالية :

---

(٣٥) **تقرير الأمين العام ص ١٧ .**

(٣٦) **د. حسني السعدي ، مصدر سابق ، ص ١٦٠ .**

١- إن معدلات الدخل لأولياء أمور الطلبـة تتـراوح بـين (٤٠٠٠ - ٢٠٤٠٠) دينار[٣٧]، وهذا يعني أن المعظم يقع في حد الفقر أو دون حد الكفاية حسب البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي اعتبر أن حـد الكفاية هو (٣٠٠٠) ألف دينار، ونصيب الفرد من الدولار سـيكون ٢.٦-١١ دولار، وهو مبلغ لا يلبي احتياجات الفرد كالغذاء والملبس والمسكن والإيجار والنقل والعلاج. ولهذا نجد أن كثيراً من الأسـر باعت حاجياتها المنـزلية لتعيل نفسها، وبخاصة الموظفـون وذوو الدخل المحدود .

٢- أدى التضخم إلى أن تخفض الدولة مصروفاتها علـى كـل منـاحي الحياة عدا تلك الضرورية، ولم ينج التعليم من ذلك إذ بلغت النسـبة المئوية من الإنفاق الحكومي على التعليم سنة ١٩٩٦ (١%) فقط.

٣- الحياة الصعبة للطالب وعدم تلبية حاجاته الفسيولوجية أو الشخصـية (كالأمن والانتماء) أو حل مشاكله الآنية والمستقبلية ، هـذه الحالـة دفعت الطالب إلى أن يعتقد بأن العلم لا يجلب له المعيشة، وإلى أن يتصرف حسب هذا الاعتقاد ، ولا سيما أنه يرى بأن المدرس القدوة له في علمه ومركزه الاجتماعي، يراه في أسوأ أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، وهذا انعكس سلباً على إقباله على العلم.

---

(٣٧) هذا المبلغ يساوي (حسب اختلاف سعر الدولار) ما بـين ١.٥ – ٣ و ١٥ – ٢٠ دولار تقريباً.

٤- من بين كل (٥٠٠) طالب يستطيع (١٠٧) طلاب فقط اقتناء الكتب والمجلات بينما يبقى (٣٩٣) طالباً لا يقدرون على أثمانها. وطبعاً هذا الحال يسري على أساتذتهم أيضاً . ويبقى سعر ما هو مستورد من الكتب المجلات أبعد من متناول ٩٩% من الطلاب والأساتذة ، أما الكتب الغربية والمصادر الأجنبية بصورة عامة فهي غير متوافرة نتيجة للمنع المفروض على تصديرها إلى العراق بسبب الحصار .

٥- التفكير المستمر في الأوضاع الاقتصادية ومشاكل الحياة تستهلك طاقة الفرد الحاضر ولا تدخر له من طاقته للعمل المستقبلي بشكل جيد[٣٨].

ومن جانب آخر نجد ظاهرة تناقص عدد المدارس (وبخاصة من المستوى الابتدائي والمتوسط) قد تزايدت بفعل غياب مستلزمات ديمومتها، الأمر الذي أدى إلى ضم مدارس عدة بعضها إلى بعض، وأثر في زيادة أعداد الطلبة في فصولهم الدراسية، وهو أمر ذو تأثير سلبي كبير في المستوى التعليمي والنوعي[٣٩] . وقد أشار تقرير صادر عن اليونسيف إلى أن ربع أطفال العراق (٦-١١ سنة) لا يذهبون للمدارس.

---

(٣٨) **د. يوسف هياجنة و د. طارق الزبيدي، تأثير الحصار الاقتصادي على التحصيل العلمي لطلبة المعاهد الفنية، مدجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٤ ، نيسان ١٩٩٨، ص ص ٣٨ – ٤١ .**

(٣٩) **د. جمال عزيز نومان، مصدر سابق ، ص ١١٣ .**

هذا إلى جانب تفشي ظاهرة تسـرب الطـلاب مـن مدارسـهم ومعاهدهم وجامعاتهم لكي ينصرفوا إلى العمل بالأجرة اليوميـة ليعيلـوا عوائلهم في أمور الحياة اليومية الصعبة، الأمر الذي قد يجعل من الجيل القادم غير ذي كفاءة، ويفتقر بشدة إلى الكوادر العلمية، كما يساعد ذلـك على ازدياد نسبة الأمية وتدني المسـتوى الثقـافي. وقـد أشـار أحـد المسوحات الميدانية إلى أن ٨٤% من الأسر العراقية اعتبرت أن نظـام البطاقة التموينية يمثل أفضل وسيلة لتوفير المـواد الأساسـية وبأسـعار زهيدة ورمزية، وقد اختارت الحكومة العراقية نظام البطاقـة التموينيـة وسيلة لعدم ترك المواطن تحت رحمة ظروف السـوق وتفاعـل قـوى العرض والطلب[٤٠].

هـ- آثار الحصار ثقافياً : كان أغلب المثقفين العرب يـرددون مقولـة شائعة مفادها "أن الكتاب يكتب في مصر ويطبع في لبنان ويقرأ في العراق" ، ولكن الحصار غير هذه المقولة ، فالمثقف العراقي أصبح مشغولاً مهما كان تخصصه ، بالحصول على لقمة العيش. وهو بدلاً من أن يسعى إلى زيادة عدد الكتب في مكتبته الخاصة أخـذ يعمـل على بيع كتبه، عسى أن يساعده ذلك على مواجهة مشكلات الحيـاة الاقتصادية المتزايدة. كما أن أغلب الكتاب والمؤلفين انصرفوا عـن هذه المهنة بسبب الكلفة العالية لاخراج الكتاب أو المجلة من المطبعة

---

(٤٠) رواء زكي يونس ، البطاقة التموينية وسيلة من وسائل مواجهة الحصار، دراسة ميدانيـة ، مجلة أم المعارك، العدد ٥، ص ١٠ .

وشح الورق الذي وضع في قائمة المواد التي يمنع تصديرها للعراق بسبب الحصار:

١- غياب الكتب والمراجع الحديثة في مختلف الاختصاصات.

٢- تحديد إن لم يكن غياب البعثات والزمالات الدراسية إلى الخارج.

٣- تخلف أغلب الأقسام، وبخاصة العلمية منها عن ملاحقة التطورات العلمية الحديثة بسبب الحصار الذي شمل الكمبيوترات وأجهزة المختبرات وكل ما له علاقة بإجراء التجارب العلمية.

٤- تحديد بعض المجالات العلمية ووضعها تحت الرقابة والتفتيش، وملاحقة اللجان التفتيشية المستمرة للعاملين فيها.

٥- الهجرة المعاكسة لأغلب الكوادر العلمية الجامعية والتعليمية إلى خارج القطر سعياً وراء تحسين وضعهم المعاشي، الأمر الذي أدى إلى استنزاف القطر في هذا المجال.

إن كل ما ذكر أعلاه من أثار سيئة، إن لم نقل كارثية، للحصار كان سيؤدي بالعراق والعراقيين إلى الهلاك لولا الرد العراقي الذي مكنهم من الاستمرار في العمل والعطاء وإعادة البناء، حتى أن منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في بغداد دينيس هاليداي قال في حقهم، وبعد أن اعتذر عن الاستمرار في منصبه معترضاً على تصرف الولايات المتحدة

وبريطانيا في المنظمة الدولية، "إن الشعب العراقي شعب يبعـث علـى الفخر في الصمود بوجه الحصار ببطولة"[٤١].

كيف تعايش العراق مع الحصار :

حول تعايش العراق مع الحصار يكتب أحد الباحثين الغربيين ما يلي: " تأقلم (العراق) مع العقوبات إلى درجة لم يتوقعها أولئـك الـذين وضعوا آمالاً كبيرة عليها عندما تبنوها في البداية"[٤٢] . وفي الحقيقة فإن الحالة العراقية تطلبت رداً سريعاً وتحسباً مستمراً وأفكاراً جديدة ومتجددة من أجل التعامل مع حالـة الحصـار المفـروض. وبمـا أن الحصـار الاقتصادي كان أول النتائج أو الظواهر الناجمة عن أزمة الكويت فـإن الجهود اتجهت إلى هذا الجانب أولاً، وكانت الخطـوات التـي اتخـذت لمواجهة هذه المشكلة هي كالاتي:

١- العمل بنظام البطاقة التموينية ، هذا النظام الذي أثبت كفاءة عالية جداً بشهادة خبراء الأمم المتحدة، والذي اعتمدوه أساساً لتوزيع الغـذاء على العراقيين بعد مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغـذاء والـدواء). وبموجب هذا النظام تحصل كل أسرة على كمية محددة من السـلع الغذائية والمنظفات وبسعر رمزي . كما تم اعتمـاد أسـلوب مـنح موظفي الدولة حصة تموينية إضافية لمساعدتهم، وبسـعر رمـزي أيضاً. ويضاف إلى هذه الحصة كمية من حليب الأطفـال إذا وجـد

---

(٤١) **نص التصريح** في **جريدة الجمهورية ، بغداد ، ١٩٩٨/٨/١٥ .**

(٤٢) **باتريك كلوسن، مصدر سابق، ص ٣٤ .**

أطفال في الأسرة . وعلى الرغم من أن الكمية الموزعة مـن قبـل الدولة لا تكفي لسد حاجة المواطن العراقي الذي تعود على تلبية كل احتياجاته من المواد الغذائية وبإسراف في كثير من الأحيان، إلا أن هذه الحصة كانت ولا تزال تسد جزءاً لا بأس بـه مـن حاجـات العوائل العراقية ، وبخاصة الضعيفة الحال منها . وتجري في أروقة المنظمة الدولية وبين مندوبي الدول الأعضاء الدائمة فـي مجلـس الأمن مناقشات حول صياغة قرار جديد يتعلق بـالعراق، وجميـع المشاريع المطروحة بما فيها المشـروع البريطـاني – الهولنـدي المدعوم من الولايات المتحدة، وبرغم ما فيـه مـن سـلبيات تقـر بضرورة رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق أو تخفيفها، وهو ما يشكل في أحد جوانبه مظهراً من مظاهر نجاح الدبلوماسية العراقية في كشف الحقائق حول معاناة الشعب العراقـي والآثـار السـلبية للحصار.

٢- استخدام الخزين السابق وزيادة كميته (إن أمكن) تحسباً للطوارئ.

٣- العمل على زيادة الناتج المحلي. ولقد بذلت جهود جبارة فـي هـذا المجال وتم زيادة أسعار المواد الزراعية الأساسية بالنسبة للفلاحين بحيث أصبحت العملية الزراعية مجدية اقتصادياً بالنسبة لهم، وبذلك أصبحت نسبة المحاصيل العملية الزراعية مجدية اقتصادياً بالنسـبة

لهم، وبذلك زادت نسبة المحاصيل بصورة كبيرة[٤٣]. علماً بأن الدولة ظلت تساهم عن طريق توفير البذور والأسمدة والحاصدات.

٤- اعتماد أسلوب الاستيراد، وبخاصة عن طريق القطاع الخاص، لسد النقص الحاصل في السوق المحلية، ولقد ابتكرت في هذا المجال أساليب كبيرة ومختلفة، ونجحت هذه الأساليب نجاحاً كبيراً، حيث لم تفشل الحكومة ولا مرة واحدة في الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطن عن طريق البطاقة التموينية، كما أن السوق المحلية ظلت مليئة بالمواد الغذائية لمن يرغب في الشراء، ولو بأسعار باهظة في بعض الأحيان.

٥- إعادة العمل بمنافذ البيع الحكومي المباشر في الأسواق المركزية للموظفين.

٦- دعم الصناعات العراقية وفسح المجال لها في اتباع شتى الوسائل من أجل توفيرالمواد الأولية وزيادة الإنتاج، كما تم اعفاء الصناعات العراقية من الضرائب والرسوم كافة من أجل تأمين عملها وزيادة إنتاجها ، وبخاصة الصناعات الغذائية.

٧- تطوير النشاط التعاوني.

وأخيراً فإن كل هذه النشاطات لم تكن لتنجح لولا توفير الدعم المادي لها، وربما كان ذلك أكثر الأمور صعوبة في ظل القرارات التي

---

[٤٣] في **عام ١٩٩٦ بلغ مقدار الدعم الحكومي للحبوب (١٣٥) مليار دينار، وبلغ مجموع الدعم** في **المجالات الأخرى حوالي (٣) مليار دينار .**

قضت بتجميد الأرصدة العراقية، ومنع بيع النفط وكل المنتجات العراقية حتى عام ١٩٩٦.

وفي الحقيقة، وعلى الرغم من تفشي بعض الظواهر السلبية في المجتمع العراقي مثل السرقة وجرائم القتل، فإن المعالجات في الجانب الاقتصادي كانت من الأنجح في المعارك التي يخوضها العراق في الجانب الاقتصادي، ونجحت في الحفاظ على المجتمع العراقي في ظل ظروف صعبة، فشلت مجتمعات أخرى في التعايش مع مثيلاتها.

علماً بأن الجانب الشعبي كان له دور هو الآخر في التخفيف من آلام الحصار، وذلك عن طريق المساهمة في حملات الحصاد الواسعة وحملات التبرع وإنشاء صناديق التكافل الاجتماعي وبرامج مساعدة العوائل المتعففة.

وبعد أن حصل العدوان وتم تدمير البلاد بصورة عشوائية كان الرد الأول أو ما سمي بالهجوم المقابل، والمتمثل بإعادة الإعمار، هذا الانجاز العظيم الذي لم ينجح في إصلاح ما تم تدميرة فقط، وإنما نجح في أمر أكثر أهمية، ألا وهو إعادة ثقة العراقيين بأنفسهم. فبعد أن كان العراقيون يتجولون بين أطلال وخرائب ومنشآت وجسور مدمرة تذكرهم كل يوم ببشاعة العدوان الهمجي الذي وقع عليهم، وجدوا، بعد مدة وجيزة، أن الأيدي العراقية قد تمكنت من إعادة بناء كل شيء، وأن ما تبجح به الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بأنه تم إعادة العراق إلى ما قبل العصر الحجري، لم يتم بتاتاً، وربما يمكن القول بأن النجاح في

عملية إعادة الإعمار كانت السبب والحافز الرئيس الذي مكن العراق من التقدم ومجابهة الجوانب الأخرى التي خلفها الحصار .

ومع كل ما قيل أعـلاه تبقـى المشـكلة الاقتصـادية والآثـار الاقتصادية وقلةالمواد الغذائية وزيادة أسـعارها فـي السـوق المحليـة الخاضعة للتذبذب من أهم المشاكل التي عانى منها العراقيون، وإن كـل الإجراءات المتبعة تبقى كافية لمنع حالة المجاعة، وغيـر كافيـة لسـد حاجات شعب لم يعرف البطاقة التموينية إلا في الحرب العالمية الثانيـة، وحتى في تلك الفترة فلقد شملت البطاقة الشاي والسكر فقط ولم تشمل كل المواد.

في الجانب السياسي كانت الخطوة الأولى تتمثل في العمل علـى إعادة الأمن والاستقرار بعد الاضطرابات التي حصلت في جميع أنحـاء البلاد بعد العدوان العسكري واستباحة الاراضي العراقية من جانب قوات التحالف وقوات من دول مجاورة. ويمكن القول أن نجاح هذه المهمة كان له الأثر الكبير والإيجابي في ثلاث مجالات :

أولاً: أعاد ثقة القوات المسلحة بنفسها وبقدراتها.

ثانياً: أعاد الثقة للأجهزة الحكوميـة المختلفـة المدنيـة منهـا والعسكرية بقدرتها على التواصل في أعمالها .

ثالثاً: أعاد الثقة العامة بالدولة وبقدراتها علـى فـرض الأمـن والاستقرار المطلوبين.

ومن ناحية أخرى فإن العمل في الجانب الخارجي والدولي كـان واضحاً ومسايراً لمحاولات بعض الأطراف الدولية والإقليمية الرامية إلى تقسيم العراق وإشغاله بمشاكل لا حصر لها . ففي الوقت الذي جوبهـت فيه كل محاولات التقسيم بالحزم المطلوب سواء أكان ذلك في عام ١٩٩١ أم في عام ١٩٩٦ عندما أقدمت القوات العراقية على دخـول كردسـتان العراق مفشلة عملية كبرى للوكالة المركزية للمخابرات الأمريكية تـروم الانطلاق من هناك(٤٤)، فإن العمل ظل جارياً على الانفتاح على العـالم والتعامل بإيجابية مع مجلس الأمن والأمم المتحدة ، ومحاولـة تحسـين العلاقات مع الدول المجاورة لغرض إيجاد منافذ أخرى للتعامل التجاري العراقي(٤٥) . كما أن التعامل مع مجلس الأمن بإيجابية لم يعن الخضـوع التام له، إذ أن الدبلوماسية العراقية نجحت في إيجاد ثغرات في مجلـس

---

(٤٤) لقد تميزت العملية التي حرفت باسم "آب المتوكل على الله" بسمة أو سمات جديـدة ذات دلالات كبيرة، فأولاً كانت الجرأة والسرعة في الاقتحام، ولم يسجل على القوات العراقيـة أي خرق قد يشوه سمعتها وسمعة أفرادها، والدلالة الثانية أن القوات انسحبت بمجـرد ان أنهت المهام المنوطة بها ولم تستغل قدراتها في فرض حالة لا تحظى بتأييد القيادات الكرديـة، وقد تثير أعمال تشجعها دول التحالف لاستنزاف القوة العراقية .

(٤٥) أهم ما في ذلك هو التقارب مع كل من سوريا وإيران، فبالنسبة للأولى تم توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية لتامين بعض حاجات السوق العراقية وفـتح أنبـوب النفط العراقي المار بسوريا، وبالنسبة للثانية تم فتح الباب لآلاف الزوار الإيرانيين أسـبوعياً لزيارة العتبات المقدسة في العراق، الأمر الذي لم يكن مسموحاً به منذ عـام ١٩٧٩، وفي هذا الإطار أيضاً طرح مشاريع ومبادرات جديدة من أجل عقد مؤتمر قمة عربي أو لتوحيـد المواقف في المسائل القومية .

الأمن، وشقت التحالف الدولي ومنعت صدور قـرارات جـائرة جديـدة ضده، إن لم نقل شجع على تفهم وجهة النظر العراقية وساهم في اتخـاذ خطوات لصالح العراق. ويكفي للتدليل على ذلك الأزمة التـي أحـدثها العراق بداية عام ١٩٩٨، والتي نتج عنها زيارة الأمـين العـام للامـم المتحدة السيد كوفي عنان إلى بغداد وتوقيعه على مذكرة تفاهم بينه وبين الحكومة العراقية، والتأنيب والتعنيف المستمرين اللذين يحصل عليهمـا مسؤول اللجنة الخاصة للتفتيش عن الأسلحة المحظورة من قبل أعضـاء في مجلس الأمن، ثم بروز الاتجاه السائد حالياً على المسـتوى الـدولي لوضع حد لنظام العقوبات الاقتصادية، وفقدان اليونسكوم لمصداقيتها على نطاق واسع بعد انكشاف علاقتها المشبوهة مـع (CIA) بـل إن القيـادة العراقية كانت قد أقدمت في عام ١٩٩٠ على إصدار مشـروع دسـتور عراقي جديد ودائم يكرس شكلاً من أشكال النظام الديمقراطي القائم على المؤسسات الدستورية المنتخبة، وعلى التعددية وحرية الرأي والتعبيـر، وقد عرض هذا المشروع على النقاش في المنظمات والمجالس الرسـمية والشعبية وكان من المؤمل أن يجري عليه استفتاء شعبي لإضفاء الصفة الشرعية على مضامينه، إلا أن اندلاع الأزمة مع الكويـت قـد أوقـف المساعي بهذا الصدد.

وتبقى المسألة السلبية الوحيدة هي تلك التي تتعلق بالديمقراطيـة والتعددية والحل السلمي للمسألة الكردية الذي سيكون النـاتج الطبيعـي لتطبيق الجانب الأولي (الديمقراطية والتعددية) . ولابد من التذكير هنـا

بأن القيادة العراقية قد شددت على مسألة الديمقراطية والتعددية منذ عـام ١٩٨٨، وأجرت الكثير من الدراسات والنقاشات حول هذه الخطوة ، وأن جميع المناقشات جاءت مؤيدة لاعتماد هذه الصيغة، إلا أن وقوع العدوان واستمرار الحصار، ومحاولة تغيير نظام الحكم في العراق من الخـارج وباسم الديمقراطية، جعل الأمور تتباطأ، إن لم نقـل تتوقـف فـي هـذا المجال، كما أن محاولات دول التحالف، وبخاصة بريطانيـا والولايـات المتحدة وبعض الدول المجاورة، فرض تنظيمات وشخصيات يثار حولها الكثير من الجدل والشبهات، وساهم هو الآخر في التطير من الديمقراطية والحديث عنها .

في الجانب الصحي : حيث التدهور الكبير في مستوى الخدمات الطبية المقدمة للمواطن قياساً على ما كانت عليه الحالة قبل العدوان، فلقـد تـم التركيز ابتداء على شريحة الأطفال، فمنذ عـام ١٩٩٢ بـدأت حمـلات وطنية واسعة وكبيرة لتلقيح الأطفال ضد الأمراض التي تسبب عاهـات دائمة كشلل الأطفال وغيره. ولقد نجحت هذه الحملات في القضاء علـى هذه الأمراض التي كانت ستؤدي إلى كوارث كبيرة بالنسبة للجيل القادم. كما حرصت الدولة على توفير حليب الرضـاعة والأدويـة المضـادة للإسهال للرضع وضمن الحصة التموينية. ثم تم الالتفات إلى المرضـى المصابين بالأمراض المزمنة كأمراض السكري والقلب والجهاز التنفسي وضغط الدم، فتم إنشاء صيدليات خاصة بهم، وتم صرف دفاتر اشـتراك طبية تخولهم استلام حصص شهرية لأمراضهم بأسعار رمزية، ولم تكن

العملية سهلة في ظل الحظر الكامل الذي وضعته الدول الغربيـة علـى الكثير من الأدوية التي تعالج هذه الأمراض بدعوى أنها يمكن أن تكـون "ذات استخدام مزدوج"[٤٦].

ومن ناحية أخرى فلقد جرى دعم "العيادات الشعبية" الموزعة في كل مناطق العراق، التي تقوم بالعلاج وتوزيع الأدوية بأسعار رمزيـة، و"العيادات الاختصاصية" الملحقة بالمستشفيات الحكومية المركزية لتوفير الفحص والعلاج شبه المجاني ، كما تم شمول الطلبة والموظفين بالعلاج المجاني وبأسعار رمزية.

وتبقى المشكلة الأساسية تتمثل في قلة الأجهزة الطبيـة، وقـدم الكثير منها، وعدم توافر الأدوات الاحتياطية للكثير منها.كما أن مشـكلة العجز في الطاقة الكهربائية تبقى ذات تأثير كبير على أداء المستشـفيات والمراكز الطبية.

وأخيراً وليس آخراً فلقد تمت معالجـة المشـاكل **فـي الجانـب التعليمي** والثقافي بما يسمح للطلبة من مواصلة دراسـتهم دون عوائـق

---

(٤٦) **من الأمور المضحكة المبكية في هذا المجال أن اللجنة الخاصة بمراقبة الحصار والتابعة للأمـم المتحدة قد منحت تصدير دواء حيوي وكثير الإستعمال لأمراض القلب "Isordil" بحجة أن هذا الدواء يحتوي على نسبة واحد بالألف من مادة كيميائية يمكن أن تستخدم في صنع الأسلحة الكيماوية، إن هذه الحقيقة تعني أن العراق يستطيع استخراج غرامات بسيطة مـن هذه المادة الكيماوية عن طريق استيراد أطنان كبيرة من هذا الدواء، ولقـد قامـت وزارة الصحة بتأخير هذا القرار وتعليقه في مدخل وزارة الصحة، وتم الاستعاضة عن هذا الـدواء بأدوية مشابهة في دول عربية وإقليمية .**

تؤدي إلى منعهم من فعل ذلك، فالتعليم المجاني ظل معمولاً به في كـل جامعات العراق الرسمية، وهذا يشمل مجانية الكتب المنهجية، وتوزيـع المستلزمات الضرورية للدراسة من كراسات وأقلام وغيرها على طلبـة المدارس الابتدائية والمتوسط والثانوية ، كمـا أن كـل وسـائل النقـل الحكومية والأهلية قد دعمت من جانب الدولة من أجل نقل الطلبـة إلـى معاهدهم وجامعاتهم مجاناً. وتم إنشاء صناديق التكافل الاجتماعي في كل معهد وكلية لدعم المحتاجين من الطـلاب . ولـدعم هـذه الصـناديق والفعاليات فلقد تم فرض رسوم بالعملة الصـعبة علـى الطلبـة غيـر العراقيين الذين يدرسون في جامعات ومعاهد القطـر ، كمـا تـم فـتح الدراسات المسائية في الكثير من الكليات التي تقبل الطلبة للدراسة علـى نفقتهم الخاصة ، وخصصت كل العوائد لخدمـة الكليـة نفسـها لـدعم المحتاجين فيها . كما تم تعديل رواتب المعلمـين والمدرسـين لزيـادة مدخولاتهم، وجرى الالتفات إلى مظهر الاستاذ الجامعي، ويـتم توزيـع بدلتين شتويتين واثنتين صيفيتين لكل واحد منهم سنوياً ومجاناً ، وأخـذت كل جامعة على عاتقها مهمة تغطية تكاليف نشر البحوث في المجـالات العلمية، ودعمت المجلات العلمية لكي تواصل الاستمرار في الصدور.

وفي الرد على الحصار العلمـي المفـروض عليهـا حاولـت الجامعات والمعاهد العراقية تخطي المشاكل والعقبات التي تواجهها مـن طرق مختلفة ، فابتداء تم فتح فروع علمية جديدة في الجامعات العراقيـة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الطلبة الذين ينهـون دراسـتهم الثانويـة

(التأهيلية) . كما تم زيادة أعداد المقاعد في أقسام الدراسات العليا لاستيعاب الطلبة الذين حرموا من إكمال دراستهم في الخارج ولإعداد كوادر قادرة على إكمال المسيرة التعليمية . وأخذ العمل بتجربة " المعايشة " الجديدة والتي بموجبها يتم تقسيم الأساتذة الجامعيين على الدوائر الحكومية المشابهة لاختصاصهم لزيادة خبرتهم وإغناء الدوائر بالخبرة العلمية ولزيادة المورد المادي للاستاذ الجامعي .

وتبقى مشكلة الكتب والمصادر هي الأعقد وبخاصة الأجنبية منها، بسبب المنع المفروض على تصديرها إلى العراق وعدم توافر العملات الصعبة لاستيرادها. وتحاول الأقسام العلمية أن تحصل على المصادر الضرورية والجديدة عن طريق تكليف كل مسافر من كوادرها بجلب أو تصوير المصادر الجديدة في اختصاصه . أو أن يتم استيراد المصادر الجديدة عن طريق طرف أو دولة ثالثة . إن الدول التي تطلق على نفسها اسم دول "العالم الحر" أو "العالم المتقدم" أو "المجتمعات المفتوحة" كانت في السابق تشكو من أن إصداراتها لا تصل إلى دول العالم الثالث بسبب التعقيدات والرقابة التي تفرضها دول هذا العالم على هذه الإصدارات ، أما الآن فإن هذه الدول "المتقدمة" و"الحرة" تمنع وصول إصداراتها ، وحتى العلمية منها، إلى العراق بدعوى أن ذلك يشكل خرقاً للحصار أو قد يساعد العراقيين على " إنتاج أسلحة دمار شامل" ، حتى المجالات العلمية التي كان لأغلب أساتذة الجامعات والمكتبات العراقية اشتراك سنوي فيها أوقف إرسالها وجمد اشتراكها

استناداً إلى دعاوى الحصار ، هذه الدعاوى التي لا يمكـن إلا أن تثيـر السخرية والألم في آن واحد. أما الأجهزة العلمية كالحاسـوب وأجهـزة الطبع والتصوير فإن كل ما يصل منها إلى العراق لا يـأتي إلا بطـرق ملتوية وغير مباشرة وبأعداد قليلة جـداً لا تغطـي حاجـة الجامعـات والمؤسسات العلمية .وتبقى طلبات الجامعات والمعاهد من هذه الأجهـزة مركونة في خزانات لجان مراقبة الحصار ولجان إجازة طلبات العـراق الضرورية . وأخيراً وليس آخراً فبسبب هذه الإجراءات التعسـفية بقـي العراق وحتى هذا اليوم محروماً من خدمات الإنترنت ، وربمـا يكـون العراق الدولة الوحيدة في العالم المحرومة من ذلك بفعل الحصار الظالم المفروض عليه .

مقالات بحثية

عرب إسرائيل ومستقبل الدولة اليهودية*

إيريك روزنمان*

يبدو أن هذه الفترة تثير متعة " عزمي بشارة " وهو عربي من مواطني إسرائيل ، وسياسي. ففي شهر أيار/مايو من عام ١٩٩٨ أنكر حق الشعب اليهودي في دولة له ، وفي آذار/مارس ١٩٩٩ أعلن ترشيحه لمنصب رئيس وزراء إسرائيل. وكان في شهر أيار أحد ثلاثة عشر مواطنا عربيا انتخبوا أعضاء في البرلمان الإسرائيلي ، وهو "الكنيست" الذي يبلغ عدد أعضائه ١٢٠عضوا. وأصبح في شهر حزيران/يونيو، على حد تعبير تقرير إخباري ، "أول برلماني يصاب بطلقة مطاطية على أيدي الشرطة" الإسرائيلية عندما شارك في احتجاج على هدم منزل عربي أقيم بشكل غير مشروع في مدينة اللد ذات الخليط من السكان العرب واليهود. (١)

وقد وصف التقرير نفسه عرب إسرائيل بأنهم "مهمشون"،ولكن ، هل هذا الوصف دقيق حقا ؟ أم أنهم آخذون في الازدهار برعاية الدولة اليهودية ؟ لقد تم مؤخرا تعيين أحدهم ، وهو عبد الرحمن الزعبي أول

---

* Eric Rozenman, Middle East Quarterly, September 1999, Volume VI: Number 3.

- ترجمة أحمد البازوري.

عربي يجلس على منصة المحكمة العليا في إسرائيل . كما أن ملكة جمال إسرائيل وهي رنا رسلان، حسناء عربية إسرائيلية . وقد تبوأ أعضـاء عرب في البرلمان الإسرائيلي مرتين منصب نائـب رئـيس الكنيسـت؛ وأصبحت "حسيبة جبارة" أول امرأة عربية من إسرائيل تنتخب لعضوية الكنيست؛ وحطم أحد العرب الحظر عندما عـين عضـوا فـي "لجنـة الشؤون الدفاعية والخارجية " ذات المكانة الهامة والبارزة.[٢]

ويبدو أن مواطني إسرائيل العرب قد تشربوا أسـاليب الحيـاة التعددية والديمقراطية في البلد . فقد حدث سنة ١٩٩٤ ، عندما تجمـع عدد كبير من الصحافيين الأجانب الذين كانوا يتجولون في إسرائيل ، في مركز اجتماعي قرب مدينة " كاتزير " اليهودية الجديدة ، بني على قمـة تل على الجانب الداخلي من حدود ما قبل١٩٦٧ ، أن سمعوا متحدثا باسم "الصندوق القومي اليهودي" يبين أن " كاتزير " قد شيدت جزئيا للمساعدة في إصلاح حال الغالبية العرب في منطقتها. ثم تحدث مسـاعد مـدير مدرسة من قرية عربية إسرائيلية مجاورة متسائلا : ما أهمية أن يكـون غالبية السكان المحليين عرباً أم يهوداً "طالما أننا جميعـا إسـرائيليون"، أصحاب حقوق متساوية ، وطالما أن السلام الإسرائيلي الفلسطيني قـادم على الطريق ؟

إنه لسؤال هام . فرغم أنه لم يجب على ذلـك السـؤال ممثـل الصندوق القومي اليهودي ولا المسؤولون في " كاتريز"، إلا أن النقطة التي أثارها مساعد المدير تستحق التأمل . فهل تسـتطيع إسـرائيل،

بوصفها دولة يهودية، الوصول إلى تلك الدرجة من التفاهم التي لا تجعل هناك فرقا بين أن يكون السكان في منطقة ما غالبية عربية أم يهودية؟

الديموغرافيا

تبدأ هذه المقالة باستعراض الوضع الديموغرافي (الدراسة الإحصائية للسكان)، لأن بلادا يهوديا، بغض النظر عن العلاقات المحددة بين الكنيست والدولة، يتطلب أغلبية يهودية ساحقة وثقافة يهودية مسيطرة. غير أن الاتجاهات الحالية تدعو إلى التساؤل عن مستقبل البلاد كدولة ذات أغلبية يهودية ساحقة .

تبين أعداد السكان التي ظهرت أخيرا ، والتي نشرها في أيلول سبتمبر عام ١٩٩٨ المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء أن العدد الإجمالي للسكان بلغ ٥.٩٩ مليون نسمة ، منهم ٤.٧٥ مليون يهودي، و٨٨٧ ألف مسلم، و١٢٨ ألف مسيحي، و١٢٣ ألف درزي، و١٢٨ ألف بدون ديانة محددة.[٣] ولا يشمل هذا لعدد العمال الأجانب الشرعيين وغير الشرعيين البالغين ٨١٤٠٠ عامل (منهم ٣٧٣٠٠ عامل فلسطيني)، ولا على عشرات الآلاف الآخرين الذين يعتقد الإسرائيليون أنهم موجودون بدون تسجيل، وكلهم غير يهود . ولا تصنف الإحصاءات كذلك الكثير من المهاجرين من الاتحاد السوفيتي سابقا، والذين سجلوا كيهود، لكنهم غير يهود بموجب قانون الدين اليهودي (والذين يطلق عليهم اليهود المتدينون أحيانا اسم "الأمميون الروس").[٤]

إذن ، فاليهود، رسميا، يشكلون ٧٩% من مجموع الموجـودين داخل الخط الأخضر الذي يعود لما قبل حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧ ،ويدخل في هذا العدد نحو ١٦٠ ألف يهودي يعيشون في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وقطاع غزة، كما أن سكان القدس الشرقية يـدخلون ضمن هذا العدد.

وإذا استثنينا العدد الصغير من المسيحيين غير العرب[٥] وجـدنا أن ٢١% من مواطني إسرائيل هم من العرب و١٥% مسلمون .

والملاحظ أن هذا العدد يقع على وجه الحصـر داخـل الخـط الأخضر لسنة ١٩٦٧ ، ولا يشـتمل علـى ١٦٥ ألفـا مـن العـرب الفلسطينيين في القدس الشرقية، ولا على مليونين من السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة الذين يمتازون بالنمو السكاني السريع .

إن إحدى طرق تحليل هذه الأرقام يركز على ظهـور إسـرائيل مركزاً ديموغرافياً وقومياً للشعب اليهودي. فقد أكدت الإحصاءات بـأن إسرائيل كانت في العام الماضي واحدة من أربعة بلدان فقط ازداد فيهـا عدد اليهود (البلدان الأخرى هي البرازيل وكندا وألمانيا التي بها ٧٠ ألف يهودي)، جاء الكثير منهم مؤخرا من بلـدان الاتحـاد السـوفيتي السابق [٦] . وقد لاحظ أحد المعلقين قائلا إنه "إذا تواصـلت توجهـات الاستيعاب بين اليهود في العالم بالمعدل الحالي فـإن يهـود الشـتات سيتناقصون إلى النصف خلال ثلاثين عاما من نحو ٨.٦ مليون يهودي اليوم، إلى نحو ٤.٤مليون".[٧]

وهناك طريقة أخرى في التحليل وهي الاعتراف بـأن أحـدث الإحصاءات تجعل اليهود ٧٩% من سكان إسرائيل ، وهي أول مـرة منذ الاستقلال ينخفض فيها سكان إسرائيل دون نسبة٨٠% ،أو إلى أقـل من ٤ من بين كل خمسة مواطنين . ومن الأهمية بمكان الانتباه إلـى أن هذا الوضع ليس صورة يمكن أن تبدو واضحة على شاشة مرئية، وإنمـا هو نتيجة تاريخية لتوجه بعيد المدى . فقد كانت إسرائيل عند إقامتها عام ١٩٤٨ تضم ٦٥٠ ألف يهودي ونحو ١٥٠ ألف مسلم ومسيحي ودرزي من العرب – أي بنسبة نحو ٨٢ إلى ١٨%.وبعد عام من ذلك ،والفضـل يرجع الى بداية أربع سنوات من تدفق اليهود الفارين من شمال أفريقيـا والشرق الأوسط ،بلغ عدد سكان إسرائيل ١.١٧٣.٠٠٠ نسمة [٨] ،منهم ٨٧%من اليهود .وظلت النسبة مستقرة حتى عام ١٩٦٧ . وازداد عـدد سكان إسرائيل سنة ١٩٨٧ إلى ٤,٤ مليون نسمة ، رغم أن ٣.٦ مليـون يهودي اليوم يشكلون ٨٢% فقط من المجموع الكلي .[٩]

ولو لم تحدث الهجرة اليهودية السوفيتية الكبيـرة فـي أواخـر الثمانينات ومطلع التسعينات ، والتي جلبت لإسرائيل نحـو ٧٠٠ ألـف نسمة في أقل من خمس سنوات ، لكانت نسـبة اليهـود الإسـرائيليين للعرب الإسرائيليين قد وصلت إلى نحو ٧٥ إلى ٢٥% . وبدون موجـة أخرى من الهجرة فإنها تكاد من المؤكد أن تهبط بعد عشر سنوات مـن الآن إلى أقل بكثير من النسبة الحالية، وهي ٧٩ إلى ٢١% . والواقع أنه منذ إعلان أرقام شهر أيلول /سبتمبر ١٩٩٨ حتى كانون الأول / ديسمبر

١٩٩٨ ، قد انخفضت نسبة السكان اليهود الإسرائيليين بمقـدار ٠.٢ أي بمعدل سنوي قدره ٠.٠٨.[١٠]، ورغم أن إمكانية تـدفق عـدة آلاف أخرى من اليهود من روسيا وأوكرانيا المنهكين اقتصادياً يمكن أن ينقـذ إسرائيل من مضاعفات انخفاض معدل المواليد فيها ، إلا أن ذلك سيكون مجرد عامل مؤقت .

وينشأ هذا الاتجاه نحو تضاؤل الأغلبية اليهودية في إسـرائيل ، وبشكل أساسي عن معدلات الفروق في المواليد . ففي عام ١٩٥٩ كان معدل مواليد النساء المسلمات في إسرائيل ٩.٤ أطفال ، وعنـد النسـاء الإسرائيليات اليهوديات ٣.٥ أطفال . ومنذ السبعينات ، وفي أعقاب نمط توجه وانتقال البلدان من نامية إلى متطورة ، انحدرت معدلات الموليـد لدى النساء الإسرائيليات كافة بشكل كبير .

ولكن التباين العربي /اليهودي يظل قائما إذ كان المعدل العـام للمواليد عام١٩٩٦ لدى النساء المسلمات ٦.٤ طفلا ولـدى اليهوديـات ٢.٦ طفلا.[١١] (لمزيد من المقارنة فإن معدل أطفال النسـاء اليهوديـات الأمريكيات هو ١.٧ طفل لكل امرأة ، بينما تعتبر نسبة ٢.١ ضـرورية للتعويض السكاني). وعلى وجه العموم ، قفز عدد السكان اليهـود فـي إسرائيل متضاعفا أكثر من سبع مرات في السنوات الخمس الأولى مـن عمر الدولة . ولكن السكان العرب تضاعفوا نحو سبع مرات منـذ عـام ١٩٤٨. ولما كانت نسبة الشباب والصغار عند السكان العـرب أعلـى بكثير مما هي عند اليهود الإسرائيليين (متوسط عمر الأقلية العرب فـي

إسرائيل هو ١٨ سنة، و٣٠ سنة لليهود الإسرائيليين)، فإن قابلية النساء العربيات للحمل أسرع منه لدى النساء اليهوديات .ولهذا العامل التفاضلي تأثير هائل :فقد ازداد عدد السكان الكلي في إسرائيل بنحو ١٣٣ ألـف نسمة في العام الماضي ،كان منهم ٨٠ ألف يهودي ، وهذا يعني أن العدد الباقي كان لدى العرب الإسرائيليين ، أي أن عددهم ارتفع بمقـدار ٥٣ ألف نسمة . وكان النمو الإجمالي للسكان في البلاد بنسبة ٢.٢ % وكـان العرب بنسبة تزيد على ٤%، وبين اليهود بنسبة ١.٧ % . [١٢] وهناك الكثير من التجعدات التي تزيد في تعقيد الصورة ، نورد هنا اثنتين منها. ففي محادثات الوضع النهائي مع الفلسطينيين ، من المحتمـل أن توسـع إسرائيل حدودها لأسباب عسكرية ،وبذلك تضيف إليها عشرات آلاف من المواطنين العرب. والثانية، أنه بينما تنشأ الزيادة في السكان العرب عن الزيادة الطبيعية بالإضافة إلى أعداد لا تذكر تدخل أو تخرج من البلـد، فإن السكان اليهود يشهدون تدفقاً عظيماً . فقد شهدت السنوات الخمسـون من عمر الدولة اليهودية هجرة يهودية تعد بنحو ٢,٧ مليـون نسـمة وهجرة للخارج (حسب إحصاءات المؤتمر اليهودي) بنحو نصف مليون نسمة، توجه معظمهم للولايات المتحدة .[١٣] ففي عام ١٩٩٨ ،مـثلا ، وصل إلى إسرائيل ٥٨ ألف مهاجر ، ٨٠ % منهم جاء مـن الاتحـاد السوفيتي سابقا ، وهاجر إلى إسرائيل ٣٢ ألف يهودي . وتمثل القـدس هذه الاتجاهات بحدة : ففي عام ١٩٦٧ عندما دحرت إسرائيل القـوات الأردنية من الجزء الشرقي للمدينة التي يصر اليهود على أنها عاصمتهم

الأبدية غير القابلة للتقسيم ، كانت تضم ١٩٥ ألف يهودي، و ٥٥ ألـف مسلم، و ١٣ ألف مسيحي – أي أغلبية اليهود بنسبة ٧٥% . وفي عـام ١٩٨٧ انخفضت هذه النسبة إلى٧٢% من الأغلبية اليهودية ، ثـم إلـى ٦٩% عام ١٩٩٦ (٤٢١,٢٠٠ يهودي ، و١٦٤,٣٠٠ مسلم، و١٦,٥٠٠ مسيحي).[١٤] وكان نمو السكان العرب في المدينة عام ١٩٩٦ يزداد أربع مرات في سرعته عن نمو السكان اليهـود (بنسـبة ٣.٧ للعـرب و١% لليهود) ، ويتوقع أن تصل نسبة السكان العرب إلى ٤٥% من المجموع الكلي، وذلك خلال عشرين عاما . [١٥] وعلى الـرغم مـن الإنشـاءات الضخمة من المنازل في ضواح يهودية جديدة حول القدس وضم أحيـاء أخرى لها ، لزيادة أعداد اليهود ، إلا أن هذا المنحى يبدو أمـرا يتعـذر تجنبه . ذلك أن الأرقام المستقاة لعام ١٩٩٨ عن "معهد القدس للدراسات الإسرائيلية " تبين أن مواليد اليهود في القدس تبلـغ نسـبة ٦٨% مـن مجموع المواليد فيها ، أي أنها هبطت عن نسبة العـام السـابق، وهـي ٧٢% . ولما شعر رئيس بلدية القدس "إيهود أولمرت" بخطر أن تـؤدي الأنماط المشابهة إلى تحقيق غالبية عربية خلال عشرين عاما ، فقد أحيا اقتراحه بضم حي "مفسريت صهيون " ، كحل جزئي لضم سكانه البالغين ٢٢ ألف يهودي إلى مجموع سكان القدس .

النشاط السياسي للعرب

إن لهذا الاتجاه الذي يؤدي إلى انحدار نسبة اليهود بـين السـكان مضامين وتوجهات سياسية مباشرة . فرغم أن العرب لم يستسلموا إلـى

حقيقة أنهم أقلية داخل دولة يهودية، إلا أنهم كانوا بشكل عام هادئين منذ عام ١٩٤٨. غير أنهم وجدوا ذاتهم عندما قتل الجنود الإسرائيليون خمسة شبان عرب في مواجهة حول الأرض ، فجعلوا من ذلـك اليـوم "يـوم الأرض" يحيون ذكراه كل عام . ثم جاءت اتفاقات أوسلو بين إسـرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣ ، لتعيد تركيز الأنظـار علـى عرب إسرائيل. فقد أصبحوا اليوم يدعون لأنفسهم الجنسـية الفلسـطينية جنباً إلى جنب مع جنسيتهم الإسرائيلية، ويتقدمون بمطالب أكثر إلحاحـا بالمساواة الاجتماعية الثقافية والسياسية، لتسير جنباً إلى جنب مع المساواة القانونية باليهود .

وهناك مسح للاتجاهات عند العرب الإسـرائيليين يؤكـد هـذه النـزعات فقد تبين للباحـث الاجتمـاعي "سـامي سـموحه" أن نسـبة المواطنين العرب في إسرائيل الذين يرغبون في تسمية أنفسهم " عربـا إسرائيليين " قد انخفضـت مـن ٦٣% عـام ١٩٩٥ إلـى ٣٣% عـام ١٩٩٩.[١٦] كما انفضت نسبة الذين هـم علـى اسـتعداد لرفـع العلـم الإسرائيلي في عيد الاستقلال من ٤٣% عام ١٩٩٥ إلـى ٢٨% عـام ١٩٩٩.

ولذلك فإن المشكلة يمكن أن تتمثل في عدم القابلية للاندماج مثلما هي مشكلة تهميش للعرب .

وتظهر نتائج ذلك في مجالات عدة من مجالات الحياة ، بدايـة من تأكيد إصرار عرب إسرائيل على حقوقهم . فقـد قامـت الشـرطة

الإسرائيلية عام ١٩٩٨ بهدم ثلاثة منـازل عربية أقيمت بدون ترخيص في قرية "غير معترف بها" وهي واحدة من أربعين موقعا من هذا النوع، وردا على ذلك قام الشبان العرب بالاشتباك مع الشـرطة فـي عـراك عنيف، كما قاموا بمسيرة احتجاج ونظموا إضرابا شاملا. واندلع العنـف ثانية في أيلول من ذلك العام، وكان هذه المرة بسبب خطـط عسـكرية لمصادرة أرض عربية . فقد قام آلاف المتظاهرين من قرية (معاومـة)، ومدينة أم الفحم، بعضهم يقذف بالحجارة وزجاجات المولوتوف في عراك مع الشرطة والجنود الإسرائيليين . وسرعان ما امتدت المشكلة إلى أكبر مدينة عربية في إسرائيل ، مع انتشار موجة الغضب ووصولها إلى مدينة الناصرة... وكان ذلك بعد محاولة يائسة وفاشلة قام بها رئـيس الدولـة اليهودية "عزرا وايزمن" لتهدئة الغضب . فقد قاد رئيس بلدية الناصـرة عملية اعتصام في مركز الشرطة، وتصاعدت حـدة الاحتجاجـات فـي المدينة بإلقاء الحجارة والمولوتوف ، وردت الشرطة باسـتخدام الغـاز المسيل للدموع. (١٧)

وبعد العنف ، يتحدث عرب إسرائيل عـن مـؤامرات يهوديـة عليهم، الأمر الذي يوحي بالتحذير من مزيد من المتاعب. فيـرى خالـد خليفة من "المركز العربي للإعلام والتوثيق" بأن السـلطات الإسـرائيلية "تريد توسيع المستوطنات اليهودية بينمـا هـي تـرفض السـماح لنـا بالتوسع".(١٨) كما أن صلاح مهاجنة، رئيس بلدية أم الفحم ، وهو زعـيم الحركة الإسلامية في إسرائيل، وأحد الذين أصيبوا في حوادث عنف في

أيلول، تحدث من المستشفى عن مصادرة الأرض باعتبار ذلك جزءاً من خطة سرية للاستيلاء على الأرض بهدف إقامة "مستوطنة" يهودية .

لكن الحكومة أنكرت أي شيء من ذلك، وأشارت إلى أنها قد أعطت جزءاً من عقار احتياطي عسكري مجاور للقرية ، بدلا من أي نية لها في الاستيلاء على أرض للعرب [١٩] .

ويرى كلا الطرفين في هذه التطورات البغيضة نذيرا بأمور آتية، فقد عزا عبد الوهاب الدراوشة، وهو عضو عربي في البرلمان الإسرائيلي، الصراع إلى الإحباط المتعاظم، وقال : "إنني أنذر رئيس وزراء إسرائيل ووزير الدفاع ووزير الداخلية لكي يبدءوا في معاملتنا (عرب إسرائيل) كأصحاب ثقافة ، ولوضع حد لهذه المشكلة قبل أن تشعل الشارع العربي".[٢٠]

وقد قارن "أليك رون" وهو قائد شرطة إسرائيلي ، أحداث أم الفحم وأحداث عنف الناصرة بالانتفاضة. [٢١] أما "إيلي ريخس"، وهو متخصص بارز بالشؤون العربية في إسرائيل، فإنه يرى بأن العنف يعكس تغيرا هاما :"إن هذا التوجه الذي أصبح ملحوظا بشكل خاص منذ بداية عملية السلام يتميز بالتركيز، بشكل خاص، على القضايا القومية التي تهم المجتمع العربي داخل الخط الأخضر"، ورغم أن إسرائيل ربما تقوم بحل نزاعها مع الفلسطينيين في المناطق [المحتلة] ، " لكن ينبغي أن نلاحظ بوضوح أن التحدي الحقيقي في السنوات القادمة يكمن داخل الخط الأخضر "[أي داخل حدود إسرائيل قبل سنة ١٩٦٧] . [٢٢]

رفض العرب لإسرائيل

ينبغي النظر إلى هذه الأقوال والملاحظات التي يدلي بها السياسيون العرب في سياق تناقض عرب إسرائيل مع القومية الإسرائيلية إن لم يكن رفضا لهم، طالما ظلت هذه القومية تستند الى الصهيونية [أي القومية اليهودية]. كان الراحل "توفيق زياد" رئيس بلدية الناصرة وعضو البرلمان الإسرائيلي شاعرا ، بالإضافة لكونه سياسيا قبل موته ، وكان شعره يعكس اتجاها غير مهادن من الوطنية العربية الفلسطينية . فقد أذهلت قصيدته يهود إسرائيل منذ عقد مضى ، وجاءت تحت عنوان "سنبقى هنا":

سوف نطبق على صدوركم كالجدار
وننغرز في حلوقكم كقطعة زجاج
ونصدح بالأغاني
ونملأ الشوارع بالمظاهرات
ونملأ السجون في شموخ ونصنع الأطفال
كل جيل أشد ثورية من سابقه . (٢٣)

لم يكن زياد وحده يحمل هذا الوجدان والعاطفة. ففي أثناء الاحتفالات بالذكرى الخمسين لإقامة إسرائيل ، أوضح عزمي بشارة، وهو الآن عضو برلمان ، بأن الحركة الوطنية الفلسطينية ليست بشكل رئيسي حركة تقرير مصير العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنما هي من أجل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأرض التي أصبحت

إسرائيل عام ١٩٤٨. وأكد بشارة على أن "فكرة الدولة اليهودية ليست فكرة مشروعة، ولست على استعداد لمنح إسرائيل الشرعية التاريخية" وأضاف أنه لا يمكن قيام سلام عربي إسرائيلي حتى "تتخلص إسرائيل من صهيونيتها" ، وتطرح بعيدا "قانون العودة" (الذي يمنح اليهود حق الدخول لإسرائيل بشكل آلي) ، وتصبح "دولة جميع مواطنيها". وادعى بشارة وهو يردد أقوال ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية وحماس، بأن "اليهودية دين وليست شعبا، وأنه ليس للجماعة اليهودية في العالم وضع قومي من أي نوع . إنني لا أعتقد بأن هذه الجماعة تستحق تقرير المصير. " (٢٤)

ويمثل توفيق الخطيب ، من الحركة الإسلامية وهي منظمة إسلامية أصولية ، تياراً آخر في فكر عرب إسرائيل الذي ينكر وجود القومية اليهودية. فقد صرح الخطيب ، وهو أيضا عضو برلمان ، أثناء حوار ديني مع يهود إسرائيليين ، بأنه" لا توجد سابقة في التاريخ الإسلامي بأن المسلمين رضوا بحكم غير المسلمين. أما في فلسطين، الأرض المقدسة ، فإن المسلمين وحدهم هم الذين يمكن أن يحكموا ". ثم سأله مشارك آخر في الحوار ، كيف يمكن له إذن بأن يقسم على دعم الدولة ويجلس في البرلمان الإسرائيلي؟ فأجاب الخطيب بأن "في القرآن آية بأن الله لا يكلف المؤمنين ما لا يطيقون، ولو أن جميع اليهود رحلوا إلى أوغندا لانحلت مشكلتي، ولكن ذلك لن يحدث، ولذلك علي أن اهتم بالمليون عربي الذين منحوا الجنسية الإسرائيلية" (٢٥) ، وعندما سأل

الخطيب عن الحل على المدى البعيد، أجاب داعيا إلى معاهدة عدم اعتداء بين المسلمين واليهود ، تجدد كل عشر سنوات ، كما فعل النبي محمد في معاهدة الحديبية. وحتى البدو الإسرائيليون الذين كانوا منذ زمن طويـل يتطوعون للخدمة في قوات الدفاع الإسرائيلية ، حيث اكتسـبوا سـمعة كبيرة في اقتفاء الأثر ، قد أطلقوا إشارات توحي بالتمرد. فقد حـدث أن قتل بدوي متطوع في الجيش الإسرائيلي أثناء قتال عام ١٩٩٦ ، وحـرم من الدفن في مقبرة المسلمين.[٢٦] وفي تشرين الأول ١٩٩٨ أصدر الشيخ سامي أبو فريح ، وهو زعيم ديني من صحراء النقب ، حكما وفتوى بأن كل من يخدم في قوات الدفاع الإسرائيلي يعتبر كافرا .

وربما كان ما شهدته مدينة الناصرة في مطلع عام ١٩٩٩ أسـوأ نذير بقوة النفوذ السياسي الإسلامي. فقد قاد رئيس بلدية المدينة مسيرات احتجاج على مصادرة إسرائيل لأراضٍ قرب مدينة أم الفحم الإسـلامية، في شهر أيلول عام ١٩٩٨ ، لكنه أصبح محاصرا من مسلمي الناصـرة في خلاف على قطعة أرض . لقد أرادت المؤسسة المسيحية في الناصرة إخلاء قطعة أرض مساحتها نصف فدان مجاورة لكنيسة البشارة كجـزء من احتفالات عام ألفين بمولد المسيح . ولكن المسلمين وضـعوا خطـة خاصة بهم بشأن هذه الأرض ، وأعلنوا عن خطة لإقامة مسـجد ضـخم عليها. بمئذنة ترتفع ثلاثمائة قدم وتعلو مرتفعـة عـن مسـتوى كنيسـة البشارة، وتدفع تكاليف البناء من أموال آتية من السعودية ودول الخليج .

وتعكس هذه الخطة حقيقة أن الناصرة التي كانت تاريخيا على الدوام مدينة يغلب عليها الطابع المسيحي ، أصبحت اليوم تضم من المسلمين أعدادا (٤٠٠ ألف نسمة) تفوق أعداد المسيحيين (٢٥ ألف نسمه). وتصاعدت قضية المسجد يوم عيد الفصح ، عندما انفجرت المدينة في شجار تقاذف بالحجارة بين عصابات من الشبان المسيحيين والمسلمين. وقد حطم زجاج السيارات وهوجمت المنازل ، وبعد أيام قليلة ألقيت زجاجات المولوتوف على المتاجر.[٢٧]

لو كان عرب إسرائيل أقلية أصغر بكثير مما هم عليه -مثل حال العرب المسيحيين والدروز الذين يشكل كل منهم ٢% من مجموع السكان- لكان من السهل التعامل مع هذه القلاقل والمعارضات . ولكن ليس هذا هو الحال الآن ، وسيكون أسوأ في المستقبل مما هو عليه اليوم. ولما كان عدد المسلمين في إسرائيل كبيرا ويشكل نحو ٢٥% من مجموع السكان، فإن رقة المشاعر والحساسية عندهم تتصاعد لتصل لا لمجرد مطالبتهم بالاعتراف بثقافتهم واستقلاليتهم، ولكن بالسلطة السياسية المطلقة. ويتفق هذا الوضع مع نتائج دراسة تاريخية مقارنة حول السكان المسلمين توصلت إلى أنه عندما يكون المسلمون جزءاً من غالبية كبيرة داخل دولة (٨٥ % أو أكثر)، فإن الناشطين الإسلاميين يناضلون من أجل الوصول للحكم بموجب الشريعة الإسلامية (كما في إيران أو أفغانستان). وعندما يكون المسلمون جزءاً من أقلية صغيرة نسبياً (أقل من ٢٥%) فإن الناشطين الإسلاميين يسعون للاستقلال عن الدولة غير

المسلمة (كما هو الحال في كوسوفا وقبـرص). أمـا عنـدما يشـكل المسلمون ما بين ٢٥ و٨٥% من مجموع السكان في بلـد مـا ، فـإنهم يهيجون ويحاولون إثارة الشعور العام للوصول إلى سـيطرة المسـلمين السياسية على نظام الحكم.[٢٨] ومضمون ذلك واضح وهو أن المسـلمين في إسرائيل يقتربون من نسبة ٢٥%، وربما يلي ذلك نضال يكون رجع صدى لمحاولات المسلمين للاستيلاء على السلطة في لبنان القريبة أو في نيجيريا وماليزيا البعيدتين.

رد الفعل اليهودي

إن الأساس المنطقي الذي يستند إليه الانسحاب الإسـرائيلي مـن الضفة الغربية وقطاع غزة هو تحقيق فصل السكان وعزلهم ، وهو الذي سيحافظ على أغلبية يهودية، وعلى طبيعة الدولة اليهودية. وفي تصـوير مثالي لهذا المفهوم قال إيهود باراك عندما كان رئيساً لحزب العمل قبـل توليه رئاسة الوزراء : "إن الشعب اليهودي لا يستطيع، ولا ينبغـي لـه السيطرة على شعب آخر ولذلك يجب أن نعزل أنفسنا عن الفلسـطينيين عزلا ماديا طبيعيا ، تبعا لما قاله الشاعر الأمريكي روبرت فروس الذي كتب مرة يقول إن السياج الجيد يخلق جيراناً جيدين . فلنتـركهم خلـف (خارج) الحدود التي سنتفق عليها، ولنبن إسرائيل، ولنصنع أمن إسرائيل ومستقبل أطفالنا ، أساس وجوهر التزامنا".[٢٩]

ولكن الارتفاع والزيادة السريعة في أعداد السكان مـن عـرب إسرائيل، واستعدادهم للمواجهة العنيفة ، وعقيدتهم المعادية لإسرائيل، كل

ذلك يوحي بأن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلـة للمحافظـة على دوله يهوديه يخطئ الهدف. صحيح أن ضم هذه الأراضي وجعـل سكانها البالغين ٢,٨٩٠,٠٠٠ نسمة مواطنين إسرائيليين[٣٠] سوف يحول إسرائيل في الحال إلى بلد ثنائي القومية (وسيكون سـكانه ٨.٨ مليـون نسمه، منهم ٥٣ في المائة من اليهود) غير أن الاتجاهات الحالية داخـل إسرائيل تهدد بالأمر نفسه، بعد جيل أو نحو ذلك . أما بناء سـور علـى نمط إنجلترا الجديدة على طول الخط الأخضر فإنه سيعمل فقـط علـى تأخير ثنائية القومية. ذلك لأنه لا يمكن بناء أسوار بين الناصرة العربيـة وبين ناتزرات إليت اليهودية المجاورة (تماما مثلما لا يمكن بناؤها بـين المسلمين والمسيحيين الإسرائيليين في المدينة نفسها). ولا يمكـن كـذلك للأسوار أن تفصل مدن الجوار في يافا واللد – علـى الأقـل إذا أرادوا الحفاظ على دوله إسرائيلية متكاملة، والقيادة الإسرائيلية طبعا ليست غافلة عن هذه التطورات : في الخامس مـن تمـوز (١٩٩٨) عقـد رئـيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو اجتماعاً سرياً في منتدى صغير تماما حـول "تصاعد الروح الفلسطينية القومية والتطرف الديني عند عرب إسرائيل". وقد عقدت الجلسة الأولى في مجلس الوزراء في أول تموز ، ولكن نظراً لحساسية الموضوع ، تقرر عقد الجلسة الثانية في منتدى أصـغر ضـم الوزراء وثيقي الصلة بالموضوع ، ورئيس جهاز الشين بيت ، والأجهزة الأمنية الأخرى . وقد عبر المسئولون في الحكومة والاستخبارات عـن

القلق في ضوء تقارير سرية عن التطرف الديني والـروح الفلسـطينية القومية في الشارع العربي الإسرائيلي. [٣١]

ولكن ، لماذا حساسية الموضوع هذه، ولماذا التردد في طرح ما يبدوا قضيه هامة كبرى بالنسبة لمستقبل إسرائيل ؟ ربما كان السبب فـي ذلك ذا صلة بحقيقة أن الكثير من الإسرائيليين اعتقدوا بـأن المصـافحة الشهيرة عام ١٩٩٣ بين إسحاق رابين وياسر عرفات كانت مؤشراً على بزوغ فجر السلام والرفاهية والازدهار وتطبيع الدولـة اليهوديـة. أمـا إمكانية أن تؤدي التسوية مع السلطة الفلسطينية إلى تحويل الصراع مـن خارج إسرائيل الى داخلها فإنها تبدوا أمرا يراه البعض مستبعدا، ومهمـا كان السبب ، فإن التردد يمنع الساسة الإسـرائيليين مـن مناقشـة هـذا الموضوع علانية . لكن إيهود أولمرت ، رئيس بلدية القدس قـال فـي اعتراف علني نادر "إنه لأمر يثير القلق عندما يرتفع عدد السكان غيـر اليهود أسرع بكثير مما هو عليه حال السكان اليهود.[٣٢]

كما أن المعلقين الإسرائيليين لا يكرسون اهتمامـا كبيـرا لهـذا الموضوع. وجاء استثناء لذلك في مقالة كتبها يوسف جويل ملاحظـا أن القادة العرب في إسرائيل يدعون في السنوات الأخيرة لإنشـاء جامعـه عربية منفصلة واستقلال ذاتي ثقافي للعرب ، وإعادة توطين العرب فـي المواقع التي هجرها آباؤهم عام ١٩٤٨ ، وإلغاء قانون العودة الذي يجسد فكرة إسرائيل ذاتها كدولة للشعب اليهودي واستبدال الشعارات القومية – العلم والنشيد الوطني – بأخرى أكثر انسجاما مع الحساسية العربية .

ويضيف جويل بأن تسوية نهائية بين الفلسطينيين وإسرائيل لـن تفعل إلا القليل لتهدئة الصراع داخل الخط الأخضر . وربما حدث عكس ذلك، لأن مطالب عرب إسرائيل ، قد أخرست خلال الجهود الحالية فـي دعم توجه السلطة الفلسطينية للوصول إلى اتفاق مع إسرائيل ... ولكـن يتوقع الكثير من المراقبين بأن تشكل هذه المطالب القومية مرحلة رئيسية عند عرب إسرائيل حالما تقام دولة فلسطينية مستقلة. (٣٣)

وعلى جانب آخر مختلف عن هذه التصريحات الجريئة، تتجـه الأحاديث العامة حول عرب إسرائيل، وتميل إلى التكيف مـع مطالـب العرب.

ويتولى المفكرون والصحافيون والفنـانون والسياسـيون الـذين ينتمون إلى " الدعامة الصهيونية"زمام المبادرة في الدعوة لوضـع حـد لإسرائيل كدولة يهودية وتطويرها لتتحول إلى "دولة لكافة مواطنيها" فهم مثلا ،يحتجون على خلو النشيد الوطني "هاتكفيا" من الإحساس الرقيـق، (الذي كتب عام ١٨٨٢) وعلى إشاراته إلى كتب "اليهود والصـهيونية"، وإلى "أرضنا أرض صهيون والقدس"، فهل يفتـرض أن ينشـد عـرب إسرائيل حقا هذا النشيد، ناهيك عن تأثر مشاعرهم به؟ في عـام ١٩٩٥، توجه وكيل وزارة التربية المنتمي لحزب العمل ،ميكا جولدمان ، قـائلا لعرب إسرائيل " إن علينا، بالتأكيد، النظر في كيفية السماح للمـواطنين العرب كذلك بأن ينشدوا النشيد الوطني" وقال إنه لا مشكلة عنـده مـن تغيير الكلمات ("طالما ظل القلب اليهودي في صدورنا يخفـق صـادقا")

التي يعترض عليها المواطنون العرب. [٣٤] وبروح مشابهة، نظر كتـاب المقالات الافتتاحية في معظم الصحف الإسرائيلية المرموقة نظرة ازدراء لاجتماع " المجلس العام للديموغرافيا " المعلق منذ زمن طويل ، " الـذي يتبنى الهدف المعلن لزيادة أعداد المواليد اليهود في إسرائيل".

وتساءل الكتاب عن مدى جدارة أن يكون لأي جماعة من هـذا النوع مكان في مجتمع "متعدد القوميات" وبالإضافة لذلك فإن "أي سياسة تشجع التوالد اليهودي على وجه الحصر توصـم بالعنصـرية"[٣٥] ،أمـا اليهود المشجعون على المساواة بين الجنسين، والذين يخشون من وضـع قيود على الإجهاض ، فإنهم يرون بأن هدف هذا المجلس إنمـا يوصـم بالتمييز الجنسي.

خاتمة

إن تعيين أول قاضٍ عربي في المحكمة العليا بإسرائيل يشير إلى الإنجازات الحقيقية للبلد وإلى المشكلات التي تواجهـه. إذا كـان عبـد الرحمن الزعبي واحدا من بين أربعة عشر قاضيا على المنصة، فمـاذا ستكون النتيجة عندما يوجد ثلاثة قضاة يعكسون نسبة العرب في السكان، وماذا عندما يزيد هذا العدد إلى أربعة أو خمسة قضاة ؟ وماذا يحدث إذا أصبح في الكنيست أربعة وعشرون نائبا عربيا من بين ١٢٠ نائبا ، بدلا من العدد الحالي البالغ ثلاثة عشر نائبا والذي زاد بأربعة عـن الـدورة البرلمانية السابقة؟

إن الدولة ربما تظل ديمقراطية ولكن الجو الذي يحـيط بالحيـاة المدنية، والثقافة العامة ربما لن يكون يهوديا بـالمعنى الضـمني العـام الموجود اليوم . ولن يكون هذا الجو كذلك، وبخاصة إذا اشتعل حمـاس الشعور العربي لوجود دولة فلسطينية جديدة مجاورة (وربما كذلك بوجود أردن فلسطيني). ولا يعني شيئا أن يكـون النـاخبون العـرب ونـواب الكنيست العرب بمساعدة الغالبية اليهود في أمور حيوية مثل إيجاد تحالف مع رئيس الوزراء السابق اسحاق رابين عام ١٩٩٢ والتصـديق علـى اتفاقات أوسلو الأولى والثانية عـامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥ . فقـد صـوت الأعضاء العرب السبعة لصالح الاتفاقـات ، ونجـح التصـويت الأول بأغلبية ٦١ مقابل خمسين صوتا، مع غياب تسعة أعضاء ، وفاز الثـاني بأغلبية ٦١ مقابل ٥٩ صوتا .

لقد انفجر علنا التوتر بين الأعضاء اليهود والعرب الإسرائيليين في الكنيست عند أداء يمين القسم في افتتاح البرلمان الجديد يوم السـابع من حزيران ١٩٩٩.

فقد أظهر أحمد الطيبي، وهو مستشار سـابق لياسـر عرفـات ومقرب منه ، عدم رضاه عن ترديد النشيد الوطني (هاتكفيا)، كما روت وكالة الصحافة المشتركة ، وأوضح قائلا : " أنا لست يهوديـا والنشـيد يتحدث عن قلب يهودي يخفق ، .. إنه لحن جميل ، ولكـن الكلمـات لا تعني شيئاً لي".[٣٦] ثم أقسم الطيبي بعد ذلك على يمين يتضـمن عبـارة الولاء لدولة إسرائيل . وعند ذلك صاح زميله البرلماني رحفام زعيفـي،

وهو جنرال متقاعد وقومي يميني، متسائلا: " هل تنوي حقا الوفاء بهـذا القسم ؟".

وبينما يكافح يهود الشتات من أجل قضية "التواصـل" ، فـإنهم يعزون أنفسهم بكون إسرائيل متماسكة على الأقل وتظل تقاليـد اليهـود هناك تدرس في المدارس، ويستبعد أن يقوم الشبان بالزواج مـن غيـر اليهوديات... ذلك صحيح، ولكن اليهود الإسرائيليين يواجهون نوعاً آخـر من مشاكل "التواصل" – لا مشكلة فردية وإنما مشكلة الدولة كلها. فلكـي تظل إسرائيل دولة يهودية بحق فإن سكانها اليهـود يجـب أن لا يقـل حجمهم عن الأغلبية الساحقة. كما أنها لا يمكن أن تذعن لتحويل ثقافتهـا العامة من ثقافة يهودية تعدديه الى ثقافة ثنائية القومية أو متعددة الثقافات أو متعددة الديانات. أما كيف يمكن أن تعالج هذه التحديات، فـإن ذلـك يمكن أن يبرهن على أنه أشد رعبا من إنهاء الصراعات مع العرب الذين يقعون خارج حدودها.

المراجع:

١. نيويورك تايمز، عدد ١٩٩٩/٦/٢٣.

٢. صحيفة هآرتز ، عدد ١٩٩٩/٧/١٩.

٣. المتحدث باسم المكتب المركزي للإحصاء ، المكتب الصحفي للحكومة الإسرائيلية، ١٩٩٨/٩/١٧.

٤. واشنطن جوين ويك ، ١٩٩٨/١٠/١٥.

٥. يتم تعداد المهاجرين من الاتحاد السوفيتي سابقا يهودا لأغراض إحصائية ، بغض النظر عن وضعهم الفعلي في القانون اليهودي.

٦. الدراسة السنوية للمؤتمر اليهودي العالمي .

٧. هآرتز، عدد ١٩٩٨/٩/١٦.

٨. تقرير القدس (جيروسالم ريبورت) ، ١٩٩٨/١١/٢٣.، ص ٥٤.

٩. المكتب المركزي للإحصاء ، ١٩٩٨/٣/٢٣.

١٠. المكتب المركزي للإحصاء ، ٣١ /١٢ /١٩٩٨.

١١. معدلات المواليد حسب العمر والديانة خلال سنة ١٩٩٦، (المكتب المركزي للإحصاء – القدس ، ١٩٩٩) ص ٣ – ٢٦.

١٢. المتحدث باسم المكتب المركزي للإحصاء ، المكتب الصحفي للحكومة الإسرائيلية ١٩٩٨/٩/١٧.

١٣. هآرتز – عدد ١٦ /١٩٩٨/٩.

١٤. ميشيل ب . بارد وآخرون : "سجل موجز للصراع العربي الإسرائيلي" (واشنطن ، بحوث الشرق الأدنى – ١٩٩٢) ، ص٢٢٠.

١٥. جيروسالم بوست ، الطبعة الدولية ، ١٩٩٨/٦/٢٠.
١٦. هآرتز ١٩٩٩/٥/٤.
١٧. رويترز ، ١٩٩٨/٤/٢٩.
١٨. واشنطن بوست ، ١٩٩٨/٤/٧.
١٩. JTA ، ٩٨/٩/٢٨.
٢٠. نيويورك تايمز ، ١٩٩٨/٩/٢٨.
٢١. JTA ، ١٩٩٨/٩/٢٨.
٢٢. جيروسالم بوست ، الطبعة الدولية ، ١٩٩٨/١٠/١٠.
٢٣. سلمى الجيوسي ، الشعر العربي الحديث ، ١٩٨٧- مطبعة جامعة كولومبيا.
٢٤. هآرتز ، ١٩٩٨/٥/٢٩. (ملحق السبت).
٢٥. يوسي هـاليفي ، " مـن هـو المسـلم ؟" جيروسـالم بوسـت ١٩٩٨/٩/١٤.
٢٦. جيروسالم بوست ، ١٩٩٦/١١/٢٨.
٢٧. واشنطن بوست ، ١٩٩٩/٤/١٥.
٢٨. دانيل بايبس ، في سبيل الله : الإسلام والقوة السياسية ، (نيويورك – بيسك بوكس ،١٩٨٣) ص ٢٠٤.
٢٩. حديث مع " بيناي بيرث" الدولية ، ٢٦ /١٩٩٨/٨.
٣٠. الأراضي الفلسطينية وموضوعات إحصائية وفهـارس. (المركـز الفلسطيني للإحصاء). مايو/أيار ١٩٩٩.

٣١. معاريف ، ١٩٩٨/٧/٧.
٣٢. جيروسالم بوست ، الطبعه الدوليه ، ١٩٩٨/٦/٦.
٣٣. يوسف جويل، " الدولة اليهودية والأقلية العربية فيهـا" ، النشـرة الشهرية للكونغرس ،١١-١٩٩٨/١٢.
٣٤. هآرتز ، ١٩٩٥/٤/١٣.
٣٥. المرجع السابق ، ١٩٩٨/٧/١٥.
٣٦. الصحافة المشتركة (أسوشيتدبرس) ١٩٩٩/٦/٧.

تقارير

تقارير

(١)

ندوة : الديمقراطيات في الوطن العربي

التحديات وآفاق المستقبل

(الجزء الأول)*

مقدمة

أقام مركز دراسات الشرق الأوسط ندوة حول التجربة الديمقراطية العربية بعنوان : "الديمقراطيات في الوطن العربي: التحديات وآفاق المستقبل" وذلك في عمان، وقد قدمت فيها خمس أوراق حول التجارب الديمقراطية في كل من الأردن والكويت ولبنان والسودان .

وقد قام الأستاذ جواد الحمد بافتتاح الندوة بكلمة أكد فيها :

أنه ليس من العدل أن نبقى نحن العرب محرومين من الحرية والديمقراطية دون العالم المتحضر، ونحن أهل الحضارة والتقدم وأساسها.

كما دعا إلى التفريق بين الحضارة الغربية التي تتناول الجوانب لاجتماعية والسياسية في آن واحد، والديمقراطيات موضوع هذه الندوة المتعلقة بنظام تداول السلطة السياسية والمشاركة فيها .

---

* قام بإعداده محمد شريف الجيوسي، صحفي في جريدة الدستور الأردنية.

وقال: لقد أصبح النهج الديمقراطي السياسي جـزءاً مـن بنيـة الحريات العامة الواجب على الدولة وعلى القوى السياسية والاجتماعيـة الفاعلة في مجتمع التحرر من الانطباعات الانغلاقية حمايتها وصيانتها.

وباتت الحرية في مصلحة الدولة والمجتمع ، وفيها حماية للأمة من التقوقع والانكماش والانعزال ، كما حذر من أن تـؤدي المحـاولات غير الديمقراطية المميزة بين فئات المجتمعات العربيـة إلـى أصـولية وراديكالية ومتطرفة وغيرها، إلى شغل الأمة وشعوبها عن البناء والتقدم.

وفي معرض تأسيس النظـرة الديمقراطيـة قـال: إن تطبيـق الديمقراطية بشكلها السليم، على قاعدة الحرية للجميع في التنافس علـى تداول السلطة في بلادنا، يقلل من فرص اللجوء إلـى العنـف لتحقيـق الأهداف السياسية والحد من ظواهر التطرف، وتوجيه الطاقات نحو البناء والعطاء المستمر .

ودعا الحكومات العربية إلى توسيع هوامش الحريات السياسية ، وتبني برامج التحول الديمقراطي (بطريقتنـا ووفـق قيمنـا) وتجـاوز التقسيمات الممزقة للوطن والأمة على حد سواء.

وتحدث د. محمد الشرعة أستاذ العلوم السياسـية فـي جامعـة اليرموك عن تجربة الأردن الديمقراطية في الجلسة الأولى لتي رأسها د. صلاح جرار الأمين العام لوزارة الثقافة ، معبراً ابتـداء عـن حداثـة التجربة الديمقراطية في الوطن العربي، ومشيراً إلى موجـة التحـولات

الديمقراطية منذ عام ١٩٩٠، وإلى استئناف الحياة الديمقراطية في الأردن عام ١٩٨٩ .

واستعرضت الورقة مراحل التجربة المتمثلة في إنشاء مجـالس نيابية في الأردن في الفترة من ١٩٢١-١٩٢٨ ، حيـث كـان الكيـان الأردني كياناً سياسياً جديداً في المنطقة .

والمرحلة التشريعية الأولى للفترة مـن ١٩٢٨-١٩٤٧، حيـث كانت الإمارة في حالة فراغ دستوري حتى صـدر أول قـانون أسـاس للإمارة من لدن الحكومة البريطانية عام ١٩٢٨، في أعقاب توقيـع أول معاهدة أردنية بريطانية .

ثم تناول المؤتمر الوطني الأردني المنعقد عام ١٩٢٨ في أعقاب المعاهدة، الذي تمخض عن إعلان أول ميثاق وطني أردني نـص علـى ١١ مادة، تطالب بحكومة دستورية برئاسة الأمير عبد الله ، وسوى ذلك من المطالب الوطنية العادلة،وخلال تلك الفترة بدأت طلائع التشـريعات الانتخابية في الأردن .

وقدم الباحث بشيء من التفصيل للتجربة الديمقراطية الأردنيـة منذ الاستقلال، وما صدر خلالها من دسـاتير وتشـريعات ديمقراطيـة وانتخابية نيابية ومحلية .

كما تناول أهم القوى السياسية المشاركة في التجربة الجديدة منذ عام ١٩٨٩-١٩٩٧ وذلك على أثر قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية، وما تخللها من انتخابات جرت فـي ٣ دورات فـي

الأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٣، ١٩٩٧، وما رافقها من تعديلات للقوانين الانتخابية التي تنسجم مع الواقع الجديد .

وتحدث الباحث عن الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها البلاد قبل استئناف الحياة الديمقراطية وبعدها، وانعكاساتها على مسارات الحياة الأردنية المتعددة الأوجه .

كما تناول التعديلات الأخرى التي أجريت على قانون الانتخاب، وما رافق ذلك من جدل حول قانون الصوت الواحد، وإخفاق المرأة الأردنية في الوصول للنيابة عدا دورة ١٩٩٣ .

كما تناول التيارات التي فازت بوزن مناسب في المجلس النيابي في الدورات الثلاث المتعاقبة، وبخاصة التيار الإسلامي (في دورة ٨٩) باعتباره التيار الأبرز، والتيار اليساري والقومي، ثم المحافظ التقليدي، ومدلولات ذلك داخلياً وتأثيرات العوامل الخارجية في حال وجودها .

كما تناول الباحث د. الشرعة التحديات والمعوقات التي واجهت التحولات الديمقراطية في الأردن، الخارجية والإقليمية .

كما تحدث عن التأثيرات الداخلية، ومنها قانون الصوت الواحد، وقانون المطبوعات والنشر والتعديلات التي أدت إلى وضع قيود على الصحافة الأردنية، التي انعكست سلباً على عملية التحولات الديمقراطية في التسعينات بعد فترة ازدهار في الثمانينات .

وعن مستقبل التجربة الديمقراطية الأردنية وآفاقها، رأى الباحث أن الأردن بلد مستقر وخالٍ من مظاهر التطرف السياسي، ويتمتع بجـو سياسي ديمقراطي يسير نحو المزيد من الانفتاح السياسي بصورة أكبر .

وأبدى تفاؤلاً بتوسيع هامش الحرية والمشاركة الشعبية وتعزيـز مؤسسات المجتمع المدني ومأسستها وفتح باب الحوار، ورأى أن حمايـة الديمقراطية لا تتأتى إلا بمزيد من الديمقراطية، وأبدى الباحـث تفاؤلـه بتطور العملية الديمقراطية، في ضوء المعطيات الراهنة، من مثل تعديل قانون المطبوعات الحالي، وتعديل قانون الصوت الواحد، وأشـار إلـى أهمية تعزيز دور الطبقة الوسطى في بناء العملية الديمقراطية وتطويرها.

ثم تحدث م. محمد العليم النائب الكويتي السابق حـول التجربـة الكويتية، مؤكداً في بداية حديثه أن ما يعيشه العـالم الآن مـن تقـارب معلوماتي تكنولوجي ومن سهولة في وصول الخبر والصورة، والتحولات السياسية والاقتصادية الجديدة قد أسهم كله فـي تنـامي ظـاهرة المـد الديمقراطي في العالم، وبخاصة في العالم الثالث .

ورأى أنه مع اختلاف التجارب والوسائل الموصلة إلى ذلك فقـد أصبح موضوع الديمقراطية والمشاركة السياسية في الخطابات السياسـية لحكومات مختلف الدول، بما في ذلك الدول العربية، وشدد على أهميـة الدراسات في المجال الـديمقراطي واستشـراف المسـتقبل للتجـارب الديمقراطية العربية .

أما على صعيد التجربة الديمقراطية الكويتية، فقد لاحظ الباحـث أن مبادرات المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي قد ارتبطـت فـي الكويت بالفئات المتعلق عملها بالبحر والسفر وبناء السـفن وتملكهـا ، وتجارة اللؤلؤ، ذلك أنها القادرة على تقديم الـدعم المـالي الـلازم، وأن التجربة الديمقراطية الكويتية متصلة الحلقات في تاريخ الكويت السياسي، حيث يمتد ذلك إلى ما يقارب قرنين من الزمان، أي منذ أنشئت الكويـت سنة ١٧١٦، ثم أصبحت مبايعة لآل الصباح سنة ١٧٥٢ .

ولاحظ م. العليم أن مجلس الشورى المؤسس سنة ١٩٢١ كـان أول حدث سياسي منظم أسهم في تحديد سلطات الدولة وطريقة إدارتهـا، وكان بمثابة أول مشاركة شعبية مباشرة في إدارة شؤون البلاد .

وجاء في إطار الميثاق الذي ينظم إطار التعاون بـين المجلـس والحاكم: "إن المشورة مطلوبة في الأمور الداخلية والخارجية التـي لهـا علاقة بالبلاد، من جلب لمصلحة، أو دفع لمفسدة، أو حسن نظام"، لكن هذه التجربة لم تعمر طويلاً لما دب بين أعضائه من خلافات، فحل المجلـس نفسه تلقائياً .

ومثلما كان الشيخ يوسف بن عيسى القناعي علـى رأس الوفـد الذي قدم للحاكم عريضة إقامة مجلس الشورى، فقد تبنى فكـرة إنشـاء بلدية في الكويت، حيث وافق عليها الشيخ جابر بـدوره عـام ١٩٣٠ ، وصدر قانونها عام ١٩٣١ وتشكل المجلس البلدي بالانتخاب عام ١٩٣٢.

كما أسس بعض تجار الكويت في أواخـر الثلاثينـات "الكتلـة الوطنية" التي كان من أهدافها المطالبة بإنشاء مجلس تشريعي على أساس انتخابات حرة نزيهة، وتمتع هذا المجلس بصلاحية الإشراف على تنظيم شؤون الكويت كافة، بحيث يصبح نظام الحكم نيابياً ديمقراطيـاً، وهـذه المرحلة من أهم المراحل في تطور النظـام الدسـتوري فـي الكويـت وتاريخه السياسي .

وجرت الانتخابات بمشاركة ٣٢٠ ناخباً لانتخاب ١٤ عضواً من بين ٢٠ مرشحاً، وتم اختيار عبد السالم الصباح رئيساً للمجلس التشريعي الأول، وأنجز هذا المجلس وضع مشروع دستور للـبلاد أوائـل يوليـو ١٩٣٨، ينظم شؤون الحكم في البلاد، ويحدد فيه صلاحيات المجلس في التشريع والسلطة التنفيذية إلى جانب السلطة القضائية بصفة مؤقتة، وذلك بالرغم مما ينص عليه الدستور من استقلال السلطة القضائية ضمنياً .

لكن هذا المجلس لم يستمر هو الآخر طويلاً، بسـبب اسـتئثاره بالسلطات الثلاث وتأثيره على المصالح البريطانية، وبخاصة النفط، مما دفع الأمير إلى حل المجلس في ٢١ ديسمبر من السنة نفسها ١٩٣٨ .

وسجل م. العليم لهذه التجربة نضجها عن تجربة ١٩٢١، كونها أثيرت من جانب حركة منظمة ذات برنامج متكامل، ولارتباطها بعوامل وعناصر خارجية عربية (لم يحدد ماهيتها) .

وفي أعقاب إعلان استقلال الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١، أعلنت السلطات الكويتية بعد أشهر أنها ستتبنى نظاماً برلمانياً، وجرى بالفعـل

انتخاب ٢٠ عضواً للمجلس التأسيسي الذي يشكل أعضاء الحكومة جزءاً منه، لكنهم لم يشاركوا في التصويت على الدستور "رغبة منهم في أن يتركوا الأمر للأعضاء المنتخبين وحدهم" ، وقد أقر المجلس والدستور في جلسته المنعقدة في ٣ نوفمبر ١٩٦٢ بالإجماع، وصادق عليه الأمير في ١١ نوفمبر ١٩٦٢، دون تغيير، ونشر في اليوم التالي في الجريدة الرسمية .

وتحدث م.العليم عن ٩ فصول تشريعية للبرلمان الكويتي منذ ما بعد فترة إقرار الدستور الدائم للبلاد منذ ١٩٦٣، حيث تم انتخاب مجلس الأمة للفصل التشريعي الأول في ١٩٣/٢/٣ والمكون من ٥٠ عضواً، منتخباً، إضافة للوزراء "بحكم مناصبهم"، شريطة أن لا يزيد عددهم عن ثلث عدد أعضاء المجلس حسب الدستور .

وقد أكملت بعض المجالس مدتها الكاملة فيما حل بعضها الآخر.

وكان قد جرى تعطيل الحياة البرلمانية بعد حل المجلس السادس عام ١٩٨٦، وتم إنشاء ما عرف باسم (المجلس الوطني الكويتي)، الذي قاطعته الشرائح السياسية المجتمع وبقي الأمر على هذا النحو، حتى تمت العودة للدستور سنة ١٩٩١، وتلا ذلك انتخاب المجلس التشريعي السابع في أعقاب أحداث ٩٠-١٩٩١ " الذي كان أحد ٣ مجالس أكملت مدتها، (الفترة١٩٩٢/١/٢٠-١٩٩٦/١/٥) .

مكونات المسرح السياسي الكويتي (الراهن)

يتكون "المسرح السياسي الراهن" من مجموعـة لاعبـين مـن السلطة والحكومة، ومن مجموعة التيارات السياسية من أحـزاب غيـر معلنة ولكنها معروفة، وذلك بالرغم من عدم وجود غطـاء قـانوني أو دستوري لها مثل : الحركة الدستورية الإسلامية ، والتجمـع الإسـلامي الشعيب "السلف"، والحركة السلفية العلمية، والمنبر الديمقراطي، والحزب الوطني الديمقراطي، الجمعية الثقافية "الشـيعة" ، والعناصـر الوطنيـة المستقلة .

كذلك هناك مؤسسات العمل المدني العام: غرفة تجارة وصناعة الكويت "التجار" ، النقابات والاتحادات وجمعيات النفـع العـام، وهنـاك إضافة لكل ما سبق ، التكتلات والتجمعات القبلية .

وأورد م. العليم عدداً مـن العناصـر الإيجابيـة فـي العمليـة الديمقراطية الكويتية وأهمها :

١- نزاهة عملية الاقتراع وفرز الأصوات وإعلان النتائج، وآليـة توزيع مندوبي المرشحين في اللجـان الانتخابيـة، وإشـراف القضاء على العملية برمتها .

٢- حرية المرشح للانتخابات، في اختيار شعاراته الانتخابية –مـا لم يتعارض مع الدستور- بما في ذلك انتقاد الحكومة، وحريته في الدعاية في الصحافة، والندوات الحاشـدة مفتوحـة أمـام المرشحين لشرح وجهات نظرهم، لكن من غير المسموح بـه نشر الدعاية الانتخابية للمرشحين في التلفزيون .

أما عن العناصر السلبية فقد حدد أهمها :

١- التقسيم غير العادل للدوائر الانتخابية، وذلك بما لا يتناسب مع عدد الناخبين في دوائر معينة أشار إليها .

٢- ربط بعض الدوائر ببعضها دون مبرر جغرافي أو إداري .

٣- إعطاء الفرصة للنجاح بعدد قليل من الأصوات في بعض الدوائر يصل إلى ٥٠٠ صوت فقط .

مستقبل التجربة وآفاقها :

قال المهندس العليم إنه من الواجب العمل للحيلولة دون تكرار الحل غير الدستوري لمجلس الأمة، وضرورة أن تصل رسالة للمواطن بأن الديمقراطية عنصر أساس لتنمية المجتمع واستقراره، وعلى القوى السياسية العاملة في المسرح السياسي استيعاب هذه المهمة والعمل على ترشيد الممارسة الديمقراطية، والتحرر من الحزبية الضيقة وصولاً إلى أجندة أولويات يمكن الاتفاق عليها أو التقارب حولها، لأجل تقدم العملية الديمقراطية .

وأشار إلى أهمية الانفتاح على التجارب الديمقراطية البرلمانية في العالم، واستثمار دور الشعبة البرلمانية في مجلس الأمة ، وأكد على أهمية الإعلام في تواصل النواب مع الشعب .

وتوصل إلى استنتاج ختامي مفاده ، بأن الدور البارز لهذه الديمقراطيات ينعكس إيجاباً على مجمل الممارسة الديمقراطية العربية، بحيث تكون دافعاً حيوياً للمترددين وإيقاف عجلة المرجفين .

وقدم د. أحمد البرصان ورقة أعدها الباحث النيابي الأستاذ معن بشور رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان، في الجلسة الثانيـة التـي رأسها الأستاذ نجيب الرشدان رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن، قال فيها أ. بشور إن التجربة الديمقراطية اللبنانية تمتاز بالعراقة والأقدمية في الوطن العربي، حيث يعود الدسـتور اللبنـاني إلـى عـام ١٩٢٦، واصفاً النظام هناك بأنه نظام ديمقراطي برلماني، حيـث يقـوم مجلس نيابي منتخب بمراقبة عمل الحكومة ومحاسبتها... الـخ، وأتـى الباحث أ. بشور على تطورات النظام الدستوري ومختلف الصـلاحيات الأساس للواقع في النظام السياسي اللبناني، وما طرأ عليها من تعديلات، وتعرض لموضوع تكامل النصوص الدستورية مع جملة قوانين ومراسيم اشتراعية تتصل بعمل الأحـزاب والجمعيـات والنقابـات والصـحافة والمطبوعات، وبين بأنها متقدمة على التشريعات العربية المماثلة علـى صعيد بلدان العالم الثالث .

وأبدى التمايزات التي تقوم الديمقراطية اللبنانية عليهـا، وأولهـا التوازن بين الخارج الأوروبي والعربي، وثانيها التوازن بـين مختلـف طوائفه الـ ١٨، وثالثها ارتباط نظام لبنان منـذ ولادتـه بِ "الاقتصـاد الحر"، ورابعها كون لبنان المتنفس الذي يتنفس منه العـرب ديمقراطيـاً ولجوءاً، وأشار إلى ضيق بعض العرب بهذا المتنفس .

أما عن واقع التجربة الراهن فقد أشار الباحث أ.بشور إلـى أن لبنان نجح في الحفاظ على نظامه الديمقراطي بالرغم من الحرب المدمرة

التي عصفت به، بل وشهد إصلاحات ديمقراطية مهمة بعد اتفاق الطائف، فيما أجريت من إصلاحات دستورية، وفي تعديل قانون المطبوعات وفق مطالب الصحافة اللبنانية، وسوى ذلـك مـن إصـلاحات فـي الحيـاة الديمقراطية اللبنانية .

وبالرغم من ذلك فهناك ملاحظات عديدة ما تزال قائمـة علـى النظام السياسي العام في لبنان، ومن جملتها الحياة الديمقراطية ،وبعـض الخروقات .

ثم تحدث أ.بشور عن معوقات التجربـة الديمقراطيـة اللبنانيـة وتحدياتها، المتمثلة في آثار الحرب ، وفي التطور السياسي اللبناني وفي التجربة الديمقراطية، وتراجع دور الأحزاب اللاطائفية لصالح الأحـزاب الطائفية، وتفصيل التطور الديمقراطي على أسس الاعتبارات الطائفيـة، كما أشار إلى بقاء العوامل التقليدية التي تتحكم في العمليـة الانتخابيـة وغيرها من مظاهر تعطيل أو إضعاف العملية الديمقراطية .

وبصدد مستقبل التجربة وآفاقها في لبنان، رأى أنها ترتبط بجملة المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية المحيطة بالمنطقة ولبنان، مبدياً قلقه على مصير التجربة الديمقراطية في لبنان، في حـال حصـول تسـوية سياسية لأزمة الصراع في المنطقة .

وسجل الباحث قناعته بمناعة الديمقراطية اللبنانية، وما يجـري حالياً من حركة ملحوظة لأجـل تطـوير سياسـي وقـانوني للتجربـة الديمقراطية، ولأجل رقابـة جزئيـة ومسـتمرة علـى سـلامة الأداء

الديمقراطي، ولأجل تربية الأجيال القادمة على الممارسة الديمقراطيـة، الجادة والعلمية والمتراكمة .

وأما الدكتور أحمد الأصبحي وزير خارجية اليمن الأسبق فقد قدم ورقة حول التجربة اليمنية في الديمقراطية فقال : إن اليمن كانـت مهـد أول ديمقراطية في التاريخ، مشيراً إلى الآية الكريمة "قالت يا أيها المـلأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون "الخ الآية الكريمـة، وإلى أن هذه القيم الديمقراطية قد استقرت في وجدان اليمنيين واستحالت سلوكاً رافضاً لما سوى الديمقراطية، تأسست عليه الدول اليمنية القويـة المستقلة .

وعرض الباحث تدرج النضال اليمني في سبيل الديمقراطية من حركة نقد إلى حركة رفض مكونة "جمعية الأمر بالمعروف والنهي عـن المنكر" ، ثم تطورت إلى "حزب الأحرار"، ثم "الجمعية اليمانية الكبـرى" التي تركزت أهدافها في القضاء على الحكم الفردي الاستبدادي، واستبداله بحكم دستوري مؤسسي، وقد توج جهاد هذا الحزب بقيام ثـورة ١٩٤٨ التي قضت على حكم الإمام يحيى، وإعلان قيام الدولة الدستورية وحكـم الشورى بموجب "الميثاق الوطني" الذي نص على شورية الحكم، وإقرار حق الانتخاب العام، وإقامة مجلس للشورى يمثل الشعب ويتولى كامـل السلطة التشريعية، وأن تكون السلطة التنفيذية مسؤولة أمامه ، كما نـص على إقامة الحكم المحلي، وأكد على استقلال القضاء، وكفل حرية الرأي والكلام والكفاية والاجتماع في حدود الأمن والقوانين .

التجربة اليمنية في عهد التشطير :

نص الهدف الأول لثورة ٢٦ سبتمبر١٩٦٢ على التحـرر مـن الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما، وإقامة نظام حكم جمهـوري عـادل، وإزالة الفروق والامتيازات بين الطبقات، ونص الهـدف الرابـع علـى "إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عـادل ، مسـتمد مـن روح الإسـلام الحنيف" ، وقد صدر أول دستور مؤقت في مـايو ١٩٦٣، نـص علـى الحريات العامة ثم دستور ١٩٦٤ الذي نص على "إنشاء مجلس شورى" إثر مؤتمر عمران للمعارضة ، ثم الدستور الـدائم الأول للدولـة عـام ١٩٦٤ إثر مؤتمر شعبي في صنعاء، وقد تميز هذا الدستور عن سـابقيه بالفصل في الحريات التي يكفلها مع التنصيص علـى حريـة تأسـيس النقابات وحرية الرأي والصحافة والنشر والتعليم، لكنه تجاهـل حريـة التنظيم السياسي .

وفي أعقاب "مؤتمر خمر للسلام" الذي عقدته المعارضة، صـدر دستور ١٩٦٥ الذي نص لأول مرة على أن اليمن جمهورية ديمقراطيـة برلمانية، وأن الشعب هو مصدر السلطات مستحدثاً مجلسـاً جمهوريـاً ومعطياً لمجلس الشورى صلاحيات سحب الثقة من الحكومة وأعضـاء المجلس الجمهوري .

وهكذا فقد مرت التجربة الديمقراطية اليمنية (فـي الشـطرين) بمراحل متعاقبة من التطور بين مد وانتكاس.

وشكل الرئيس اليمني الجديد حسين الغشمي، في أعقاب اغتيـال الحمدي، مجلس الشعب بإعلان دستوري من مجلس القيـادة بتـاريخ ٦

شباط ١٩٧٨ تحت ضغط المطالبة من القوى السياسية الوطنية، وشـكل تولي الرئيس علي عبد الله صالح مقاليد البلاد منعطفاً هاماً فـي مسـيرة العمل الديمقراطي، إذ اتسعت قاعدة المشاركة الشعبية والسياسية بصدور الإعلان الدستوري الثالث، الذي قضى بتوسـيع اختصاصـات مجلـس الشعب التأسيسي الذي انتخب في يوليو عام ١٩٨٨ وزيادة عدد أعضائه.

كما جرت انتخابات الهيئات الإدارية المحلية للتطوير التعـاوني، وصدر عام ١٩٨٩ قرار جمهوري بتشكيل المجلس الاستشاري .

ونوه الباحث إلى أنه قد سبق هذه الإصلاحات الديمقراطية التـي تمت في عهد علي عبد الله صالح، حوارات وطنية لمختلف ألوان الطيف السياسي اليمني حول أفضل السبل لملء الفراغ السياسـي والتنظيمـي، فكانت صيغة مشروع الميثاق الذي صدر بصيغته النهائية في المـؤتمر الشعبي العام في أغسطس ١٩٨٢ .

وتحول المؤتمر الشعبي العام إلى الحزب الـرئيس فـي الـيمن الشمالي، مفسحاً المجال إلى تعددية المنابر من داخله، وقد أدى ذلك إلـى تقلص العمل السياسي السري، وإلى الحد من الصـراع بـين الأحـزاب والنظام، وإلى الدفع بعمل لجان الوحدة وتشكيل لجنة التنظـيم السياسـي الموحد مع نظيره الحزب الاشتراكي في الجنوب، وبلورة نظام التعدديـة الحزبية بين عدد من الخيارات ، وبإقرار هذا المبدأ في ظل دولة الوحدة، فقد تحققت التعددية الحزبية، وتقدمت ٧ أحزاب بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٩٠ بمطالب لِقيادتي الشطرين للإعلان الفوري عن الحريات الديمقراطية، بما

في ذلك التعددية السياسية وإصدار قانون بذلك، وقد تم إقرار هذا المبـدأ فعلاً فور إعلان دولة الوحدة .

لقد أخذ الحزبان الحاكمان: المؤتمر الشعبي العام فـي الشـمال والحزب الاشتراكي اليمني مكانهما الطبيعي في قيادة الحياة السياسية في اليمن فور إعلان الوحدة ، وتنامت الأحزاب قبل صدور قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية حتى بلغت ٤٠ حزباً تقلصت بصـدوره إلـى ١٧ حزباً، إلى أن استجاب الحزبان الرئيسيان لمطالب الأحـزاب الأخـرى لزيادة عدد أعضاء اللجنة المشرفة على الانتخابات العامة، التي جرت في ٢٧ نيسان ١٩٩٣، ولم تخل برامج هذه الأحزاب غالباً من تبني قضـايا الإصلاح المالي والإداري والاقتصادي وقضايا التعليم والقضاء والحكـم المحلي والمرأة والأمن والدفاع، وقد شارك فيهـا ٢٢ حزبـاً وتنظيمـاً سياسياً، وبلغ عدد المرشحين ٣١٨١ مرشحاً بينهم ١٢١٣ مرشـحاً مـن الأحزاب والتنظيمات السياسية .

وقد حصلت ٣ أحزاب رئيسية على أكثـر الأصـوات وهـي: (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي والتجمع اليمنـي للإصـلاح) وشكلت فيما بينهما ائتلاف الحكم الثلاثي الذي أدى إلى نوع من التوازن.

وتحدث الباحث حول التعددية الحزبية في فترة الائتلاف الثلاثي مايو ٩٣ إلى يوليو ١٩٩٤، والتي أسفرت عن تشكيل حكومة ائتلافية من الأحزاب الثلاثة آنفة الذكر، وبالرغم من ذلك فقد سارت الأمور باتجـاه التعقيد وسادت مجدداً الخلافات، وتنادت الأحزاب من داخـل الائـتلاف

ومن خارجه للحوار، وتشكلت لجنة وطنية أعدت صيغة مقبولة ، وعقـد لقاء في عمان بحضور جلالة الملـك حسـين (يرحمـه الله) وعرفـات والهيئات الدبلوماسية المعتمدة في الأردن وجرى التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق في ٢٠ فبراير ١٩٩٤ .

وبعد حسم الحرب لصالح الوحدة، دخلت التعددية طوراً جديـداً، حيث أضحى الائتلاف يتكون من حزبي المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للإصلاح، وجرت تعديلات على الدستور من مثل إلغاء مجلس الرئاسـة والنص على وحدة رئاسة الدولة والنص صراحة على "مبـدأ التعدديـة السياسية والحزبية وتداول السلطة سلمياً وعدم تسخير الوظيفة العامـة أو المال العام لمصلحة خاصة بحزب أو تنظيم سياسي معين" المادة الخامسة من الدستور الجديد الصادر في ٢٩ أيلول ١٩٩٤" .

وجرت مراجعة جديدة لقانون الانتخابات العامة السابق في ضوء حوارات موسعة، وصدر القانون الجديد رقـم ٢٧ لعـام ١٩٩٦، الـذي أجريت بموجبه انتخابات جديدة في عام ١٩٩٧ شارك فيها ١٢ حزبـاً و ١٥٥٧ مرشحاً مستقلاً، فيما قاطعها الحـزب الاشـتراكي و٣ أحـزاب صغيرة أخرى .

أما على منصب الرئاسة اليمنية فيشير الباحث د. الأصبحي إلى أنه قد أجبر ٣ رؤساء على التنحي عن السلطة هم : المشـير عبـد الله السلال والقاضي عبد الرحمن الأرياني وعلي ناصر محمد ، فيمـا أودع أحدهم السجن حتى وافته المنية وهو قحطان الشعبي ، ولقـي ٤ مـنهم

مصرعهم وهم في قمة السلطة هم إبراهيم الحمدي، واحمـد الغشـمي، وسالم ربيع علي، وعبد الفتاح إسماعيل، ويعتبر الرئيس علـي عبـد الله صالح حالة استثنائية، حيث احتفل مؤخراً بمرور الـذكرى ٢١ لتسـلمه مقاليد الأمور، في فترة من أحلك الظروف، وأكثرها تعقيداً جرب خلالها أنماطاً مختلفة من أشكال الرئاسة، وتم التسليم بمبدأ الانتخاب فيما يتعلـق بمنصب الرئاسة وفق القواعد الدستورية والأخذ بمبدأ المدة المحـددة أو النهائية المعلومة لمدة الحكم .

وعن مستقبل التجربة يرى الباحث أن المواطن اليمني مـا زال في بدايات تعامله مع حقوقه السياسية، وأن الديمقراطية لم تتبلور كثقافة، وما زال الرأي العام واقعاً تحت ضغوط الترغيب والترهيب من قبل أهل المال والجاه والولاءات الضيقة والكلمة النافذة، وذلـك بسـبب الأميـة المتفشية في اليمن .

كما أسهمت التجربة غير المستقرة وما تخللها من معاناة قاسـية من الاغتيالات والأزمات والشك والريبة والاتهامية في تواضـع إقبـال المواطن اليمني على التجربة الديمقراطية والثقة بها .

وتحدث عن الإيجابيات في شرعية قيام النظام السياسـي علـى التعددية السياسية والحزبية، وترسيخ هذا المبدأ لدى الأحـزاب الموالـية والمعارضة وترسيخ مبدأ الحوار واحترام الرأي الآخر، وتثبيـت تقاليـد معينة تنطبق على الجميع عند خوض التجربة .

لكن الباحث د. الأصبحي يرى أيضاً أنه بالرغم من كل ذلك فما تزال الحاجة قائمة لأجل سيادة روح التسـامح الـديمقراطي والأخـلاق الديمقراطية والتزام آداب الاختلاف والتحرر مـن الذاتيـة والشخصـية فالتعددية الحزبية تسامح وعدم إسراف في الاتهامية، ونوه إلـى أهميـة التحرر من عقد فترات العمل السري وآلياته.

وأكد على أهمية تكاتف الجهود لأجل إنجاح بـرامج الإصـلاح السياسي والاقتصادي. كما أكد على أهمية اعتماد الأحزاب والتنظيمـات السياسية المتدرج على الذات، والتخفيف ما أمكن من الاعتماد على الدعم المخصص لها من خزينة الدولة.

ودعا إلى تكريس الحوار الداخلي لدى الأحزاب ولدى الفصـائل الواحدة فيما بينها ، مشيراً إلى أن معظم الأحزاب اليمنية، بـالرغم ممـا يطلق عليها من تسميات كأحزاب : إسلامية، أو قوميـة، أو يسـارية أو وطنية أو ليبرالية، إلا أنها جميعها أحزاب ذات برامج إصلاحية أخـذت تسير في طريق الواقعية والوسطية .

ولاحظ د. الأصبحي أن مصدر الأمل بالتعددية الحزبية يأتي من كونها من واقع ما حققته من نجاحات في أحلك الظروف، وفي انتمائهـا إلى عمق نضالي حديث وجذور تاريخية متأصلة فـي الفكـر السياسـي العربي، وكونها كذلك تأتي ضمن توجه العصر وأبـرز سـماته التـي يصعب تجاهلها .

وقدم د. الشيخ الأمين محمد عوض الله أستاذ التاريخ الإسـلامي في جامعة آل البيت ورقة حول التجربة الديمقراطية السودانية أشار فيها إلى لمحة تاريخية عن التجربة الديمقراطية السودانية منذ الاستقلال، وقد جاءت للمفارقة في بدايتها بسبب المنافسة الحادة بين دولتي الحكم الثنائي: بريطانيا ومصر، حيث منح السودان حق الحكم الذاتي إثر اتفاقية القاهرة في يناير ١٩٥٣ تمهيداً للاستقلال الكامل والانتخابات العامة الأولى التي أجريت أواخر عام ١٩٥٣.

وقد تركز الصراع في هذه الفترة ١٩٥٥ بين الحزبين السودانيين الرئيسيين الاتحادي برئاسة إسماعيل الأزهري (وهو الحزب الفائز فـي أول انتخابات بعد الاستقلال) المقرب من مصر، والذي كان يسعى لإقامة وحدة معها بعد الاستقلال، وحزب الأمة القريب من بريطانيا، الذي عبأ أنصاره لمعارضة زيارة محمد نجيب والوحدة مع مصر .

ويرى د. عوض الله أنه بنتيجة الخلاف بين الحزبين الكبيـرين حول الموقف من المعونة الأمريكية ، ولشعور عبد الله خليل بقرب سقوط حكومته وقرب تولي إسماعيل الأزهري رئاسة الحكومة، فقد قام بتسـليم السلطة للجيش، وأصبح إبراهيم عبود رئيساً للسودان، وقد بارك الحزبان بيان الثورة الأول ، وبذلك فقد بـدأت فتـرة الحكـم العسـكري الأول (١٩٥٨-١٩٦٤) .

وفي أعقاب انتفاضة "أكتوبر ١٩٦٤/١ الشعبية، سقطت حكومـة إبراهيم عبود ، وقد استهلت هذه الفترة الديمقراطيـة الثانيـة، بحكومـة

انتقالية مثلت فيها مختلف الأحزاب السياسية والتجمعات المهنية برئاسـة سر الختم الخليفة، التي أعطت الأولوية للبحث عن حل لمشكلة الجنـوب بموجب مؤتمر المائدة المستديرة المنعقد في الخرطوم فـي آذار ١٩٦٥ الذي مثلت فيه جميع الأحزاب السودانية وحضرته ٥ دول أفريقية بصفة مراقب) .

وقد أنجزت الديمقراطية الثانية دستوراً للسودان بتوجه إسـلامي واضح، الأمر الذي جعله محل انتقاد الحزب الشيوعي، الـذي تجـاوز عليه، الأمر الذي أثار مشاعر غالبية السودانيين، المجبولين على التدين، وما تلا ذلك من تداعيات أدت إلى حظر الحـزب الشـيوعي السـوداني وطرد نوابه من البرلمان .

ولم تستمر هذه التجربة طويلاً، فقد دعم القوميـون الشـيوعيون انقلاباً بقيادة جعفر محمد النميري وبمباركة من الرئيس المصري الراحل عبد الناصر، وبذلك بدأت فترة الحكم العسكري الثانية للفتـرة (١٩٦٩-١٩٨٥) برئاسة النميري، وكانت هذه الفترة من أحلك فترات السـودان، وتراجع الاقتصاد السوداني، فبعد أن كان سعر الـدولار الأمريكـي ٣٣ قرشاً سودانياً (وقت مجيء النميري للحكم) أصبح سعر الدولار يسـاوي ١٢ جنيهاً سودانياً في أواخر عهده .

وفي ٦ نيسان ١٩٨٥ هبت انتفاضة شعبية مجدداً على غرار ما حدث في ثورة ١٩٦٤/١ أودت بنظام حكم النميري، وأتت بالمشير سوار الذهب رئيس الأركان رئيساً للدولة في فترة انتقالية استمرت سنة واحدة،

انسحب بعدها من الحياة السياسية في سابقة غير مألوفة، وقد عادت الحياة السياسية وظهرت الأحزاب، حتى بلغت ٥٠ حزباً، وتكاثرت الصحف إلى حد التخمة، وحسب د. عوض الله فـ "إن العهد الديمقراطي لم يقدم للسودانيين أكثر من حرية التنظيم والكلام والأحزاب" .

وبنتيجة انتخابات عام ١٩٨٦، فاز الحزبان الأمة والاتحادي الديمقراطي، فيما أحرزت (الجبهة الإسلامية القومية) نجاحاً كبيراً، وأصبح تأثيرها قوياً في المجتمع السوداني، وحسب رأي الباحث د. عوض الله فإنه بالرغم من الجذور الدينية للحزبين الكبيرين (الأمة والاتحادي) وولاء جماهير غفيرة لقيادتيهما على أسس دينية، إلا أنهما لم يكونا متحمسين لتطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، بينما كانت الجبهة الإسلامية هي الأكثر تشدداً في إقامة حكم الشريعة .

ويرى الباحث أن تحدي تطبيق الشريعة الإسلامية، وتحدي الجنوب أو الصراع بين الشمال والجنوب، هما أهم ما يواجه السودان من مشكلات.

وخلص د. عوض الله إلى أن الأحزاب السياسية لم تلتقط جيداً خلاصة التجارب السابقة بما يحول دون انتكاسها مجدداً ، مما جعل خيار العسكر مجدداً الإطاحة بها وفق عملية إصلاحية اعتقدوها، فقام الانقلاب الثالث عام ١٩٨٩ على الديمقراطية، التي عانى الناس في ظلها أكثر مما عانوه في ظل حكم النميري .

وحول واقـع التجربـة الراهنـة، وأهـم مكوناتهـا السياسـية والاجتماعية، يحدد د. عوض الله ٣ قضايا كبرى تواجه حكومة الإنقـاذ الوطني أهمها:

قضية الهوية الحضارية، التي اعتمدت الحكومة لمعالجتها الحرية الثقافية تعبيراً عن التعددية والتوحد في المجتمع السوداني، والاعتـراف بالمكونات الثقافية للسودان وأولها الإسلام، ثم القبول بالفدرالية في الحكم (الحكم الاتحادي)، وقد قسم السودان بموجبه إلى ٢٦ ولاية فـي قـرار جريء اتخذته حكومة الإنقاذ وطبقته .

وفي هذا الصدد تمكنت هذه الحكومة من التوصل إلى اتفاق سلام مع فصيلين من الجماعات المتمردة، فيما بقي جون قرنق خـارج هـذا الاتفاق.

وقضية الحكم والنظام السياسي، حيث اعتمـد مـؤتمر النظـام السياسي المنعقد على مـدى ٤ أشـهر المضـمون الجـوهري للنظـام الديمقراطي الذي يقوم على ٣ أركان هي :

- تحقيق مبدأ المشاركة الحرة .
- رضوخ أجهزة الحكم والسلطة للمحاسبة .
- المساواة في الحقوق والواجبات على أساس المواطنة .

وقد جرت في ضوء هذه الاعتبارات انتخابات عامة ترشح فيهـا لمنصب رئيس الجمهورية ٤٠ شخصاً لخوض انتخابات الرئاسة، كـان

من بينهم الرئيس البشير، وقد شهدت هذه الانتخابات أعلى نسبة مشاركة في تاريخ السودان، وفاز خلالها البشير بنسبة ٧٥% من الأصوات .

وقد أنشأت حكومة الإنقاذ مجلسين أولهما: المجلس الوطني الانتقالي وهو مجلس شورى اختير أعضاؤه بالتعيين ، ولا تعتبر هذه الصيغة ديمقراطية كاملة .

وثاني المجلسين انتخب عن طريق انتخابات حرة مترافقاً مع انتخابات رئاسة الجمهورية، وعليه يمكن القول أن الوضع الحالي هو وضع ديمقراطي إلى حد ما ، إلا أن حكومة الإنقاذ طرحت عام ١٩٨٩ مشروع مصالحة وطنية ، سمح بموجبه بحرية تكوين الأحزاب في السودان، وتكونت فعلاً أحزاب سياسية في البلاد .

وقضية المنهج الاقتصادي للتنمية، حيث قطع الغرب مساعداته عن السودان بمجرد إحساسه بالتوجه الإسلامي لحكومة الإنقاذ في وقت كانت تبلغ فيه نسبة هذه المساعدات في موازنة السودان قبل ذلك ٧٧% في بعض السنوات .

وقد اتخذت حكومة الإنقاذ لمواجهة هذا الوضع سياسة الاعتماد على الإيرادات الذاتية الفعلية، مما أدى إلى حدوث تضخم غير مسبوق في البلاد، أدى إلى أن يبلغ سعر الدولار الأمريكي ما يربو على ٢٥٠٠ جنيه .

وقد أدت المقاطعة الأمريكية إلى اعتماد أشد على الذات، فقامت حكومة الإنقاذ –على سبيل المثال- إلى زراعة مشروع الجزيرة بالقمح

بإدارة واحدة، أدى "لأول مرة" إلى تحقيق شبه الاكتفاء الذاتي والـتخلص الوشيك من سلطة المؤسسات المالية الدولية .

ويخلص الباحث إلى استنتاج مفاده أن حكومة الإنقاذ قد نجحـت إلى حد ما في حل اثنتين من القضايا الثلاث التـي تواجههـا ، وبقيـت مشكلة الهوية التي تنتهي بحل مشكلة الجنوب.

وحدد د. عوض الله أربع نقاط لا بد من توافرها لأجـل إنجـاح التجربة الديمقراطية السودانية في الحوار والتعايش وتجاوز المشـكلات، وفي نبذ العنف، وفي الاتفاق على لزوم مبدأ الوفاق، وفي تكريس سـيادة وحكم القانون وحرية الفكر والتعبير والمساواة وعدم التمييـز وضـمان الحقوق الأساسية ، وعليه فلا بد من مأسسة ديمقراطية تنسجم مع الواقع، ولا بد من رفع سوية التعليم وتكريس مؤسسات العمل المدني العام، ومن أوجب واجبات الدولة، بسط المساواة والعدالة والحكم بالشورى وتحقيـق التنمية وإعادة توحيد البلاد .

ونوه الباحث إلى تشابه ظروف السودان مع دول أخرى من مثل نيجيريا الاتحادية والهند واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية والصـين وأثيوبيا، من حيث تباين الملل وتنوع الثقافات واتساع الرقعة الجغرافية، ولاحظ أن النظام الاتحادي هو الملاذ حتى للدول الصـغيرة مـن مثـل سويسرا .

وتوصل الباحث د. عوض الله إلى نتيجة ختاميـة مفادهـا، أن حكومة الإنقاذ اجتهدت في إيجاد حـل للمشـكلات السـودانية وتطبيـق

الديمقراطية وفق منظورها، وقد أصابت في مواقع وأخفقت في مواقع،ولا بد أن تجنب الأخطاء سيسير بالبلاد في طريق السلام، ولاحظ أن معالجة مشكلة الهوية أو الوجهة الحضارية سيحول أعباء التنوع الثقـافي إلـى رصيد إيجابي ينمي علاقات السودان الإقليمية والدولية .

تقارير

ندوة :

المصالح العليا للأردن ... المكونات والتحديات

تقارير

ندوة : المصالح العليا للأردن ... المكونات والتحديات*

أقام مركز دراسات الشرق الأوسط هذه ندوة متخصصة بعنـوان "المصالح العليا للأردن .. المكونات والتحديات" استغرقت جلستين شارك في الجلسة الأولى خمسة من أساتذة العلـوم السياسـية فـي الجامعـات الأردنية، ومن السياسيين الأردنيين ، وذلك يوم ١٩٩٩/١٠/٩ في المركز الثقافي الملكي – عمان .

وقد رئس الجلسة الأولى أ.د إسحاق الفرحـان، رئـيس جامعـة الزرقاء الأهلية، رئيس الجامعة الأردنية، ووزير التربية والتعليم سـابقاً، فيما رئس الجلسة الثانية د. أمين المشاقبة أستاذ العلـوم السياسـية فـي جامعة العلوم التطبيقية، رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، ووزير التنمية الاجتماعية سابقاً.

وقد حضر الندوة وشارك في المناقشات نخبة مختارة من المفكرين والباحثين والكتاب والصحفيين والمثقفين والسياسيين والمهتمـين، وقـد

---

* **أعد هذا التقرير عن الندوة محمد شريف الجيوسي، الصحفي والكاتب الأردني في جريدة الدستور الأردنية.**

أجرى عدد منهم بعض المداخلات المهمة في أعقاب كل مـن جلسـتي الندوة، مما أثرى أوراق الندوة وأعطاها حرارة إضافية .

وأوضح أ. جواد الحمد المدير العام للمركز في كلمته في افتتـاح الندوة أنه مع دخول الأردن والعالم للألفية الثالثة والقرن الأول منها لا بد لنا من النظر بدقة وتمعن واهتمام إلى مصالح الأردن العليا التي ينبغـي في ضوئها وضع خططه وبرامجه.

وأشار إلى أن كون الأردن جزءاً من الأمة العربية والإسـلامية، ومصالحها هي مصالحه لا يمنع من البحـث فـي المصـالح الأردنيـة الخاصة، وكذلك مصالح الجوار العربي المحيط بنا كخصوصيات ربمـا كانت تحظى بأهمية أكثر من غيرها، والى أن تبين محددات هذه المصالح المحلية والحضارية والدولية والإقليمية يلعب دوراً مهماً في معرفة معالم الطريق لبناء أردن شامخ يستعصي على التحديات.

ونبه الحمد إلى أهمية بيان الأدنى والأعلى في مصالح الأردن لكي لا نقع ضحية الضبابية، أو الإغرار اللحظي، أو القياس الأعمـى علـى حالات وظروف مختلفة في قرن التكنولوجيا المتطورة وثورة المعلومات والاتصالات واقتصاد السوق والعولمة، فـ"تكوين الشخصية الأردنية" هو مدخل الأردن إلى المشاركة في التقدم والاستفادة من التكنولوجيا وتطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ودعا (كما هي سياسة المركز دائماً في ندواته) إلى الابتعاد عـن الاتهام والذم والتشهير، وإلى تقديم النقد الجريء والبناء، والكلمة الصادقة

المعبرة، والخبرة العلمية والعملية ليكون نتـاج حوارنـا علمـاً تسـتقيه الأجيال.

وفي الجلسة الأولى التي كانت بعنوان (المصالح الوطنية العليا).

قدم د. عبد الفتاح الرشدان استاذ العلوم السياسية في جامعة مؤتـة ورقة بعنوان "مفهوم المصالح الوطنية العليا في السياسة الدولية" حدد فيها هدف البحث في تعريف مفهوم المصالح الوطنية، ثم حدد مكونات هـذه المصالح، مشيراً إلى تشابك علاقات الدول في عالم اليوم وتعقدها؛ بحيث أصبح من غير الممكن أن تعيش فيه دولة في معزل عن غيرها.

وتحدث عن مدرستين تتعلقان بموضوع البحث، أولاهما: المدرسة الواقعية ، (وهي المدرسة التي نشأت في أعقاب انتهاء الحرب العالميـة الثانية) وتدعو إلى اعتبار المصلحة الوطنية المعيار الأساس في السياسة الخارجية، وإلى تفسير العلاقات الدولية كما هي عليـه، لا كمـا يطمـح المرء أن تكون عليه هذه العلاقات، وترى أن القوة هي جوهر السياسـة الدولية الخ.

وتوجه إلى هذه المدرسة بعض الانتقادات، من مثل: مبالغتها فـي تصوير السلوك الخارجي للدول، بحيث يبدو دائماً وكأنه سـلوك رشـيد يستهدف حماية المصالح القومية للدول، وفي اعتبار المصـلحة القوميـة مصدر السلوك الخارجي للـدول بصـرف النظـر عـن الاعتبـارات الإيديولوجية وطبيعة الـنظم السياسـية واخـتلاف البيئـات السياسـية والاجتماعية، في الوقت الذي يتخذ فيه مفهوم المصلحة القومية أكثر من

مضمون محدد، ومقاييسه نسبية وليست موضوعية، كما أن اختلاف التجارب الوطنية يسهم في اختلاف مفهوم المصلحة الوطنية.

وثانيتهما: المدرسة السلوكية التي تعتقد بأن مفهوم المصلحة الوطنية يتغير تبعاً لتغير قيم مجتمعات الدول وحاجاتها وتطلعاتها، وأن ترجمة هذه القيم والاحتياجات إلى واقع ملموس مناط بصانع القرار لأمة ما.

وأورد الباحث د. الرشدان معيارين يمكن التعرف من خلالهما على مضامين المصلحة الوطنية، أولهما : قيمي حدده في مجموعة الأهداف التي تتطلع الدولة إلى تحقيقها، وثانيهما : تاريخي يستشف منه (أي التاريخ) تلك السياسات التي عملت الدولة على الانطلاق منها في تفاعلها مع غيرها.

وقال إن من أبرز مكونات المصلحة الوطنية : تدعيم الأمن القومي، وتنمية قوة الدولة، وعلى كل دولة الاحتفاظ بحد أدنى من القوة يمكنها من الحفاظ على كيانها السياسي والقومي، والدفاع عن معتقدات الدولة الأيدلوجية وما ترمز إليه من دلالات، وصيانة الثقافة الوطنية وحمايتها .

وقال في ختام ورقته إن (المصلحة القومية / الوطنية موضوعياً نبراس حركة صناع القرار في الدول المختلفة، وأنه لا توجد صداقات دائمة ولا عداوة دائمة إنما توجد مصالح دائمة.

وقدم د. أسعد أبو دية رئيس قسم العلوم السياسـية فـي الجامعـة الأردنية ورقة بعنوان "التحديات الحقيقية أمام الحكومة الأردنية في عهـد الملك عبد الله الثاني"، حيث اتجه لتحديد هذه التحديات في ضوء خطابات الملك عبد الله الثاني ومقابلاته منذ تسلمه لسلطاته الدستورية، وللمقاربـة فقد أجرى د. أبو دية مقارنة بين خطابات الملك الراحـل الحسـين فـي سنوات حكمه الأولى ومدلولها، وخطابات خلفه الملك عبـد الله الثـاني ومقابلاته .

ولاحظ د. أبو دية أن الإصلاح الاقتصادي، ومن ثـم الإصـلاح الديمقراطي، يأتيان في صلب اهتمامات الملك عبد الله) .

أما في سنوات حكم الحسين الأولى فقد كانت التحديات ذات طبيعة سياسية تتعلق بمواجهة الأخطار الخارجية العسكرية والسياسية المتمثلـة بالعداء للشيوعية والصهيونية معاً... الخ ، فيما لم يشر الملك عبد الله إلى أي خطر خارجي، وبالعكس من ذلك فلقد أكد على علاقات حسن الجوار مع كل من سورية والسعودية، والوقوف مع وحـدة أراضـي العـراق ووضع حد لمعاناة شعبه، دون أن يغفل دور تركيـا وإيـران، واعتبـر الخليج عمقاً استراتيجياً للأردن، مشيراً بذلك إلـى اخـتلاف التحـديات والأولويات بين عهدين ومرحلتين.

وقدم د. حسني الشياب ورقة بعنوان "المصـالح العليـا القطريـة والقومية" أكد فيها أنه لا يوجد في العلوم الاجتماعية مفهوم جدلي، أكثـر من مفهوم المصلحة ؛ سواء أكانت عربية أم غير عربية حيـث يمكـن

تناوله من مفاهيم علوم اجتماعية عديدة، كما يمكن نسبة هذا المفهوم إلى الأفراد والجماعات والمنظمات والهيئات المختلفة في داخل مجتمع ما .

وتساءل عن ماهية الدولـة؟ وعمـا إذا كانـت مصـلحة الدولـة بالضرورة هي مصلحة الشعب أو الوطن أو نظام الحكم؟ وعما إذا كانت مصالح جميع فئات الشعب واحدة ؟ ورأى ضرورة أن لا يبقـى مفهـوم المصلحة بالنسبة للدول مفهوماً مجرداً ولابد من تحديده تحديداً عملياً .

ومن هذه الأسئلة من الذي يحدد مصلحة الدولة؟ ومعاييرها، وهل للأخلاق والقيم المعنوية والروحية دور في هـذه العمليـة أم أن الأمـر يقتصر على القيم المادية فحسب؟ ودور أنظمة الحكم وإيديولوجياتها فـي تعريف مصلحة الدولة؟ هل يستوي تعريـف المصـلحة لـدى الـدول الديمقراطية وغير الديمقراطية؟

وأوضح أن هذه الإشكاليات تكتسب أبعادها القصـوى والمركبـة عندما يتعلق الأمر بالمصالح العربية وفقـاً لـ : النشـأة، والميـراث التاريخي، وعدد السكان، ودور كل بلد، ودرجـة تطـوره، ومسـاحته، وموارده، ونموه الاقتصادي والتقني، والمشـاركة السياسـية، ودرجـة الاندماج في النظام العالمي، منوهاً في الوقت ذاتـه إلـى أهميـة إدراك الصفات المشتركة.

ومن منظور تاريخي يرى د. الشياب أن الفكرة القوميـة وظفـت لتكون ركيزة للدولة القطرية التي ما أن انتصرت حتى أخـذت تسـعى لتحقيق مصالحها عن طريق إقصاء الفكرة القومية.

وقال إنه كان لمفهوم الوحدة في البدايات بعد إيديولوجي يتضح في الخطاب النهضوي العربي، وبخاصة في المشرق العربي، ويستمد من وحدة التاريخ واللغة والمصير الواحد والطموح، أما مفهوم الوحدة في المغرب العربي فقد كان يستمد مفهومه حتى سنة ١٩٥٧ من الهوية العربية الإسلامية لشعوب المغرب في مواجهة السيطرة الفرنسية ومحاولتها فصل المغرب عن المشرق.

لكن عقد الستينات شهد انتكاسة خطيرة لقضية الوحدة بعد الانفصال بين مصر وسورية ، وفي المغرب بعد استقلال الجزائر أصبحت الدول المغاربية الثلاث تعيش حالة من التنافس والصراع الدامي أحياناً والكامن أحياناً أخرى.

وبانهيار دولة الوحدة المصرية السورية ضمر شعار القومية العربية باعتباره مرتكزاً لمفهوم الوحدة، وانتصرت الدولة القطرية، وبرزت واقعاً عنيداً قادراً على احتواء شعار الوحدة وإفراغه من مضمونه الحقيقي .

وفي الجلسة الثانية قدم د. محمد عويضة ، عميد كلية الشريعة بجامعة الزرقاء الأهلية، والنائب الإسلامي السابق في البرلمان الأردني ورقة بعنوان "الهوية الحضارية للأردن ودورها في صياغة مصالحه العليا"، حيث يرى أن الهوية الحضارية للأردن تستند إلى أربعة عوامل أساسية هي - الموقع الجغرافي ، التاريخ ، الدور، الشرعية .

وقان إن الأردن يعد بوابة الفتح الإسـلامي ، وموئـل تاريخـه الأول، وقد جعل منه هذا الموقع درعاً لحماية الجزيرة العربية مـن أي خطر يتهددها، كما حدث في فترة الحروب الصليبية وعند غزو التتار.

كما نوه بالدور الديني للأردن في الدفاع عـن الأرض المقدسـة ومواجهة المشروع الصهيوني ومراحل الاستعمار .

وأكد أن النظام الأردني يستمد شـرعيته الدينيـة مـن النسـب الهاشمي الشريف ومن موروث الثورة العربية الكبرى، ثم مـن اتحـاد الضفة الغربية من فلسطين المحتلة مـع شـرق الأردن . ولاحـظ د . عويضة أن الخطاب الإعلامي الأردني يؤكد دائماً على هذه المرجعيـات الثلاث .

وخلص إلى أن "هوية" الأردن الحضارية عربية إسلامية مرتبطة بالقضايا العربية الإسلامية بروابط التاريخ والحاضر والمستقبل، ويتطلع إلى نهضة العرب ووحدتهم، مما يحمله مسؤوليات جسـام واسـتحقاقات عظيمة نحو مصالحه ومصالح أمته .

وقد حدد د.عويضة هذه المصالح، في ضوء ما سبق، فيما يلي : (الاستقلال ، الوحدة ، السيادة ، الرفاه والتقدم) .

وناقش انعكاسات هذه المصالح في سياسات الحكومات الأردنيـة وبرامجها مبدياً بعض الملاحظات على هذه السياسات ، حيث يرى أنهـا لا تتوافق جوهرياً مع حصار الأردن، في إشارة إلى بعض الممارسـات

التي تتفق تماماً مع هذه المصالح، وبخاصة ما يتعلـق بعروبـة الهويـة الأردنية وإسلاميتها قومياً وحضارياً، وأولوية انتمائها للأمة .

وقدم أ. فالح الطويل، الدبلوماسي الأردني وسفير الأردن في عدة دول ورقة بعنوان "مصالح الأردن العليا ؛ وتحولاتها في العقـد القـادم ٢٠٠٠ - ٢٠١٠" بدأها بتقديم تعريف لمفهوم المصالح الوطنية العليا لأية أمة أو بلد في: "حقها الطبيعي في حياة آمنة ضد الأخطار ضمن حـدود معترف بها ، حرة من كل تهديد لوجودها سياسياً كان أم عسكرياً، وكذلك حقها الطبيعي في الازدهار الاقتصادي والثقافي والاجتماعي".وتحدث عن تفاوت فهم هذه المصالح لدى الدول، فقد ترى دولة ما خطراً في منهـاج مدرسي في بلد ما، أو في مشروع إقامة سد على نهـر، أو فـي إقامـة مصنع، أو إنتاج أسلحة أو الحصول عليها، أوفي تحالف بـين دولتـين أوأكثر بإعطاء تأشيرة دخول لشخص أو مجموعة أشخاص، أو بـإغلاق الحدود ضد سلعة ما لدولة بعيدة أو قريبة ، أو حتى في بيـان صـحفي صادر من هذه الدولة أو تلك .

وقال إن الأردن قد اختار للحفاظ على مصالحه العمل على تقوية قواعد التعامل الدولي المنصوص عليها في قواعد القانون الدولي وشرعة الأمم المتحدة، ومن هنا فالأردن عضو نشط في جامعة الـدول العربيـة وفي مختلف المؤسسات الإقليمية والدولية، ويسهم في الحفاظ على الأمن والسلام العالمي .

وحول محددات المصالح الوطنية والعربية والإقليمية، قـال : إن الأردن بلد صغير المساحة يقع بين 5 دول مجاورة هي أكبر وأغنى منه، وكان الأردن على الدوام في حاجة للمساعدة متعددة الأوجه للحفاظ على أمنه ومتابعة أهدافه في البناء، ويتسم الأردن أيضـاً بتركيـب سـكاني خاص.

وعلى الصعيد الدولي :

ترى الورقة أن التحولات العميقة التي شهدتها السياسة العالميـة خلال العقد الأخير مرشحة للاستمرار في العقد أو العقود القادمـة، وإن كان من المحتمل تغير أهمية عامل منها على حساب عامل آخر، ويمكن تلمس هذه المحددات الدولية كما يلي :

انهيار النظام الدولي ثنائي القطب ودخول العـالم فـي مرحلـة انتقالية نحو نظام دولي جديد، وتراجع مفهوم السيادة للـدول الوطنيـة، وتراجع مفهوم الحدود الدولية باعتبارها حدوداً سيادية، وهيمنة الشركات الدولية عابرة القوميات أو فوق القوميات، وأوضحت الورقـة أن الأردن اتخذ خط التكيف مع هذه المتغيرات، فقام بجملة من الإجـراءات؛ فـي فسحة كافية من الوقت " أهمها : اختيار العودة للديمقراطية، والعودة لما سعى إليه الأردن سابقاً عام ١٩٦٧ بصدد جهود السلام مع إسرائيل مـع إنهاء حالة الحرب معها ، مما دفعه إلى حضور مؤتمر مدريد، ثم توصله إلى معاهدة سلام مع إسرائيل سنة ١٩٩٤، والسعي الجدي إلى إنهاء حالة الصراع في المنطقة من قبل أطراف أخرى ، واستعادة علاقاته الطيبـة

مع مجموعة الدول الخليجية لصالح الدعم الاقتصادي بجوانبه المختلفة ، والسعي لبناء علاقات جديدة مع الحلفاء الغربيين، وإدامة علاقات الأردن مع تركيا ، وبذلك تجمعت لدى الأردن مجموعة من الخيـوط الإقليميـة والدولية والمتناقضة، فالأردن مع دعوة لعقد القمة العربية، والدخول في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وإقامة علاقات ود مع كل الأطرف مهما كان اتجاهها .

وحول أبرز التحديات التي تواجه راسم السياسة الأردنية أكـدت الورقة أن أهمها :

١. العلاقات الأردنية الفلسطينية ، حيث أنه بالرغم من فـك الارتبـاط بالضفة الغربية فإن العلاقات الأردنية - الفلسطينية لا زالت ذات بعد داخلي ، ومعالجتها من جانب الحكومة الأردنية تقع في خانة إعـادة ترتيب البيت الأردني الداخلي، ذلك أن الأردنيين من أصل فلسطيني يشكلون نسبة لا يستهان بها من سكان الأردن.
٢. خيار النظام الديمقراطي والمصلحة الأردنية في السنوات القادمـة، حيث أشارت الورقة إلى جملة من "الحقائق" في هذا الإطار أبرزها: أن حقوق المواطنين أفراداً وجماعـات أصـبحت موضـوعاً مـن مواضيع القانون الدولي، في وقت لم تعد الدولة الوطنية قادرة علـى تجاهل هذه الحقيقة. كما أشار إلى تعدد أدوات الممارسة الديمقراطية وأساليبها: مؤسسيا، وتقسيماً للعمل ، وتعددية ، وتـداولا للسـلطة، وتطبيقا للقانون ، وتطويرا للمجتمع المدني ، فضـلا عـن مفـاهيم

الشفافية والمساءلة وتطبيقاتهما وإلى أن أدوات الدولة للتعبئة لا غنى عنها للنهوض الجماعي بمشاريع البناء الوطني، كما أشـار إلـى أن الأردن بلد صغير، قليل تعداد السكان ، فقير الموارد، لكنه تمكن من تعليم جميع أبنائه، وإقامة بنية تحتية كافية، وبناء قاعـدة صـناعية وزراعية متواضعة، وأشار إلى تميز النظـام السياسـي الأردنـي بالتسامح، مما جعل الانتقال إلى الحياة الديمقراطية عملاً سهلاً، ودعا إلى قيام مؤسسية في العمل الوطني العام لتحقيق القدرة على مواجهة التحديات وأبرزها:

أ- تعديل قانون الانتخاب بما يسمح بقيام مؤسسة تشريعية متقدمـة تكون قاعدتها الكتلة الحزبية وليس الفرد .

ب- استقلالية القضاء ، بتفعيل قانون العقوبات واسـتعادة المحـاكم لصلاحياتها كافة .

جـ - إدخال مادة حقوق الإنسان في المناهج .

د- تفعيل مؤسسات العمل المدني وتشجيعها وإطـلاق يـدها فـي مجالات عملها .

هـ - تشجيع قيام الأحزاب بانتظام الناس بها ومدها بالمال .

و- تشجيع قيام التكتلات النيابية مؤقتاً في غياب الأحـزاب بهـدف وضع برامج للعمل تكون التشريعات المطروحة محكومة بها .

ويرى الباحث أن مكانة الأردن ستتأثر إيجابيا بمدى نجاحه في هذا الاتجاه، الأمر الذي سيجعله محل جذب عربي بقدر هذا النجاح .

وفي الختام ألقى أ. جواد الحمد المدير العام للمركز كلمة موجزة تضمنت توصيات الندوة، حيث أعرب فيها عن شكره وسعادته لما سمعه من مناقشات ، وما تمتعت به هذه النخبة من أبنـاء هـذا الـوطن مـن محاضرين ومشاركين ، من روح عالية سادت أجواء النـدوة، وبـرغم الاختلاف وتباين وجهات النظر في التوصل إلى الـرؤى المسـتقبلية ، وتحديد الأولويات ، لهذا الوطن ، وسواء أختلفنا مع بعضها أم اتفقنا معها فهي في المحصلة مصالح وطننا ، ومن مصـلحتنا تطويرهـا وتنميتهـا والعمل على إنجاح برامج الوصول إليها .

ومن خلال قراءة أوراق المشاركين ومدخلات المناقشين نتبـين أهمية ما تضمنته الندوة من محددات وتوصيات لرسم المصـالح العليـا للوطن كما يلي :

١- تعتبر المصلحة الوطنية العليا ، الموجه الأسـاس لصـانع القـرار، والعامل الأهم في تحديد علاقاته الدولية .
٢- من القواعد الأساس لمصالح الوطن العليا : حماية الأمن الإقليمـي، وتنمية مقدرات الدولة من القوة والاقتصاد ، والدفاع عن إيديولوجية الدولة ، وصيانة الثقافة الوطنية وحمايتها .
٣- هوية الأردن الحضارية هي هوية عربية إسلامية ، ولكـي تتحقـق مصالحه العليا لا بد من أن تستند إلى هذه الرؤية وتأكيـد الانتمـاء إليها.

٤- ينبغي أن لا تطغى المصالح القطرية على المصالح القومية في بنـاء مصالحها الوطنية العليا، والتوجه إلى الاتزان والوسطية في زوايـا النظر لخياراتها المختلفة .

٥- من متطلبات المصالح الوطنية العليا ، تحقيق الإصلاح الاقتصـادي بمفهومه العميق ، والتركيز على التحديات والأخطار الخارجية إلى جانب أن حسن الجوار في صياغة هذه المصالح ، ضرورة وطنية .

٦- تواجه المصالح العليا للوطن تحديات كبيرة في العقد القادم أهمها:

أ- أهمية ترسيم العلاقات الأردنية - الفلسطينية وتمتينها علـى أسس ثابتة وغير قابلة للعبث بها من جانب أطراف أخرى.

ب- تكريس الخيار الديمقراطي وتطويره .

جـ- بلورة الدور الأردني على صعيد النظام العربي .

وأعرب أ. الحمد عن أمله في الختام في أن تكون كل مـن هـذه التوصيات ، مدخلات لبرمجة وتخطيط مستقبلي واعد ، يحفظ أردننا، ويذود عن حماه، وينمي اقتصاده، وينشئ أجياله على أفضل ما تكون عليها الأمم العظيمة القائدة .

ترجمات

ترجمات

الدولة الفلسطينية في سياسة الولايات المتحدة*

في عام ١٩٣٧ أنهت اللجنة الملكية البريطانية (لجنة بيل) عملها، وتوصلت إلى نتيجة ضرورة تقسيم البلاد إلى دولتين : دولة عربية، ودولة يهودية. وأيد بن غوريون في شهادته أمام اللجنة التقسيم. ومنذ ذلك الحين وفكرة التقسيم، أي قيام دولة عربية إلى جانب دولة إسرائيل، تصاحب المداولات والاقتراحات التي تدور حول مستقبل دولة إسرائيل. وقد أشير في اقتراح لجنة بيل الأصلي إلى ممر عريض يمتد من شاطئ بحر تل أبيب شرقا ويضم القدس ومحيطها. وكان الهدف من وراء هذا الممر أن يشكل "منطقة دولية"، لا تكون السيطرة عليها لأي من الدولتين اللتين اقترحت اللجنة قيامهما.

وفي عام ١٩٤٧ قدمت لجنة الأمم المتحدة اقتراحا يقضي بوجود دولتين (بحدود تختلف عن تلك التي اقترحتها لجنة بيل)، وبوجود منطقة ضيقة حول القدس تحت سيطرة الأمم المتحدة بدلا من الممر الدولي الممتد من

---

* **مجلة نتيف – ١٩٩٩/١١/١٤ ، عزرا زوهر، مستشارا للوكالة اليهودية لشؤون الاستيطان في يهودا والسامرة وغزة، وفي غور الأردن وهو عضو مجلس تحرير "نتيف"، ترجمة عطا القيمري، مكتب المصدر لخدمات الترجمة.**

شاطئ البحر حتى شرق القدس. وقد استندت الجمعيـة العامـة للأمـم المتحدة على هذا الاقتراح الذي شكل قاعدة لقرارها الذي صدر فـي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧.

ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا، تشكل هاتان الفكرتان القاعدة الأساسية لسياسة الولايات المتحدة في منطقتنا. وقد حادت عـن هـاتين الفكرتين لفترة قصيرة فقط في آذار – نيسان ١٩٤٨، عندما أيدت وزارة الخارجية قيام "نظام وصاية" دولي ليكون بديلاً عن إقامة دولة يهوديـة. وفي السنوات الـ ١٩ (من ١٩٤٩ وحتى ١٩٦٧) التي سيطرت فيهـا الأردن على "يهودا والسامرة"، ومصر علـى قطـاع غـزة، اعتبـرت واشنطن هذا الأمر بديلاً عن الدولة الفلسطينية. وبعد "تحريـر" قطـاعي "يهودا والسامرة" على يد إسرائيل في حرب الأيام الستة، عادت الولايات المتحدة إلى الأفكار السابقة. وعلى الرغم من أن تلك الأفكار قد غيـرت وبدلت من صورها وظهرت في ألبسة مختلفة، فإن الأمريكيين قد تمسكوا بالأساس بالمبدأ القائل بوجوب إعادة إسرائيل إلى حدود عام ١٩٤٩، مع إدخال تعديلات طفيفة، وذلك بعد أن تعقد الدول العربية اتفاقيات سلام مع دولة اليهود، وبذلك "يؤمنوا" قيام إسرائيل.

وحتى تؤمن انسحابا إسرائيليا كاملا، فقـد مارسـت الولايـات المتحدة ضغطا متواصلا على إسرائيل، بما فيه الطلب منهـا الامتنـاع المطلق عن إقامة المستوطنات في "يهودا والسامرة" (باستثناء فترة ولاية الرئيس ريغن)، حيث تعتبرها الإدارة الأمريكية "عقبة في طريق السلام".

ومن الجدير بالذكر أن سياسة الولايات المتحدة هـذه تتعـارض وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. حيث يتحدث هذا القرار عـن شـرعية السيطرة الإسرائيلية على كامل الأراضي التي سقطت فـي أيـديها فـي حرب الأيام الستة، وذلك لحين التوصل إلى سلام بين إسرائيل وجاراتها ورسم "حدود متفق عليها وقابلة للحماية". وكان الذي صاغ القرار هـو يوجين روستو، وكان يقصد من وراء استخدامه لمفهوم "حـدود متفـق عليها وقابلة للحماية" الخارطة التي اشـتهرت لاحقـا باسـم "خارطـة البنتاغون"، التي أوصت بالإبقاء على غالبية أراضي "يهودا والسـامرة" وأجزاء من سيناء، وكذلك هضبة الجولان (أي: المنطقة كما كانت عليها قبل تسليم منطقة القنيطرة إلى سوريا في عام ١٩٧٤) في أيدي إسرائيل. وهي خارطة الحد الأدنى من الأراضي التي طلب إعدادها الرئيس وقـام بإعدادها رئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال ويلر، وسلمت للـرئيس فور الانتهاء من تنفيذها في أواخر حزيران ١٩٦٧. وقد نوقشـت هـذه الخارطة في البيت الأبيض في الـ ٢٩ من ذلك العام، أي قبل خمسـة أيام من صدور القرار ٢٤٢. وكانت – كما ذكر أعلاه – الأساس لتحديد "الحدود القابلة للحماية" المذكورة. ولكـن، وبمـرور الوقـت، تجاهـل الأمريكيون النتائج التي توصل إليهـا البنتـاغون، وخرقـوا – فعليـا، وبصورة غير مباشرة- روح ما ورد في القرار ٢٤٢ نفسه، الذي كـان من المقرر له أن يضمن أمن إسرائيل.

نعم، لقد عارضت الإدارة الأمريكية وبشدة البناء اليهـودي فـي المناطق الجديدة بالقدس (وفي فترات معينـة: فـي الأحيـاء اليهوديـة القديمة)، وأصرت على أن تكون لمدينة القدس في التسوية الدائمة "مكانة خاصة". ولم تعترف الولايات المتحدة بضم ما تسميه "شرق القدس" إلـى إسرائيل، ولم تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ولم توافق علـى نقـل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، وذلك على الـرغم مـن الضـغوطات الكبيرة جدا والطلبات المتكررة من الكونغرس الأمريكي، وبأغلبية ساحقة لم يسبق لها مثيل في أي مسألة أخرى.

أما بالنسبة لطبيعة الدولة الفلسطينية، فلقد آمن الأمريكيون فـي السنوات التي أعقبت حرب الأيام الستة، بأن الأردن هي التـي سـتعود للسيطرة على "الضفة الغربية" من مملكتها. ولكن أصبحت م.ت.ف فـي تلك الأثناء منظمة إرهابية دولية، وكانت على علاقات وثيقة الصلة مـع الاتحاد السوفييتي. وم.ت.ف (منظمة التحرير الفلسطينية) أنشئت في عام ١٩٦٤ على يد عبد الناصر الذي وضع على رأسـها أحمـد الشـقيري. وكانت منظمة أماً لجميع المنظمات الفلسطينية. وفي عام ١٩٦٩ سـيطر عرفات ومنظمته، فتح، على منظمة التحرير. وحتى بعد الأحـداث فـي الأردن في صيف عام١٩٧٠ وخريفه، وعلى الرغم من هزيمـة م.ت.ف وذبح ٢٠ ألف فلسطيني على أيدي الجيش، وبأوامر صريحة من الملـك حسين (الذي وجدها فرصة سانحة لتلقين من يكرهونه درسـا) – فـإن الأمريكيين الذين كانوا، ولا زالوا، يعتبرون الحسـين الطفـل المـدلل،

ويعتبرون مملكته حصنا مواليا للغرب في الشرق الأوسط لم يكفوا عـن إقامة الاتصالات مع المنظمة الإرهابية. صحيح أن هذه الاتصالات لـم تؤت ثمارها فورا، وشهدت ارتفاعات وانخفاضات، إلا أنهم حـافظوا – وعلى نار هادئة – على احتمالية الدولة الفلسطينية، والتـي إن لـم يـتم تحقيقها بوساطة الأردن، فستقام عندما يحين الوقت على يد م.ت.ف التي هي بمثابة منظمة فلسطينية أصيلة.

لقد عارضت إسرائيل، وبشدة، العلاقات بين الولايات المتحـدة وم.ت.ف، وذلك من منطلق مصلحتها الحيوية في صراعها مع المنظمة الإرهابية التي تهدف إلى تدمير دولة اليهود، هذه "المصلحة" التي كانـت مفهومة ضمنا في تلك الأيام. ومن نافل القول الإشارة إلى أن إسـرائيل، وفي حساباتها الطويلة، خشيت من احتمال أن تؤدي العلاقات مع م.ت.ف إلى إجراء مفاوضات حول إقامة دولة فلسـطينية. وبسـبب معارضـة إسرائيل الشديدة، فقد جرت الاتصالات بين وزارة الخارجية الأمريكيـة وم.ت.ف بسرية عالية. وفي أيلول ١٩٧٥ سلم هنري كيسنجر إسـرائيل – باسم الرئيس فورد – تعهدا خطيا بأن الولايات المتحدة لـن تجـري مفاوضات مع م.ت.ف إلا "إذا اعترفت هذه بحق إسرائيل فـي الوجـود وقبلت بقراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨". لقد كانت هذه الوثيقـة ذات أهمية كبيرة جدا لإسرائيل، وقد أعطيـت بعـد توسـلات كثيـرة وتنازلات لا بأس بها من جانب إسرائيل.

ولكن، ومثلما اعتادت الولايات المتحدة التصرف في موضوعات أخرى، فإنها وفي هذه المسألة أيضاً، لم تعتقد بأن عليها أن تأخذ بعين الاعتبار تعهداتها لدولة صغيرة، حتى وإن كانت حليفتها الأمنية الوحيدة في الشرق الأوسط. وفي الحقيقة، فإن المحادثات السرية مع م.ت.ف جرت طوال السنين. وفي تموز ١٩٧٩ وقع في هذا السياق فصل مشهور، ويقصد بذلك اللقاء المنظم لاندرو يانغ – ممثل إدارة كارتر في الأمم المتحدة – مع ممثل م.ت.ف، وبعد مناورات ونفي ظهرت الحقيقة للعيان وأقيل يانغ. وأجرت إدارة ريغان أيضاً، في بداية حياتها، مفاوضات مع م.ت.ف، ولكنها ادعت لاحقا بأن تلك لم تكن مفاوضات وإنما محاولة لإقناع المنظمة بالقبول بشروط الولايات المتحدة لإجراء الحوار. وعلى الرغم من هذا الادعاء، فإنه من الواضح أنه عرض على م.ت.ف إغراءات معينة مقابل موافقتها على الشروط.

ولكن، وحتى قبل ذلك، طرأت تطورات مهمة على مكانة م.ت.ف، ففي مؤتمر قمة للدول العربية عقد في الرباط في العام ١٩٧٤، اعترف بـ م.ت.ف ممثلا وحيدا للفلسطينيين. وفي ذلك العام اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة "بحقوق الفلسطينيين غير القابلة للنقض"، وعينت م.ت.ف ممثلا للفلسطينيين، وأعطتها صفة مراقب (القراران ٣٢٣٦ و ٣٢٣٧). وبعد مرور عام، في ١٩٧٥، أصبحت لـ م.ت.ف ممثليات في ٤٠ دولة، وبعد وقت ليس بطويل، زاد عددها لتصل إلى ١٠٥. وفي آذار ١٩٧٧ دعا الرئيس كارتر إلى إقامة "وطن قومي"

للفلسطينيين. وفي أعقاب ذلك مورست عليه – على ما يبدو – ضغوطات شديدة، وفي تموز ١٩٧٧ "خفف" الناطق باسم البيت الأبيض من حدة التصريح السابق موضحا أنه قصد في تعبيره "وطن قومي" كيانا مرتبطا بالأردن وليس "دولة مستقلة". وفي هذا السياق، فإن الملاحظة التالية لكارتر هي ملاحظة مثيرة للاهتمام: "لم ألتق أبداً بأي زعيم عربي عبر في محادثات شخصية عن أي تطلع نحو إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ولكنهم جميعا يطالبون في العلن بإقامة دولة فلسطينية مستقلة، لأن هذا الأمر هو ما تعهدوا والتزموا به في قمة الرباط. واللهجة الدبلوماسية في المحادثات الشخصية حقيقية أكثر مما اعتادوا على وصفه في الصحف".

في هذه الأثناء، جاءت قمة كامب ديفيد، حيث أرغم الرئيس كارتر فيها بيغن على التوقيع على "الحقوق الشرعية للفلسطينيين"، على "الحكم الذاتي"، وعلى ما يترتب عليها. وهذه الأمور تدل بوضوح على موقف الولايات المتحدة بالنسبة لأراضي "يهودا والسامرة"، كما عبر عنها الرئيس كارتر. ويدل ضم "الشرطة القوية" التي ستنشأ في الحكم الذاتي على أن كارتر لم يدرك ماهية الحكم الذاتي "كحكم ذاتي شخصي" مثلما أراد بيغن أن يراه.

وأكد إعلان فينا الصادر عن المجموعة الأوروبية في حزيران ١٩٨٠ على حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وعلى الحاجة إلى إشراكهم في عملية السلام. وخرج رئيس الحكومة مناحيم بيغن من ذلك الإعلان بغضب عارم، ورفض الأمريكيون هم أيضاً إعلان المجموعة

الأوروبية، وأعلنوا بأنهم يصرون على شروطهم بشأن إشراك م.ت.ف، ومع هذا، فإن هناك أساسا للاعتقاد القائل بأن الأوروبيين كانوا قد تشاوروا مسبقا مع الولايات المتحدة وحصلوا على تبريكات البيت الأبيض حول صيغة الإعلان.

وفي ٤ آذار ١٩٨٨ بعث وزير الخارجية الأمريكي، جورج شولتز، رسائل مماثلة إلى اسحق شامير وإلى رئيس الحكومة المصرية والأردن وسوريا. وقد عرفت هذه الرسالة فيما بعد بـ "مبادرة شولتز":

- إجراء مفاوضات للتوصل إلى سلام شامل يوفر الأمن لدول المنطقة كافة، ويحرص على الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.
- تمثيل فلسطيني في وفد مشترك مع الأردن.
- تسوية مرحلية تستمر ٣ سنوات.
- تبدأ المفاوضات من أجل تحقيق المكانة النهائية حتى قبل تطبيق الاتفاق المرحلي وتنفيذه.
- بدأ المفاوضات في مؤتمر دولي بدعوة من الأمين العام للأمم المتحدة وباشتراك الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.
- جدول زمني سريع ومتشدد: مؤتمر دولي في ١٥ نيسان ١٩٨٧، بدأ المفاوضات حول التسوية المرحلية في ١ ايار، وبدأ المفاوضات حول التسوية الدائمة في تشرين الثاني – كانون الأول ١٩٨٨.

- أية مفاوضات بين إسرائيل وجاراتها ستستند إلى القـرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، والاشتراك في المؤتمر الدولي سيكون مشروطا بالتعهد بعدم ممارسة العنف من جانب كلا الطرفين.

وقد رفض العرب المبادرة (باستثناء مصر)، وكـذلك رفضـتها حكومة شامير. وقد اشتملت مبادرة شولتز على أسس من خطة الـرئيس ريغان من عام ١٩٨٢، والتي تم الحديث فيها لأول مرة عن إشراك وفد فلسطيني في المفاوضات. ولكن من الجدير ذكره أن الولايـات المتحـدة أخذت بالحسبان معارضة إسرائيل المطلقة لقيام دولة فلسطينية ولإشراك م.ت.ف . ولهذا كان الحديث عن وفد فلسطيني كجزء من وفد أردنـي، وليس كجسم مستقل.

وعلى الرغم من عدم الاعتراف بـ م.ت.ف رسميا، فبالإمكـان الادعاء بأن بذور شغب الانتفاضة (كانون الأول ١٩٨٧) قد زرعت فـي كامب ديفيد. ومع انطلاق أعمال الشغب في أرجاء "يهودا والسامرة" بـدأ التآكل في موقف الولايات المتحدة. ففي مؤتمر الحزب الديمقراطي الذي عقد في تموز ١٩٨٨، تقرر تأييد "حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم". وقد جاءت هذه الخطوة بضغط من جماعة جاكسون المؤيـدة للعـرب، ولكن، وبالرغم من ذلك، فقد ضم إلى حملة الحزب الديمقراطي، وكـان ذلك بعد أيام معدودة من إعلان الأردن عن فك ارتباطه بالضفة الغربيـة في أيار ١٩٨٨.

وفي ضوء هذه التطورات أحس (المجلس الوطني الفلسـطيني) م.ت.ف نفسه قوياً بما فيه الكفاية لكي يعلن في اجتماعه الـ ١٩ الـذي عقد في تونس في تشرين الثاني ١٩٨٨ عن "الاستقلال الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية مستقلة برئاسة عرفات".

وفي كانون الأول ١٩٨٨ حدث تطور هام، فقد أراد عرفات أن يلقي كلمة أمام اجتماع الجمعية العامة للأمـم المتحـدة، ولكـن وزيـر الخارجية الأمريكي جورج شولتز رفض منحـه تأشـيرة دخـول الـى الولايات المتحدة. وكنتيجة لذلك تم نقل اجتماع الجمعيـة العامـة إلـى جنيف. وألقى هناك عرفات خطابا لم يكن بالإمكان أن يفهم منه بوضوح فيما إذا كان يقبل بشروط الأمريكيين للمشاركة فـي المفاوضـات أم لا، وفي الغداة – وفي المؤتمر الصحفي الذي عقـد فـي ١٤ كـانون الأول ١٩٨٨ – وعلى الرغم من إخفاقه في الكلمات الرئيسية التي اسـتخدمها، إلا أن الأمريكيين قد فسروا أقواله على أنها تستجيب لمطالبهم، وأعلـن شولتز عن تجديد الحوار بين حكومة الولايات المتحدة و م.ت.ف.

ويفسرشلومو سـلونيم فـي كتابـه J erusalem in America's foregin policy، خطوة شولتز هذه بقوله: "إن هذا العمل الذي هو بمثابة انحراف راديكالي عن سياسة إدارة ريغن المناهضة للإرهاب، ينظر إليه بصورة عامة على أنه لفتة وداع من جانـب الإدارة المغـادرة لصـالح الإدارة الجديدة الداخلة. فإدارة بوش كانت ستجد صـعوبة فـي البـدء بمحادثات مع ممثل أطلق عليه حتى الآن منظمة إرهابية. ونظرا لأنه لم

يكن بوسع أي كان أن يشكك بحرص إدارة ريغن على أمن إسرائيل، فلقد كان ذلك أسهل بكثير بالنسبة للإدارة المغادرة منه للإدارة الجديدة إحداث هذا التغيير الثوري في السياسة الخارجية الأمريكية.

وقد لاقى هذا التفسير قبـول غالبيـة الصـحفيين والمـراقبين وموافقتهم. وبالفعل، وبعد وقت قصير من توليه منصبه في آذار ١٩٨٩، أعلن الرئيس جورج بوش بأن "على إسرائيل الدخول في مفاوضات مـع م.ت.ف".

ويقر الجميع بأن نظرة الولايات المتحدة لإسرائيل قـد تغيـرت جدا، وبصورة وصفت على يد الكثيرين بأنها "متطرفـة"، مـع اعـتلاء جورج بوش لكرسي الرئاسة. وقد نبع هذا التغير من سببين اثنين:

أ- تفكك الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب البـاردة، التـي كـان التعبير الفوري عنها وقف النـبش السـوفييتي فـي الشـرق الأوسط. وبهذا جاءت نهاية مكانة إسرائيل الخاصة "ككنـز استراتيجي" في الصراع ضد "امبراطورية الشر" الشيوعية؛

ب- والسبب الثاني، والفوري، كان احتلال العراق للكويت، والذي كان من شأنه أن يكون سابقة لتصفية العربية السعودية وتهديد تدفق النفط للغرب بالخطر.

وكان الرد هو حملة "عاصفة الصحراء" (حرب الخليج الثانيـة). حيث احتاجت الولايات المتحدة في هذه الحرب إلى التعاون مـع الـبلاد العربية من أجل منح صراعها مع صدام حسين الشرعية: مصر (التـي

حظيت بشطب غالبية ديونها الخارجية، حوالي ٢٩ مليار دولار، وبهـذا تكون أنقذت من الإفلاس)، وسوريا (التي حظيت بضخ ٣ مليـار دولار لها، والتي صرفتها لشراء الأسلحة القتالية). ومع أن سوريا كانـت قـد أرسلت وحدة رمزية، إلا أنها لم تشترك في الحـرب إطلاقـا. ومصـر شاركت في عمليات محدودة النطاق داخل الكويت. ومن الناحية العربية، فلقد كان لـ "مشاركتيهما" في الحرب أهمية من جانب العائلة المالكة في السعودية، التي تعرضت لهجمات شديدة من جانب الأصوليين المحليـين الذين اتهموا الملك بأنه سمح للكفار بالدوس على أرضها (في حـين لـم يكن الأمر في حقيقته يهدف سوى إنقاذ العربية السـعودية مـن مصـير الكويت نفسه، وهو ما لم تكن له أية أهمية في نظرهم). وبـالطبع، فقـد طولب بوش بتعويض الدول العربية التي شـكلت "التحـالف" تعويضـا مناسبا. وهل من أمر أمثل لذلك سوى الدفع بالعملة الإسرائيلية؟ والـدليل على ذلك يمكن أن نجده في أقوال الجنرال شوارتزكوف خـلال وداعـه للصحراء حين قال: "إن أكبر مساهمة يمكن تقديمها من أجل السلام في هذه المنطقة هي تحقيق حل عادل للمسألة الفلسطينية".

وربط برنت سكوكروفت – مستشار الرئيس بوش لشؤون الأمن القومي في حرب الخليج – بين الانتصار الأمريكي في العـراق وبـين نجاح أمريكا في عقد مؤتمر مدريد الذي يعتبره أحد الثمار المهمة لحرب الخليج. وكذلك ادعى مارتن انديك بعد تعيينه مسؤولا عن ملف الشـرق الأوسط في وزارة الخارجية، بأن النجاح في حرب الخليج سـاعد علـى

عقد مؤتمر مدريد. لقد مارس الرئيس بوش ضغوطات شديدة على اسحق شامير للمشاركة في مؤتمر السلام للشرق الأوسط (مؤتمر مدريد) الـذي ستشارك فيه دول عربية، وروسيا وأمريكا، والذي ستبدأ فيه المفاوضات من أجل السلام. ووضع شامير شروطا ثلاثة لاقت قبـول الأمـريكيين وهي: عدم إشراك م.ت.ف، وعدم بحث الدولة الفلسطينية، وبأن لا تستند مفاوضات السلام إلى مبدأ "الأرض مقابل السلام". ولكن من نافل القـول أن الواقع في مدريد كان مغايرا. فالوفد القادم من الضفة الغربية وغـزة انفصل عن الأردنيين بمجرد وصوله، وسافر أعضاؤه إلى تونس فـورا للحصول على التعليمات من عرفات. وفي خطاب الافتتاح قـال بـوش: "إننا ننوي التوصل إلى اتفاق خلال 5 سنوات. ومن بعد ذلك تكون هناك سلطة – ذاتية انتقالية تستمر 5 سنوات، ونحن نؤمن بأن التسوية الإقليمية مهمة من أجل السـلام(We believe teritorial compromise is essential for peace) .

ولقد بذل الرئيس بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر كل ما في وسـعهما من أجل إسقاط شامير: الهجوم الكلامـي، وتعبيـرات عـدم الشـعور بالرضى، والمطالبات بتقديم التنازلات الكبيرة، واستخدام كلمـات غيـر دبلوماسية، ومنع "الضمانات" التي طالب بها شامير من أجـل اسـتيعاب مهاجري روسيا ولتغطية جزء من الأضرار التي أوقعتها حرب الخليج، أدت في النهاية إلى إسقاطه. وعقب انتخابات عام ١٩٩٢، عين اسـحق رابين رئيسا للحكومة في حكومة عمل – ميرتس، وكان يعتقد بأن فرصة

إجراء مفاوضات مباشرة مع م.ت.ف أكبر جـدا مـن فرصـة إجـراء المفاوضات تحت الإملاء الأمريكي، وهكذا ولدت "اتفاقية أوسلو".

ومنذ المراحل الأولى والمبكرة لتنفيذ اتفاق أوسلو ادعت م.ت.ف بأنها تسير نحو الإعلان عن قيام الدولة. وفـي الحقيقـة فـإن إجـراء الانتخابات، وإقامة الجيش (تحت غطاء "شرطة قويـة" الشـفاف وفقـا للتعريف حتى من أيام كامب ديفيد)، والمكاتـب الحكوميـة، والمطـار، والميناء، وباقي الترتيبات؛ قد اثبتت بوضوح أن وجهتها ليست نحو الحكم الذاتي، وبالتأكيد ليس نحو حكم ذاتي ضمن إطار سلطة إسرائيلية، وإنما نحو دولة مستقلة. ومن الجدير بالذكر أن اتفاق أوسلو ("إعلان المبـادئ حول التسوية المرحلية للحكم الذاتي" من تاريخ ١٣/أيلـول ١٩٩٣) لـم يذكر الدولة الفلسطينية. فقد جاء فيه، في البنـد رقـم (١) بـأن "هـدف المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام الراهنـة هو إقامة سلطة فلسطينية لفترة مرحلية تخدم لفترة انتقاليـة لا تتجـاوز الخمس سنوات، تقود إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلـس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨". وقد حاول رابين وبيرس في الأيام الأولـى مـن حكومة رابين تجاوز قضية الدولة الفلسطينية حتى لا يصطدما بالإجماع الوطني الرافض لإقامتها في تلك الأيـام. ولكـن تأييـد إقامـة الدولـة الفلسطينية في الشارع الإسرائيلي ازداد، وأعرب بيرس علنا عن تأييـده لإقامتها في فترة حكمه التي أعقبت مقتل رابين. وأعلن نتنيـاهو – بعـد اعتلائه كرسي رئيس الحكومة – وبصـورة احتفاليـة (خـلال مـؤتمر

الليكود) رافعا صوته وضاربا بيديه على الطاولة: "ستفيقون صباح كل يوم وستجدون أن دولة فلسطينية لم تقم".

كذلك لم تؤيد الإدارة الأمريكية رسميا إقامة الدولة الفلسطينية، على الأقل ليس علنيا، إلا إذا تم الاتفاق عليها في المفاوضات حول التسوية الدائمة التي لم يتم البدء بها بعد. وفي تقرير المتابعة الدوري الذي قدمته الإدارة الأمريكية إلى الكونغرس في ١٢ كانون الثاني ١٩٩٧، من أجل الحصول على موافقته على مواصلة الحوار مع م.ت.ف والمصادقة على المساعدة المالية للسلطة الفلسطينية، قيل بأن "الحديث الفلسطيني البليغ والمتكرر بشأن "دولة فلسطينية عاصمتها القدس، هي مجرد تصريحات وليست بمثابة خطوة، تغير من مكانة القدس". وحتى لا تعطى إسرائيل ذريعة لوقف المحادثات، أغوى الأوروبيين والولايات المتحدة عرفات "بأن لا يعلن في ٤ أيار (اليوم الذي تنتهي فيه سنوات المرحلة الانتقالية الخمس). إلا أن اللآ كان يفهم منها النعم أيضاً". فهم لم يقولوا له لا تعلن، إنما قالوا "ليس في ٤ أيار ١٩٩٩"، أي، بعد هذا التاريخ، ناهيك عن أنه يمكن الافتراض انه في مقابل الطلب من عرفات تأجيل الإعلان، قد طلب تعويضا مناسبا وحصل عليه .

ولكن مختلف الدلائل والتصريحات غير المباشرة لا تدع مجالا للشك بأن موقف الولايات المتحدة الراهن أقرب جدا إلى الموقف العربي منه إلى موقف إسرائيل. والمثال على ذلك أن مادلين أولبرايت، وزيرة

الخارجية الأمريكية لم تخجل من القول لنتنياهو بأن يعمل تسوية، وبـأن ينقذ السلام، وبأن "يساعد على إعادة ثقة العالم العربي بالولايات المتحدة". ولقد وعدت الولايات المتحدة بتسـليم إسـرائيل" "to deliver Israel" وهي لا تنوي السماح لنتنياهو بالحيلولة دون ذلك.

ومن التعبيـرات التـي تتجـاوز التعبيـرات غيـر المباشـرة والضغوطات الكبيرة على إسرائيل (كلينتون: "أنا بصدد اتخاذ قـرارات قاسية") ما قالته عقيلة الرئيس، السيدة هيلاري كلينتون. ففي بداية أيـار ١٩٩٨ قالت السيدة الأولى بأنها لا تخفي طموحاتها السياسـية، وبأنهـا تعتقد بأن من مصلحة الشرق الأوسط على المدى البعيـد بـأن تكـون فلسطين هي الدولة التي تأخذ على عاتقها مسؤولية رفاهيـة مواطنيهـا. وفي أعقاب العاصفة التي تلت التصريحات، أضافت السيدة كلينتون بـأن هذا – بالطبع – رأيها الشخصي فقط. ولكن من المعروف جدا أنه ما من مسؤول كبير في المحيط السياسي للرئيس يجرؤ على الخروج بتصـريح استفزازي من دون أن يكون الرئيس نفسه قد بادر به ووزنـه وصـادق عليه، ليخرج على شكل المناورة المعروفة القائلة "مسؤول كبيـر فـي حاشية الرئيس صرح بأن... ".

وفي أعقاب اللقاء في واي بلانتيشن، بدأ يحدث تقـارب حقيقـي بين الإدارة الأمريكية ورجال زعماء السلطة، والذي ترافـق مـع شـن الهجمات الجوية الأمريكية على العراق. فقد دعي عرفات إلـى البيـت الأبيض، حيث استقبل استقبال زعماء الدول. كما أن موظفين كبار فـي

السلطة الفلسطينية اعتبروا زيارة الرئيس كلينتون لغزة في أيلول ١٩٩٨ (في الاجتماع الذي "ألغي" فيه – ظاهريا – الميثاق الفلسطيني)، بأنها تدل على تغير ثوري في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. فهم يـرون بأن الولايات المتحدة تتقدم بسرعة نحو المساواة والحياد بـين إسـرائيل والفلسطينيين. حيث قال محمود عبـاس (أبـو مـازن)، رئـيس طـاقم المفاوضات الفلسطيني، بأن ما قاله كلينتون كان بمثابـة اعتـراف "دي فاكتو" بالدولة الفلسطينية. وكتب مراسل النيويورك تايمز – الذي حضر اللقاء – تقريرا بهذه الروحية.

وفي ملخص القول، يبدو أن الولايات المتحدة متمسـكة بفكـرة تقسيم أرض إسرائيل وبإقامة الدولة الفلسطينية، وهي الفكرة التي أنارت طريقها منذ عام ١٩٤٩ على الأقل. وكما هو الحال فـي الكثيـر مـن المجالات الأخرى في الشرق الأوسط، فإن الأمريكيين لم يتعلموا شيئا ولم ينسوا شيئا، على الرغم من الإخفاقات البارزة في سياستهم في المنطقـة (طرد الشاه الفارسي، حلف بغداد، تأييد صدام حسـين، مغازلـة عبـد الناصر ومن بعده الأسد)، وهذه مجرد قائمة جزئية من أعمال واشـنطن الفاشلة في أحكامنا. وبهذا يواصل الأمريكيون تمسكهم بسياسـة نهايـات سنوات الأربعين، والتي هي في جـزء منهـا تركـة وزارة الخارجيـة البريطانية في أواخر الحرب العالمية الأولى. إن الأخطار التي سـتلحق بإسرائيل من إقامة الدولة الفلسطينية هـي أخطـار شـديدة وواضـحة، ويدركها الأمريكيون تماما. وعلى الرغم من ذلك، فإن الولايات المتحـدة

على استعداد للتضحية بحليفتها الوحيدة في المنطقة، والتي هي من أكثـر حلفائها ولاء في العالم أجمع.

ولن يكون من المبالغ فيه القول بأن إسرائيل كانت بمثابة الموقع العسكري المتقدم للحضارة الغربية الـذي قـام بقطـع الطريـق علـى الإمبريالية السوفييتية ومنعها من الوصول إلى آبار النفط وإلى المواقـع الاستراتيجية في الشرق الأوسط. فبدون دولة إسرائيل يمكـن أن يكـون وجه الشرق الأوسط اليوم –وربما وجـه التـاريخ فـي نهايـة القـرن العشرين– مختلفا تماما. إن إسرائيل قوية هي الضمان للاسـتقرار فـي الشرق الأوسط، ولوجود دول مثل الأردن وحتى العربية السعودية.

إن من المعتاد وصف شبكة العلاقات بين إسـرائيل والولايـات المتحدة بشبكة ذات اتجاه واحد فيها إسرائيل هي المسـتقبلة. إلا أن هـذا الوصف خاطىء تماما، وهو ناجم عن غياب الفهم لنظام العلاقات بـين الدول. فهذا النظام لا ينطوي على أي مركب إنساني، وهو برمته نتيجـة حتمية للمصلحة القديمة. فما من دولة عظمى تمـنح المسـاعدة لدولـة صغرى إلا إذا كان الأمر يخدمها، أي يخدم أهدافها الجيو-اسـتراتيجية. لقد كان ولا يزال نظام العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل يتميـز دائما بـ "هات وخذ". فالمساعدات التي قدمتها دولة اليهود للدولة العظمى أيام الحرب الباردة – إذا ما ترجم إلى دولارات – يفوق بنسبة كبيرة مـا حصلت عليه إسرائيل طوال هذه السنين. فالولايات المتحدة لا زالت إلى يومنا هذا تستقي من إسرائيل آخر ما توصلت إليه هذه مـن تكنولوجيـا

متطورة لأغراض ميدان الحرب المستقبلية، وبأسعار رمزية بالمقارنة مع أسعار التطوير (الفاشل في أكثر من مرة) في الولايات المتحدة نفسـها. وزيادة على ذلك، يتربص بالولايات المتحدة (حسـب أقـوال الـرئيس كلينتون نفسه) خطر شديد لم يسبق له مثيل في بداية سنوات الألفين، أي: الإرهاب التقليدي . فإسرائيل، التي طورت سلسلة من الردود فـي هـذا المجال وتقدمت فيه على بقية العالم – ولو نتيجة للخطر الذي يتهددها – هي الحليف الذي لا تقل أهميته – وربما تفوق – عن أهميته أيام الحرب الباردة. وإلى هذا الجانب يجب أن نضيف التعاون الاستراتيجي المشترك الذي تغزل خيوطه بين إسرائيل وتركيا، والذي من الممكن أن تضم إليه أيضاً إيران الثورة الإسلامية والهند. إن من شأن محور كهذا أن يشـكل قوة عظيمة الأهمية، وأن يبطل مفعول سيادة حكم إسلامي فـي منطقـة حبلى بالكوارث. ولكن، في مقابل هذا كله اختار البيت الأبيض وفضـل مساحات تكتيكية وهمية وقصيرة المدى تحمل فـي جوهرهـا إخفاقـات استراتيجية خطيرة جدا لم يسبق للولايات المتحدة أن عرفت مثلهـا فـي الشرق الأوسط.

وما من شك بأن إسرائيل مذنبة في جزء هام من إخفاقات الإدارة في واشنطن. فإسرائيل خاضت حرب الأيام الستة بدون أهداف محـددة، ولم تبادر منذ ذلك التاريخ بأي حلول إيجابية، وسمحت بالاعتراف بـ "الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني"، وما إلى ذلك. واليوم سـلم جـزء كبير من المؤسسة السياسية بإقامة دولة فلسطينية، ولولا وقـوف مسـألة

القدس عقبة في الطريق، لربما كان هذا الحل مقبولا عند الجميع . إن الاعتماد على الولايات المتحدة سيؤدي في نهاية المطاف إلى "تعويض" إسرائيل من خلال ضمانات أمريكية ليس لها أية أهمية وفقا للدستور الأمريكي. ويمكننا أن نجد إشارة أولى على نية إسرائيل في موافقة نتنياهو في اتفاق مزرعة واي على أن يكون الـ سي.أي.إيه العنصر الوحيد (!) الذي يحدد فيما إذا كانت السلطة الفلسطينية تنفذ التزاماتها أم لا. والـ سي.أي.إيه ليس ملزما على الإطلاق بأن يطلع إسرائيل على ما يتوصل إليه من نتائج. فهذه النتائج ترسل مباشرة إلى وزارة الخارجية في واشنطن، وهذه بدورها تعلن ما حكم به القاضي.

وفي حال لم يحدث تحول ثوري في سياسة إسرائيل، التحول الذي لا يلوح اليوم في الأفق في ظل غياب القوة السياسية التي تكون قادرة على الحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية، فسيقوم كيان عربي ذو سيادة على مشارف تل أبيب وكفار سابا وبئر السبع والعفولة. إن تعلق إسرائيل المشوه بالولايات المتحدة سيكبر وسيكبر معه خطر ضياع المصالح القومية والحيوية جدا. ولا يبدو أنه يوجد في قمة متخذي القرارات في إسرائيل من يدرك – ناهيك عن استعداده لمواجهة – هذه الحقائق الخطيرة.

منشورات مركز دراسات الشرق الأوسط

١- قضايا شرق أوسطية، (١٠)، ٩٩/١٢، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٩، ١٧٠ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٤.٥ دولارات خارج الأردن)

٢- وحدة البحوث والدراسات ، "توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد إيهود باراك"،(٨،٩)، ٩٩/١٢، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٩، ١٠٥ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٥ دولارات خارج الأردن)

٣- قضايا شرق أوسطية، (٩)، ٩٩/٨، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، ١٩٩٩، ١٦٠ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٤.٥ دولارات خارج الأردن)

٤- وحدة البحوث والدراسات، القدرات النووية الإسرائيلية الخطر الإستراتيجي على الأمن والسلامة في الشرق الأوسط (٧)، التقرير، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٩، ٧٠ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٥ دولار خارج الأردن)

٥- الأوضاع لاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة، فريق من الباحثين، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٩، ٢٠٠ صفحة .
(السعر ٥ دنانير داخل الأردن، ٧ دولارات خارج الأردن).

٦- دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٩، ١٢٥صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٥ دولارات خارج الأردن).

٧- وحدة البحوث والدراسات، توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني(٦)، التقرير، الطبعة الأولـى، عمـان-الأردن، ١٩٩٩، ٧٦صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٥ دولارات خارج الأردن).
٨- قضايا شرق أوسطية، (٧،٨) ٩٩/٣، الطبعة الأولى، عمـان-الأردن، ١٩٩٩، ١٦٠صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٤.٥ دولارات خارج الأردن).
٩- وحدة البحوث والدراسات، المواجهة بين حماس والموسـاد (٤،٥)، التقرير، الطبعة الأولى، عمان – الأردن، ١٩٩٨، ١٠٠ صفحة.
(السعر ٥ دنانير داخل الأردن ، ١٠ دولارات خارج الأردن)
١٠- قضايا شرق أوسطية ، العددان الخـامس والسـادس ، أغسـطس ١٩٩٨، الطبعة الأولى ، عمان – الأردن ، ١٩٦ صفحة .
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن ، ٤.٥ دولارات خارج الأردن)
١١- وحدة البحوث والدراسـات، نصف قرن على الكارثـة الفلسـطينية (٢،٣)، التقرير، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٨، ٧٢ صفحة.
(السعر ٥ دنانير داخل الأردن ، ١٠ دولارات خارج الأردن)
١٢- وحدة البحوث والدراسـات، المواجهة بين العـراق وأمريكـا (١)، التقرير ، الطبعة الأولى ، عمان – الأردن، ١٩٩٨، ٦٠ صفحة .
(السعر ٥ دنانير داخل الأردن ، ١٠ دولارات خارج الأردن)
١٣-خليل درويش (محرر)، مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الـذاتي الفلسطينية، ندوات، رقم ٢٦ ، الطبعة الأولى، عمان- الأردن ، ١٩٩٨، ١٤٠ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن ، ٥ دولارات خارج الأردن)
١٤- إيما ميرفي وآخرون، أمـن الخليج في ظل النظام الدولي الجديـد، دراسات، رقم٢٥، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ٢٥٠،١٩٩٨صفحة.
(السعر ٥ دنانير داخل الأردن ، ٧ دولارات خارج الأردن)

١٥- عزام البرغوثي ، القمـة الاقتصـادية للشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيا(MENA)، تقارير،رقم ٢٣ ، الطبعة الأولى ، عمان-الأردن، ١٩٩٧ ، ١٠٠ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن ، ٤.٥٠ دولارات خارج الأردن)
١٦- إبراهيم أبو جابر وآخرون ، قضية القدس ومستقبلها ، دراسـات ، رقم ٢٤ ، الطبعة الأولى ، عمان ـ الأردن ، ١٩٩٧ ، ٢٨٥ صفحة.
(السعر ٧ دنانير داخل الأردن ، ١٠ دولارات خارج الأردن)
١٧- وحدة البحوث والدراسات، اتفاق الخليل..نموذج لمنهج الليكود فـي الحل النهائي، دراسات، رقم ٢٢ ، الطبعة الأولى ، عمان - الأردن ، ١٩٩٧ ، ١٠٠ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن ، ٤.٥٠ دولارات خارج الأردن)
١٨- قضايا شرق أوسطية ، العددان الثالـث والرابـع، إبريـل ١٩٩٧، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٣ صفحة .
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن ، ٤.٥ دولارات خارج الأردن).
١٩- جواد الحمد (محرر) ، المدخل إلى القضية الفلسطينية، دراسـات - رقم٢١، الطبعة السادسة، عمان - الأردن، ١٩٩٩، ٦٧٢ صفحة .
(السعر ١٠ دنانير داخل الأردن ، ١٥ دولار خارج الأردن).
٢٠- جواد الحمد وإياد البرغوثي (محرران)، دراسة في الفكر السياسـي لحركة (حمـاس) (١٩٨٧-١٩٩٦) ، مجموعـة مـن المـؤلفين، دراسات-رقم٢٠، الطبعة الثالثة، عمان-الأردن،٤٣٧،١٩٩٩صفحة.
(السعر ١٠ دنانير داخل الأردن، ١٥ دولار خارج الأردن).
٢١- وحدة البحوث والدراسات، إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط اسـتراتيجي، دراسـات-رقـم١٩،الطبعـة الأولى،عمـان-الأردن،١٩٩٦، ٦٠صفحة.
(السعر ١.٥ دينار داخل الأردن - ٣ دولارات خارج الأردن).

٢٢- قضايا شرق أوسطية ، (٢) ٩٦/٨، الطبعة الأولى، عمـان-الأردن، ١٩٩٦،١٤٣ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٤.٥ دولارات خارج الأردن).
٢٣- جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسـط وتطبيقاتهـا علـى المسارين الفلسطيني والأردني، دراسات- رقم١٨، الطبعة الأولـى، عمان-الأردن،١٩٩٦، ١٠٠ صفحة.
(السعر ٣.٥٠٠ داخل الأردن، ٥.٥٠ دولارات خارج الأردن).
٢٤- عماد يوسف وأروى الصباغ، مستقبل السياسـات الدوليـة تجـاه الشـرق الأوسط،دراسـات رقـم١٧،الطبعـة الثانيـة،عمان-الأردن،٣٥٠،١٩٩٧صفحة.
(السعر ٧.٥٠٠ دينار داخل الأردن، ١١.٥٠ دولار خارج الأردن).
٢٥- مركز دراسات الشرق الأوسط، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، باللغة الإنجليزية، تقـارير- رقـم١٦، الطبعـة الأولى، عمان-الأردن ، ١٩٩٦، ٩٠ صفحة
(السعر ٣.٥٠٠ دينار داخل الأردن ، ٥.٥٠ دولار خارج الأردن).
٢٦- جواد الحمد ، توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، تقارير- رقـم ١٥، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٥، ٢٠١ صفحة.
(السعر ٥.٣٠٠ دينار داخل الأردن، ٨.٥٠ دولار خارج الأردن).
٢٧- مركز دراسات الشرق الأوسط ، السلطة الوطنية الفلسطينية في عـام (١٩٩٤-١٩٩٥)،تقاريـر-رقم١٤،الطبعة الأولى، عمـان- الأردن، ١٩٩٥، ١٨٨صفحة.
(السعر ٥.٣٠٠ دينار داخل الأردن ، ٨.٥٠ دولار خارج الأردن).
٢٨- مجدي عمر ، التغيرات في النظام الدولي وانعكاسها علـى منطقـة الشرق الأوسط،دراسات-رقم١٣، الطبعة الأولـى، عمـان-الأردن، ١٩٩٥، ١٠٢صفحة.
(السعر ٣.٩٠٠ دينار داخل الأردن، ٦.٥٠ دولار خارج الأردن).

٢٩- جواد الحمد، في الذاكرة الإنسـانية: الشـعب الفلسـطيني ضـحية الإرهـاب والمذابح الصهيونية، دراسات-رقم١١، الطبعـة الأولـى، عمان-الأردن، ١٩٩٥م،١٥٣صفحة .
(السعر ٤.٣٠٠ دينار داخل الأردن، ٧ دولارات خارج الأردن).
٣٠- محمد معالي وآخرون ، المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشـرق الأوسط(السيناريوهات المتوقعـة)، دراسـات-رقـم٥، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٥م، ٩٢ صفحة .
(السعر ٤ دنانير داخل الأردن ، ٦.٥٠ دولارات خارج الأردن).
٣١- فريق باحثين ، أبعاد مشكلة المياه في الشرق الأوسـط، دراسـات وندوات، تحت الطبع .
٣٢- عماد يوسف وآخرون، الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكـم الـذاتي الفلسطيني، دراسات-رقم٩، الطبعة الأولى، عمـان-الأردن، ١٩٩٥، ٢٠٦ صفحة.
(السعر ٥.٥٠٠ دينار داخل الأردن، ٨.٥٠ دولار خارج الأردن).
٣٣- جواد الحمد ، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، دراسات-رقـم٤، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٤، ٢٢٠ صفحة.
(السعر ٥ دنانير داخل الأردن، ٨ دولارات خارج الأردن).
٣٤- عمر عبد الرزاق وهـاني سـليمان- محـرران-، أبعـاد الاتفـاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي، حلقات بحـث-رقـم٧، الطبعـة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩٤،٩٠ صفحة.
(السعر ٣ دنانير داخل الأردن ، ٥ دولارات خارج الأردن).
٣٥- جواد الحمد وهاني سليمان -محرران-، انتخابـات الحكـم الـذاتي الفلسطيني، ندوات-رقم٨، الطبعة الأولى، عمـان- الأردن، ١٩٩٤، ١٩٩ صفحة .
(السعر ٥ دنانير داخل الأردن، ٨ دولارات خارج الأردن).

٣٦- محمد صفر وآخرون، معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية..دراسة وتحليل، دراسات-رقم١٢، الطبعة الثانية، عمـان-الأردن، ١٩٩٩، ١٨٠ صفحة.

(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٥ دولارات خارج الأردن).

٣٧- جواد الحمد، مستقبل الأمن القومي العربي فـي ظـل السـلام مـع إسرائيل، دراسات-رقم١٠، الطبعة الثانية، بيروت-لبنـان، ١٩٩٩، ٦٠ صفحة .

(السعر دينارين داخل الأردن ، خارج الأردن ٣ دولارات).

٣٨- جواد الحمد وآخرون، المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط، نـدوات رقم ٢، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩١، ٣٥١صفحة.

(السعر ٤ دنانير داخل الأردن، ٧ دولارات خارج الأردن).

٣٩- عبد الحميد السائح وآخرون، الانتفاضة الفلسطينية ودورهـا فـي التحرير، ندوات-رقم٣، الطبعـة الأولـى، عمـان-الأردن، ١٩٩١، ١٣٠صفحة .

(السعر ٢ دينار داخل الأردن، ٤ دولارات خارج الأردن).

٤٠- جواد الحمد وآخرون، نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشـرق الأوسط، دراسات-رقم١، الطبعة الأولى، عمان-الأردن، ١٩٩١، ٧٠ صفحة.

(السعر ١ دينار داخل الأردن، ٢.٥٠ دولار خارج الأردن).

٤١- قضايا شرق أوسطية، (١) ٩٦/٣، الطبعة الأولى، عمـان-الأردن، ١٩٩٦، ٥٢صفحة.

(السعر ٣ دنانير داخل الأردن، ٤.٥ دولارات خارج الأردن).